

نظام القضاء والإدارة

وهو مجموعة تشتمل على النظمات القضائية

والإدارية والمالية والسياسية

بالقطر المصري

تأليف

أحمد فتحي بك

وكيل مدرسة الحقوق الخديوية

الطبعة الأولى

« حقوق الطبع محفوظة »

مطبعة الخديوية

١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م

نظام القضاء والإدارة

وهو مجموع تشتمل على الأنظمة القضائية

والإدارية والمالية والسياسية

بالقصر المصري



تأليف

أحمد محمد بك

وكيل مدرسة الحقوق الخديوية



الطبعة الأولى



« مقوق الطبع محفوظ »



مطبعة الخديوية

١٩١٠ - ١٣٢٨ م

فهرست

مقرر السنة الرابعة من القسم الاول والسنة الاولى من القسم الثاني

صفحة

٥	١ الكلام على القانون وأقسامه
٥	تعريف القانون ووجه لزومه
٦	تقسيم القانون
٩	أنواع تفسير القانون
١٠	تعريف خاص ببعض القوانين
١٣	تكوين القانون ونفاذه
١٤	سريان القانون
١٥	٢ تعريف الحكومة ووجه لزومها
١٦	أنواع الحكومات
١٩	جدول أنواع الحكومات
٢٠	٣ السلطة وأقسامها
٢٠	القوة المنشئة والقوة المنشأة
٢١	السلطة التشريعية
٢٣	السلطة التنفيذية
٢٣	السلطة القضائية
٢٤	٤ الخديوية المصرية
٢٦	جدول ولاية مصر
٢٧	نظام الخديوية المصرية
٢٢	مقتضى الخديوية المصرية

(ب)

صفحة	
٤٠	تقييد حزية الحكومة المصرية بالنسبة الاجانب
٤١	الامتيازات الاجنبية
٤١ (هامش)	امتداد سلطة المالك
٤٤	تقسيم الامتيازات
٤٦	تداخل الدول في شؤون البلاد
٤٧	صندوق الدين والمراقبة التناثية
٥١	اتفاقية سنة ١٩٠٤
٥١ (هامش)	المال الاحتياطي وأنواعه
٥٣	٥ مجلس النظار والنظار والنظارات
٦٣	اختصاص مجلس النظار
٦٧	اللجنة المالية
٦٩	هيئة النظارات
٧٠	النظارات وفروعها
٧٢	المديرون والمحافظون
٨٠	مأمورو المراكز
٨١ (هامش)	تعريف المتشردين والمشتبه فيهم
٨٥	عمد ومشايخ البلاد
٨٧	امتيازات العمدة والمشايخ
٨٨	الواجبات على العمدة والمشايخ
٩٣	عمد القبائل
٩٥	٦ القانون النظمي
٩٧	قانون الانتخاب

صفحة	
٩٩	من هو المصري
١٠٤ (هامش)	الاغلبية وتعريفها وأنواعها
١٠٥	انتخاب أعضاء مجالس المديرية
١٠٨	انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين
١١٠	انتخاب الاعضاء المندوبين للجمعية العمومية
١١١	طرق الطعن
١١٢	مجالس المديرية بحسب النظام القديم
١١٨	مجالس المديرية بحسب النظام الجديد
١٢٦	مجلس شورى القوانين وأعضاؤه
١٢٩	اختصاصه
١٣٦	الجمعية العمومية وأعضاؤها
١٣٨	اختصاصها
١٤١	مجلس شورى الحكومة
١٤٢	تشكيله واختصاصه
١٤٤	اللجنة الاستشارية التشريعية
١٤٥	٧ حقوق الافراد
١٤٧	المساواة
١٤٩	الحرية الشخصية
١٥٢	احترام الملكية
١٥٤	حرية الاديان والتعليم
١٥٨	احترام المساكن
١٥٩	حرية الاشتراك

صفحة	
١٦٠	حرية المطبوعات
١٦٠	حرية العمل
١٦١	حرية الاجتماعات
١٦١	٨ عموميات على ميزانية الحكومة
١٦٢	طريقة تحضيرها
١٦٣	ميزانية سنة ١٨٨٠ بالاجال
١٦٤	ميزانية سنة ١٩٠٩ بالاجال
١٦٧	٩ الضرائب
١٦٧	المبادئ التي تراعى في فرض الضرائب
١٦٨	ضرائب الاطيان
١٦٩	جدول تقدير ضرائب الاطيان
١٦٩	عوائد المباني
١٧٠	عوائد النخيل
١٧١	١٠ الديون المصرية
١٧١	الدين الغير المنتظم
١٧٢	الدين المنتظم
١٧٢ (هامش)	المقابلة وتاريخها بالانجاز
١٧٣	الدين الموحد
١٧٣	الدين الممتاز
١٧٤	الدين المضمون
١٧٥	جدول الديون
١٧٦	أسباب الديون



﴿ مقرر السنة الخامسة من القسم الاول والسنة الثانية من القسم الثاني ﴾

صفحة

١٧٨	١	السلطة القضائية
١٧٨		أقسام السلطة
١٨٤	٢	المحاكم الاهلية وانشاؤها
١٨٥		اختصاص المحاكم الاهلية
١٨٥ (هامش)		انواع الجريمة
١٨٦ (هامش)		المال وتعرفه وتقسيمه
١٩٠		المحكمة الجزئية
١٩١		المحكمة المركزية
١٩٢		المحكمة الابتدائية
١٩٢		محكمة الاستئناف
١٩٣		محكمة النقض والايام
١٩٤	٣	المحاكم المختلطة وانشاؤها
١٩٦		المحكمة الجزئية
١٩٦		قاضي الامور المستعجلة
١٩٧		المحكمة الابتدائية
١٩٧		محكمة الاستئناف
١٩٩		محكمة النقض والايام
٢٠١	٤	المحاكم الفصلية واختصاصها
٢٠٢	٥	المحاكم الشرعية
٢٠٣		تعريف الاحوال الشخصية
٢٠٦	٦	لأحة ٩ رجب سنة ١٢٩٧ - ١٧ يولية سنة ١٨٨٠



صفحة

- ٢٠٦ تشكيل المحاكم الشرعية
٢٠٦ اختصاصها
٢٠٨ المأذونون
٢٠٩ ٧ لائحة ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ - ٢٧ مايو
سنة ١٨٩٧

- ٢١٠ تشكيل المحاكم الشرعية
٢١٠ اختصاصها
٢١٢ ملاحظات عن بعض موضوعات اللائحة
٢١٣ الحكم وما يتعلق به
٢١٨ طرق الطعن في الاحكام
٢١٩ المعارضة
٢٢١ الدفع (الاستئناف)
٢٢٣ الدفع من غير المتخاصمين
٢٢٥ بعض ضوابط عمومية
٢٢٧ استعانة القاضي بالخبراء
٢٢٧ الفتاوي

٨ لائحة الاجراءات الداخلية

- ٢٢٨ التخرج
٢٢٩ الاوراق الخصوصية والعمومية
٢٢٩ المضبطة
٢٣٠ تقديم المستندات
٢٣٠ صور الاحكام

صفحة	
٢٣٧	البطالة القضائية
٢٣٣	أقدمية القضاة
٢٣٤	٩ تأديب القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم الشرعية
٢٣٤	موجبات المحاكمة التأديبية
٢٣٦	نظام التأديب
٢٣٨	تأليف مجلس التأديب للقضاة والمفتين
٢٣٩	الجزاءات التأديبية
٢٤٠	ملحوظات خاصة بنظام التأديب
٢٤٢	تأديب الكتبة
٢٤٢	تأليف مجلس تأديبهم
٢٤٣	الجزاءات التأديبية
٢٤٥	١٠ الوكلاء أمام المحاكم الشرعية
٢٤٨	شروط قبولهم
٢٥٠	لجنة امتحانهم
٢٥٠	تقديم طلباتهم
٢٥١	ملحوظات على نظام الوكلاء
٢٥٢	واجبات الوكلاء وحقوقهم
٢٥٤	تأديب الوكلاء
٢٥٧	١١ لائحة التنفيذ الصادرة في ٤ ابريل سنة ١٩٠٧
٢٥٩	أحكام عمومية
٢٦٢	الحجوز على المنقولات
٢٦٥	الحجوز على العقار
٢٦٩	حجوز ما للدين لدى النير

صفحة	
٢٣١	مجلس القاضي
٢٣٢	سر المداولة
٢٧٠	الحجز على موظفي الحكومة وغيرهم
٢٧٣	أحكام متنوعة
٢٧٤	١٢ قرار التفتيش على المحاكم الشرعية
٢٧٧	١٣ البطركانات
٢٧٨	مصدر امتيازها
٢٨٢	اختصاصها
٢٨٣	١٤ المجالس الحسبية
٢٨٤	بيت المال
٢٨٦	أقسام المجالس الحسبية
٢٨٧	اختصاصها
٢٨٨	طرق الطعن في قراراتها
٢٨٩	الاجراءات الواجب اتباعها
٢٩٠	الواجبات على الاوصياء وغيرهم
٢٩١	قصة عقار القاصر وغيره
٢٩٤	١٥ المحاكم الادارية على العموم
٢٩٦	القضاء الاداري باقطر المصري
٢٩٩	لجنة الجمارك
٣٠١	القضاء الاداري فيما يتعلق بالدخان والتبناك
٣٠٢	بالسكك الزراعية
٣٠٤	بإبادة الجراد
٣٠٥	بالترع والجسور

صفحة	
٣٠٦	القضاء الاداري فيما يتعلق بفيضان النيل
٣٠٨	الحجز الامتيازي
٣١٠	قيام الادارة بالحجز من أجل الضرائب
٣١٢	١٦ الاشخاص المنوية
٣١٣	تعريف الشخص المنوي
٣١٣	علة وجوده
٣١٣	القصد منه
٣١٣	تكوينه
٣١٣	الترخيص له
٣١٤	أنواعه
٣١٤	الاشخاص المنوية العمومية
٣١٤	الاشخاص المنوية الخصوصية
٣١٥	الفرق بين النوعين
٣١٦	بداية وجود الشخص المنوي
٣١٦	زواله
٣١٧	اسمه
٣١٧	موطنه
٣١٧	جنسيته
٣١٧	أهلية تصرفه
٣١٨	تبديل قصده
٣١٨	ادارة شؤونه
٣١٩	الاجتماعات المجردة من الشخصية المنوية
٣١٩	شخصية مجلس الاسكندرية البلدي

صفحة

٣٢٠	١٧ نظام الاوقاف
٣٢٢	الاوقاف التي يباشر الديوان ادارتها
٣٢٣	مجلس الاوقاف الاعلى
٣٢٤	انعقاده
٣٢٤	اختصاصه
٣٢٥	مجلس ادارة الاوقاف
٣٢٦	انعقاده
٣٢٦	اختصاصه
٣٢٧	اختصاص مدير الاوقاف
٣٢٧	مجلس التأديب الخاص بديوان الاوقاف
٣٢٩	أقسام الديوان
٣٢٩	فروع الديوان
٣٣٠	حسابات الديوان
٣٣٠	المعارات
٣٣١	الاستبدال والتحكير والاستدانة
٣٣١	تأجير محال الوقف
٣٣٢	المساجد والتكايا والاضرحة
٣٣٣	الاوقاف المحالة على الديوان مؤقتا
٣٣٣	محاسبة الاوقاف الخيرية
٣٣٤	تسجيل الوقفيات
٣٣٤	الرسوم التي تؤخذ للديوان
٣٣٥	١٨ نظام السودان
٣٣٥	الفتح الاول للسودان

صفحة	
٣٣٦	التخلي عن السودان
٣٣٧	الفتح الثاني للسودان
٣٣٨	نظام الحكومة في السودان
٣٣٨	أقسام السودان
٣٣٩	اختصاص المدير
٣٣٩	اختصاص الأمور
٣٣٩	القضاء في السودان
٣٤٠	المصالح في السودان
٣٤٠	التشريع في السودان
٣٤١	مجلس الحاكم العام
٣٤١ (هامش)	ميزانية السودان سنة ١٩٠٩
٣٤٢	اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩



كل نسخة لم تكن مبصومة بختم المؤلف تضبط ويعاقب حاملها قانوناً



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي
الامين ، وعلى جميع الانبياء والمرسلين ، وآلهم وأصحابهم أجمعين ، أما بعد
فان بعض الذين يعنون بمخدمة المصلحة العامة تفضل فطلب مني في
صيف سنة ١٩٠٧ أن أقوم بتدريس « نظام القضاء والادارة » بمدرسة
القضاء الشرعي التي كان قد تقرر افتتاح الدروس فيها من أول السنة
المكتية ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، فقابلت هذا الطلب بما يستحقه من الرعاية
والاهتمام لكنني ترددت بعض الشيء نظراً لضيق الوقت وكثرة
الاعمال

وقد زادني في هذا التردد عدم وجود المؤلفات الوافية التي من
شأنها المعاونة على تهيئة الموضوعات المتنوعة المقررة في البرنامج لكن بالنظر
لمكانة المصدر الذي جاءني منه هذا التكليف رأيتني قد تغلبت على
عاطفة الاحجام فأقدمت لاسيما ان الغاية من هذه المهمة هي المصلحة العامة
وقد سرت في التدريس على طريقة وضع المذكرات التحريرية ،
بمعني اني من زمن الى آخر كنت أسلم للطلبة ملخص الدروس الماضية
لكي ينسخوها فتوزع عليهم للاستعانة بها على المذاكرة وكنت أسلك
طريق الایجاز تارة وطريق التوسع أحياناً تبعاً لمنزلة كل موضوع من
الاهمية بالنسبة لدروس القضاء الشرعي

ولما فرغ من كتابة اللخصات في سنة ١٩٠٩ - ١٩١٠ على الطريقة
 المقدمة أشار علي بعضهم بأن أطبعها كتاباً تعمياً للنفع فعملت باقتراحه
 على أمل أن يكون منه الفائدة لطلبة المدارس وغيرهم ممن يحبون
 الوقوف على النظمات القضائية والإدارية والسياسية والمالية بالقطر
 المصري وغير ذلك مما هم معرفه

وقد اعتمدت في تحضيره على المجموعات الرسمية وعلى عدة مؤلفات
 أخص بالذكر منها «أصول الشرائع» ترجمة سعادة احمد قنبي باشا زغلول
 و «الحاماة» لسعادته أيضاً و «الامتيازات الاجنبية» لعزتو عمر بك
 لطفي و «نظام الحكومة المصرية» لحضرة مرقص افندي حنا و «الاطيان
 والضرائب» لعزتو جرجس بك حنين و «القانون العام والادارة»
 لجناب السيولبا، فقد انقطعت كثيراً من ثمرات هؤلاء الافاضل فلهم
 مني الشكر الجزيل والتناء الجميل

هذا واني أقبل بكامل الارتياح ووافر التناء كل ملاحظة صحيحة
 تبدو للطلع فاتداركها في طبعة أخرى ان شاء الله

أما مواد الدراسة المدونة في البرنامج فهي الآتي بيانها :

(١) مقرر السنة الرابعة من القسم الاول والسنة الاولى من
 القسم الثاني وهو الوارد من صفحة ٥ الى صفحة ١٧٧

تعريف القانون — تقسيمه — تعريف الحكومة — أنواع
 الحكومات — تقسيم السلطة — السلطة التشريعية — السلطة

التنفيذية — السلطة القضائية — الخديوية المصرية —
 نظامها — حقوق الخديوية — مجلس النظار — النظار —
 النظارات — المديرون — مأمورو المراكز — الصمد —
 مشايخ البلاذ — القانون النظامي — الجمعية العمومية —
 مجلس شوري القوانين — مجالس المديريات — مجلس
 شورى الحكومة واللجنة الاستشارية التشريعية — الحقوق
 المحولة للأفراد — الحرية الشخصية — يان بعض المستثنيات —
 المساواة في الحقوق المدنية — عموميات عن ميزانية
 وإيرادات الحكومة والضرائب — الدين العمومي

(ب) مقرر السنة الخامسة من القسم الاول والسنة الثانية من
 القسم الثاني وهو المذكور من صفحة ١٧٨ الى صفحة ٣٤٣

السلطة القضائية — المحاكم الاهلية — المحاكم المختلطة —
 المحاكم القنصلية — المحاكم الشرعية

(لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ١١ يونيه سنة ١٨٨٠ —
 الامر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ — قرار الحقاينة
 الصادر في ١١ يوليه سنة ١٨٩٧ بخصوص الاعمال الكتابية —
 قرار تأديب القضاة والكتابة — الامر العالي الخاص
 بالوكلاء — لائحة تنفيذ الاحكام الشرعية — قرار ١١ ابريل
 سنة ١٨٩٨)

البيرونيكانات

الامر العالي الخاص بتشكيل المجالس الحسينية — قرار
 ناظري الداخلية والحفانية الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ —
 الامران العاليان الصادران في ٢٩ مارس سنة ١٨٩٧ و ٢٧
 فبراير سنة ١٨٩٨ بخصوص تعيين ورفق القوام والاوصياء —
 المحاكم الادارية — الاختصاص المعنوية — تعريفها وذكر
 بعض الامثلة — الاوقاف ونظامها

﴿ السودان ﴾

الاتفاقية — نظامه الاداري



١

﴿ الكلام على القانون وأقسامه ﴾

تعريف القانون

القانون لغةً الأصل يقاس عليه فهو بمعنى النموذج وهي كلمة يونانية، واصطلاحاً : هو عبارة عن مجموعة الاوامر والنواهي الواجب اتباعها في البلاد

فاذا خالفها أحد الناس حكم عليه بما يستحقه حسب النص القانوني ويعرف القانون أيضاً بأنه عبارة عن أوامر ونواه تصدر من السلطة التشريعية وتعمل بها السلطة التنفيذية على اعتبار أنها موضوعة لتحديد سلطة ومعاملة بني الانسان بعضهم مع بعض

واعلم أن وضع القوانين لازم في كل زمان ومكان لان الانسان ضعيف بنفسه محتاج الى طلب المعونة من سائر الناس تأكيداً لما جاء في الاقوال المأثورة : المرء قليل بنفسه كثير باخوانه ، و : يدُ الله مع الجماعة فاحتياج الناس بعضهم الى بعض يدفعهم الى الاجتماع ، وشؤون الاجتماع لا ترتقي الا بالنظام . وهو يقتضي سن القوانين ليعرف كل واحد ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات

ولو أن كل انسان وفق لمعرفة ما له وما عليه ووقف عند ذلك الحد أي انه عمل بمقتضى ما له من الحقوق وما عليه من الواجبات ما دعت الاحوال الى وضع القوانين ، ولكن الظلم كمين في النفس فلاجل المحافظة على الحقوق قيدت معاملات الناس على اختلاف أنواعها بمدة قوانين ووجدت الحكومة في كل أمة حتى يجري على يدها إيصال الحقوق لاربابها منعاً لظلم القوي للضعيف واستبداد القادر بالعاجز

تقسيم القانون

أقسامه

ينقسم القانون

أولاً : الى أمر ، ونهي ، ومبيح

أمر . نهي .
مبيح

فالأمر — هو ما فرض تكليفاً بعمل ما كقانون القرعة العسكرية فقد أوجب على الاهالي الانتظام في سلك الجيش خدمة للبلاد في الداخل والخارج وكالقانون الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ بخصوص اباداة دودة القطن فانه ألزم الاهالي بتنقية هذه الحشرة واعدامها محافظة على هذا الصنف من الزرع لاهميته فان محصوله يقوم بمبلغ من عشرين الى خمسة وعشرين مليون جنيه سنوياً فهو اذن من أعظم موارد الثروة في القطر المصري

والنهي — هو المانع من اتيان عمل من الاعمال كالقانون الصادر بمنع

تجارة الرقيق ، والقانون المانع من حيازة الحشيش والاتجار به فهو يمتاز
اذن بالصفة السلبية

أما القانون المبيح -- فهو ما كان الانسان حراً في العمل بمقتضاه وفي
عدم العمل به مثل القانون الصادر بشأن الحجز الامتيازي ، والقانون
الصادر بتحويل بعض العمد الحق في نظر بعض الدعاوى المدنية

أما وجه الاباحة في القانون الاول فلا أنه أجاز لمؤجر الاطيان أن
يوسط جهة الادارة (أى المديرية) في حجز محصولات الارض المستأجرة
وفاء للاجرة المطلوبة من المستأجر ولانه أى القانون لم يحتم على المؤجر
السير في هذا الطريق بل أبقاه حراً في الالتجاء الى الجهة الاصلية لتوقيع
الحجز وهي الجهة القضائية (أى المحاكم)

وأما وجه كون القانون الثاني مبيحاً فلا أنه أجاز للدائن الذي له
حق شخصي لا تزيد قيمته على مائة قرش أن يكلف خصمه بالحضور امام
العمدة المأذون له بذلك ليفصل بينهما

على ان هذه الاجازة لا تمنع الدائن من مخاطمة مدينه امام المحكمة
الاعتيادية

عام . محلي .
خاص

ثانياً : الى عام . ومحلي . وخاص

فالعام — هو ما وجب سريانه على عموم الناس في انحاء البلاد
كقانون العقوبات . والقانون المدني
ويطلق العام أيضاً على القانون الذي يبحث فيه عن علائق

الحكومة بالامة وعن القواعد الخاضعة لها تلك العلائق فيندرج تحت هذه التسمية القانون النظامي . والقانون الاداري . وقانون العقوبات . وقانون تحقيق الجنايات

والمحلي — هو الساري على جزء أو اقليم من البلاد كنظام القضاء في الاطراف . مثل سيوه ، والعريش . والرحاب . فان بعد هذه الجهات أوجب أن يكون القضاء فيها على وجه مخصوص روعيت فيه راحة الاهالي والخاص — هو ما وضع لامور معينة كالمحكمة المخصوصة المشكلة بذكره يتو ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ لمراقبة من يتجر في الرقيق

معدل . مفسر . ثالثاً : الى معدل . ومفسر

فالمعدل — ما أبدل نصاً قديماً بنص جديد . والمفسر — ما أبان المقصود من قانون سابق مع ابقاء نصه على أصله مثال الاول قانون الشفعة الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ فقد جاء بأحكام جديدة للعمل بها في مسائل الشفعة عوضاً عن النصوص التي كانت واردة بشأنها في القانون المدني ومثال الثاني القرار الصادر بشأن تأويل المادة ٣٤ من القانون النظامي المتعلقة بوضع الضرائب فان هذا التأويل قصر حكم المادة على بعض الضرائب دون البعض بعد ان كانت عبارتاً يوم الاطلاق والفرقة بين القانون المعدل والقانون المفسر ذات أهمية من الوجهة العملية لان الاصل في القانون المعدل أن لا يسري الاعلى الحوادث المتأخرة عنه اذ هو قانون جديد في الواقع بخلاف

القانون المفسر فإن حكمه يتناول ما تقدمه من الوقائع وما تأخر ومبب ذلك كون القانون المفسر يعتبر في الحقيقة جزءاً أصلياً من القانون المفسر واعلم أن التفسير ثلاثة أنواع . علي . قضائي . تشريعي

اقسام التفسير

فالعلي هو الذي يصدره المؤلفون والشرح وحكمه أنه غير ملزم وغاية الامر أنه يجوز للحاكم أن تستأنس به في أحكامها

والقضائي هو ما أبانه القاضي في حكمه بين طرفين متخاصمين فيكون ملزماً لهما دون غيرها

وأما التشريعي فيصدر من السلطة التشريعية ويمتاز بكونه ملزماً لجميع الافراد لانه قانون في الواقع

رابعاً : الى قانون للاحوال الشخصية . وقانون للاحوال العينية
فالاول يتعلق بأحوال الانسان في شخصيته وصفاته كالقصر والرشد والولاية والوصاية والزواج والطلاق وما يتعلق بذلك كالارث والوصية اما الثاني فحله البحث عن علاقات بني الانسان المالية المعبر عنها في كتب الفقه بالمعاملات مثال ذلك القانون المدني والقانون التجاري

قانون الاحوال الشخصية
وقانون الاحوال العينية

خامساً : الى قانون للموضوع ، وقانون للشكل
فقانون الموضوع . هو الذي يتعلق بمجهر النزاع من حيث تولد الحقوق وزوالها « مدني ، تجاري ، عقوبات »

قانون الموضوع
وقانون الشكل

والثاني هو . ما يتعلق بالاجراءات التي تتبع للوصول الى حق

مدعى به « مرافعات تحقيق جنابات » ولهذا التقسيم أهمية من حيث العمل : فان قانون الموضوع انما يسرى على الوقائع المتأخرة عنه بخلاف قانون الشكل فانه يسرى أيضاً على الوقائع التى تقدمته وقد يتفق ان القانون الواحد يقرر الحقوق ويبين طريقة الحصول عليها فيأخذ حينئذ كل جزء حكمه حسبما تقدم



تعريف خاص ببعض القوانين

القانون الاساسى — ويقال له القانون النظامى وهى التسمية المصطلح عليها في القطر المصرى هو القانون الذى يقرر فيه شكل الحكومة من جهة كونها ملكية او جمهورية . وتعرف منه السلطة القائمة بتدبير شؤون البلاد كالسلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية من جهة تأليفها وتعيين اختصاص كل واحدة منها وكذلك من حيث تبين الحقوق السياسية التى خولها الافراد المكفولة لهم قانوناً

القانون
الاساسى

القانون الادارى — هو الذى يبحث فيه عن نظام المصالح الادارية العمومية أى الموجودة بعاصمة الحكومة والمصالح الادارية الفرعية اى الموجودة بمواصم الاقاليم وفي كل مركز من مراكز الاقليم من حيث تركيبها واختصاصها وطريقة قيامها بالعمل على مقتضى القوانين واللوائح والقرارات والمنشورات وبعبارة أخرى هو القانون الشامل لبيان الروابط

القانون
الادارى

بين الرؤساء والمرؤسين فيما يتعلق بتدبير شؤون البلاد على وجه التفصيل

قانون العقوبات — هو الشامل لبيان الافعال المنهى عن ارتكابها
وليبيان الجزاءات التي يستحقها كل من ارتكب فعلاً من تلك الافعال
وبالاختصار هو القانون المتضمن امرين : الجرائم . والعقوبات

قانون تحقيق الجنايات — هو المتضمن للاجراءات التي تتبع في رفع
الدعاوى العمومية على مرتكبي الجرائم وفي تنفيذ الاحكام الصادرة عليهم .
ويتضمن أيضاً الكلام على المتهمين المتهمين والتهمة والاحداث وعلى
سقوط الدعوى وسقوط العقوبة بمضي المدة المثل ولذلك اتفقوا تسميته
بقانون تحقيق الجنايات من حيث كونها تفيد حصر وظيفة في عمل التحقيق
مع انها اعم من ذلك وقالوا الاولى أن يعرف بقانون المرافعات في الجنايات
وهو اتقاد وجيه

القانون المدني — هو الذي يشتمل على الحقوق الخاصة بالاموال
من منقول وثابت ويبحث عن المعاملات والتصرفات من بيع وهبة ورهن
واجارة ووديعة ونحو ذلك . واعلم ان القانون المدني في البلاد الاوربية
يشمل أيضاً احكام الاحوال الشخصية التي لها عندنا قانون مستقل وسبب
ذلك كون الجهة القضائية عديم واحدة تحكم في المعاملات وفي الاحوال
الشخصية بخلاف نظامنا

قانون التجارة — هو القانون الخاص بالمعاملات التجارية تميزاً لها
عن المعاملات المدنية التي يرجع فيها الى القانون المدني . وبعض

المعاملات التجارية يطلق عليه اسم التجارة البحرية وقد وضع لها قانون خاص يعرف باسم قانون التجارة البحرية يبحث فيه عما يتعلق بالسفن والربان والتولون (أى أجرة النقل) والتأمين على البضائع ونحو ذلك واعلم أن الاصل فى المعاملات كلها أنها مدنية لكن واضع القانون لاحظ أن الشؤون التجارية تحتاج الى أحكام خاصة يراعى في وضعها السهولة والاسراع فأوجد لها قواعد مخصوصة أطلق عليها اسم « قانون التجارة » ثم رأى كذلك توجيه العناية الى سفن النقل وما يتعلق بها من الجزئيات فوضع لها نصوصاً تكفل نجاحها فأفرد لها القانون المعروف بقانون التجارة البحرية

قانون
المرافعات

قانون المرافعات - هو القانون المتكفل ببيان كيفية رفع الدعاوى في المواد المدنية والتجارية والسير فيها والطرق المتبعة في التحقيق واصدار الاحكام والظعن فيها وتنفيذها وغير ذلك فهو الواسطة في نيل الحقوق بعد أن تكون قد تقرر في القانون المدني أو التجارى انظر

القانون الدولي
العام

القانون الدولي العام - ويعرف أيضاً بمقوق الام وهو الذي يبحث عما لكل دولة من الحقوق وما عليها من الواجبات قبل كل دولة أخرى من حيث الشؤون العمومية كالتيارة وطريقة المعاملات في حالتى السلم والحرب . ومن موضوعاته الكلام فى تعيين السفراء والقناصل وطريقة اعلان الحرب سواء كانت برية أو بحرية وعقد الهدنة والصلح ومعاملة الاسرى والجرحى والحياد وشروطه واستعمال البحار والمين والانهار ونحو

ذلك مما يهم المملكة من حيث كيانها

القانون الدولي
الخاص

القانون الدولي الخاص — هو الذى يرجع اليه في تبيان علاقات

الممالك من حيث الشؤون الخاصة بالافراد فاذا أردنا معرفة جنسية من ولد في بلد من أب أجنبي ، أو الوقوف على طريقة تنفيذ الاحكام الصادرة من محاكم مملكة في مملكة أخرى ، أو العلم بما اذا كانت تركة الاجنبي يفضل فيها على مقتضى قوانين المملكة المتوفى صاحبها في بلادها أو بموجب قوانين مملكته فان الاهتداء الى ذلك كله إنما يكون بواسطة القانون الدولي الخاص

واعلم ان علاقات الدول ترجع من جهة الأساس الى أمرين :
العادة والمعاهدات فهي اذن مبنية على دعائم قوية اذ لا فرق بينهما من هذه الوجهة وبين العقود التي تحور بين الافراد وانما تختلف عنها من حيث قوة الالتزام ذلك لان الفرد المضموم حقه يحصل من المحاكم على حكم ينفذه على خصمه . أما المملكة فليس امامها هذا السبيل اذ لا توجد محكمة تحكم على الممالك فلا احكام ولا تنفيذ بل العبرة بالقوة . وقد جاء في أقوال « بسبارك » : القوة تغلب الحق :

تكوين القانون ونفاذه

تكوين القانون

الآن وقد مررنا على تعريف أشهر القوانين على الوجه المتقدم نرى من اللازم الانتقال الى معرفة كيف يتكون القانون في القطر المصري

ويكون نافذاً على الاهالي فاعلم ان النظارة التي ترى لزوماً لايجاد قانون جديد تضع أولاً مشروعاً وتصعبه بمذكرة تبين فيه وجه الفائدة منه وترفعها الى مجلس النظار وهو يبعث بها الى مجلس شورى القوانين اذا كان القانون النظامي يقضي بذلك لكي يبحثه ويبيدي ما يراه من التعديلات ثم يعيده الى الحكومة وهي غير مقيدة برأيه فللمجلس أن يقرره حسب النص الوارد في المشروع أو يضيف اليه التعديلات التي أشار بها مجلس الشورى كلها أو بعضها ومتى صدر قرار مجلس النظار بالتصديق على مثل هذا المشروع أصبح القانون موجوداً من الوجهة التشريعية

غير ان العمل بالقانون الجديد انما يكون بعد نشره بالجرائد الرسمية وتوفر الدليل الاعتباري على العلم ويكون ذلك بمضي ثلاثين يوماً على نشره ولكن يجوز قص هذا الميعاد بنص صريح في القانون الجديد حسب مقتضيات الحال لثلاث تضيع الفائدة كما لو كان الامر خاصاً بمحادثة فجائية يراد تلافيتها

ومتى قام الدليل الاعتباري على العلم بالقانون لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم به بل يكون نافذاً على العالم والجاهل الكبير والصغير الرجال والنساء ولو كان توطئهم بعيداً عن مركز الحكومة

سريان القانون

سريان القانون

الاصل ان القانون الجديد لا يسرى الا على الحوادث التي تقع من

تاريخ العمل بمقتضاه فلا يكون له تأثير في الوقائع السابقة عليه وهو ما ينطبق على قوله تعالى « وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا » وهذه القاعدة معمول بها أيضاً في العقوبات غير أن المادة الخامسة من قانون العقوبات تضمنت استثناء لذلك المبدأ بقولها : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للتهم فهو الذي يتبع دون غيره »

٢

تعريف الحكومة - انواع الحكومات

الحكومة هي الهيئة ذات السلطان المدبرة لشؤون البلاد القائمة بالحكومة
بتعهد مصالح الامة في الداخل والخارج وهي التي تعمل للفرد ما لا يمكنه
أن يعمل به بنفسه

والحكومة على الافراد حق الطاعة فيما لا يخرج عن حدود القوانين
فاذا أخلوا بهذا الواجب أكرهوا على الخضوع بواسطة القوة حتى لا تعمل
الفوضى محل النظام فيحل الضرر بالبلاد ورحم الله من قال
« لا يصلح الناس فوضى لا مراة لهم »

والحكومة بالمعنى المتقدم تقوم على دعائم قال أحد الفلاسفة انها
أربعة وهي الدين والعدل والمشورة والحزينة
والحكومة معنى آخر . وهو كونها شخصاً معنوياً يملك ويبيع ويشترى

ويؤجر ويقترض ويرهن وغير ذلك فيكون شأنها في هذه المعاملات
شأن الأفراد على السواء

للحكومات أنواع كثيرة فمن أنواعها:

أنواع
الحكومات

الدستورية ، والاستبدادية ، والمستقلة ، وغير المستقلة

الحكومة الدستورية

الدستورية هي التي تتبع دستوراً نيائياً يعبر عنه بالقانون الاساسي
أو القانون النظامي وهو العهد الذي يتقيد به حاكم الامة أميراً كان أو
سلطاناً ملكاً أو قيصرًا أمبراطورًا أو رئيس جمهورية وأساس هذا
الدستور أن لا يتمتع سلطتنا التشريع والتنفيذ في يد واحدة وهذا شأن
حكومة إنجلترا

الحكومة
الدستورية
واقسامها

وتنقسم الى قسمين (١) دستورية ملوكية (٢) ودستورية جمهورية

فالدستورية الملوكية هي المتقدم تعريفها وضرب المثال لها بحكومة
إنجلترا لأنها مبنية على الدستور النيابي ويتولى حكمها ملك
أما الجمهورية فهي التي تقلد زمامها شخص تنتخبه الامة ولا يعمل
عملاً إلا باقرار المجلس النيابي عليه وهذا المجلس تنتخبه الامة لينوب عنها
مثال ذلك حكومة فرنسا

الحكومة الاستبدادية

أما الحكومة الاستبدادية فهي التي يتولى أمرها فرد واحد يتصرف
فيها بلا قيد ولا رقيب عليه كحكومة الحبشة

الحكومة
الاستبدادية
واقسامها

وتنقسم الى قسمين (١) استبدادية مطلقة (٢) واستبدادية مقيدة
فالمطلقة هي التي يكون القائم بالامر فيها غير خاضع لقانون ما أو
لقاعدة من القواعد بل يكون هو الكل في الكل فلا حد لسلطته ولا
قيد لقوته بل العبرة بأرادته وأهوائه مثال ذلك حكومة الحبشة
أما المقيدة فهي التي يكون نفوذ الحاكم فيها وسلطانه مقيداً بقانون
يجب عليه مراعاته دفعاً للاستبداد مثل روسيا

الحكومة المستقلة

أما الحكومة المستقلة فنوعان (١) مستقلة حقيقية (٢) ومستقلة اصطلاحاً
فالمستقلة حقيقة هي الحائزة تمام حقوقها في الداخل والخارج فلا
يتنازعها في سلطتها أحد ولا يعلو كلمتها سوى أنها ترتبط بقواعد القانون
الدولي وخصوصاً بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تكون قد وقعت
عليها عن رضا واختيار

أما المستقلة اصطلاحاً فهي التي تحت الحياد ومكفول وجودها
باتفاق بين الدول الكبرى بمقتضى معاهدات

ومن صفاتها أن تكون حائزة لجميع الحقوق الاستقلالية ما عدا ما
يتعلق منها بالحرب وأشهارها وهذا شأن بلجيكا وسويسره فلا يمكن
اجدها أن تعتمد على البلاد الاخرى أياً كان السبب ومن ثم ليس
لدى مثل هذه الحكومات جيش بالمعنى الصحيح بل غاية ما يوجد فيها

قوة مسلحة قليلة العدد وجدت لمجرد حفظ النظام بداخلية البلاد ليس الا

الحكومة الغير المستقلة

الحكومة الغير للمستقلة نوعان (١) الحكومة الخاضعة لحكومة أخرى

(٢) الحكومة التي تحت الحماية

الحكومة
الغير المستقلة
وانواعها

فالحكومة الخاضعة لحكومة أخرى هي التي تجردت من حقوقها السياسية في علاقاتها مع الدول فلا يمكنها عقد معاهدات الا بأمر الحكومة ذات الولاية عليها ونزع منها أيضاً الحق في بعض التصرفات الداخلية مثل تكوين الجيوش وبناء السفن الحربية وعقد القروض وضرب المسكوكات . وهذا كله ناشئ من تغلب الاولى على الثانية مثال ذلك مصر بالنسبة للدولة العلية .

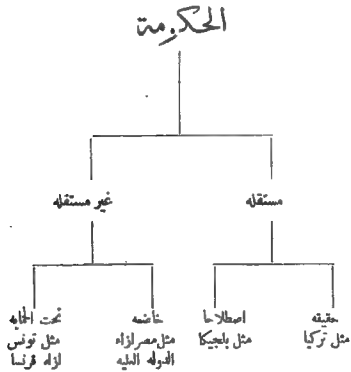
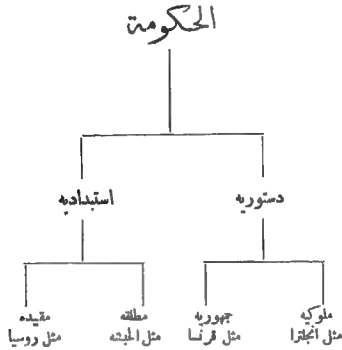
أما الحكومة التي تحت الحماية فهي الحكومة الحرة التي اختارت دولة أخرى أقوى منها للدفاع عنها والدود عن حقوقها وتدير شؤونها بمقتضى معاهدة تعقد بين الحكومتين كما هو حال فرنسا وتونس منذ

سنة ١٨٨١

والفرق بين الحكومة الخاضعة والتي تحت الحماية هو ان سيطرة الدولة القوية على الاولى مبنية على الظفر والغلبة بخلاف سيطرتها على الثانية فانها مبنية على معاهدة ملية

الآن وقد انتهينا من تعريف الحكومة وتبيان أقسامها المتعددة نرى

من المفيد عمل الجدولين الآتيين حصراً لها



٣

تقسيم السلطة

القوة المنشأة
والقوة المنشأة

تنقسم السلطة العمومية الى قسمين عظيمين احدهما القوة المنشأة
وثانيها القوة المنشأة فالاولى تكون عادة عبارة عن اجتماع لجنة مؤلفة
من ذوي الكفاءة والدراية تلتيهم الامة بصفة مؤقتة لوضع القانون الشامل
لنظام الهيئة الحاكمة بكيفية تكفل لافرادها ما لهم من الحقوق وتقييم شر
الاستبداد والجور وهو ما يسمونه بالقانون النظامي أو الاسامي أو الدستور
فهي أي تلك اللجنة تلو جميع الحكام وتعين لكل منهم سلطته وتبين له
حدوده ويتضمن بيان حقوق الانسان الخمسة وهي :
المساواة ، والحرية الشخصية ، واحترام الملكية ، وحرية الاديان

والتعليم ، واحترام المسكن

وبمجرد اتمام الدستور تتلاشى اللجنة ولا يعود لها وجود خوفاً من
انها لو بقيت بقي معها سلطانها فربما استبدت فغيرت الدستور وابدلت
فيه كما تشاء فيعود الاستبداد تحت ستار الدستور والقانون الاسامي
الموضوع على هذا الوجه أقوى بكثير من اتفاق الاسامي الذي ينشئه
نفس صاحب السلطة الموضوع لها الحدود حتى لو أقسم بالله أن لا يخالفه
ولا يتعداه فقل أن نزول من خاطره لذة الافراد بالامر وهو ما يدفع به الى

محاولة التخلص من قيود الدستور بمجرد منوح الفرصة ليمكن من قضاء شهواته وتحقيق أمانيه يؤيد ذلك ما ينسب الى بعض الحكماء وهو قوله « الظلم كمين في النفس القوة تظهره والضعف يخفيه »

أما الثانية أي القوة المنشأة فهي الأثر المترتب على أعمال الأولى وعليها تدبير الأمور في داخل البلاد وخارجها وتقع عليها مسؤولية جميع الشؤون

وتتقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية،
والسلطة القضائية

السلطة التشريعية

السلطة التشريعية وتعرف أيضاً بالقوة التشريعية هي المنوط بها ^{السلطة} ^{التشريعية} التشريع أي سن القوانين واللوائح العمومية التي تراها موافقة للبلاد وهذه السلطة موجودة وقائمة بوظيفتها هذه في الممالك المتقدمة أما في القطر المصري فأول قانون وضع في هذا الخصوص هو لائحة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (نوفبر سنة ١٨٦٦) حيث أن الخديو اسماعيل باشا أوجد بمقتضاها مجلساً نيابياً لاستشارته في شؤون البلاد ثم عدل هذا النظام في سنة ١٨٨١ في عهد توفيق باشا تعديلاً طفيفاً إلى أن تغلب الحزب العسكري في سنة ١٨٨٢ فنال من الحكومة في ٧ فبراير من هذه السنة مجلساً نيابياً له القول الفصل في وضع الميزانية والتشريع على العموم ومن

حقه مراقبة الموظفين . وأصبح الوزراء بمقتضاء مسؤولين بالتضامن قبل التواب بعد ان كانوا مسؤولين فقط امام الخديو

ولم يلبث هذا النظام الا قليلاً فقد كان الفراغ من أعمال أول جلسة لهذا المجلس في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ولم يجتمع بعد ذلك لان الحركة العسكرية كانت قد أحدثت في القطر ما أوجب نشوب الحرب بين الجيش المصري والجيش الانكليزي وانهى الامر باحتلال البلاد في سبتمبر سنة ١٨٨٢

ولما عادت البلاد الى الهدوء والسكينة بعد الثورة العرابية التي أدت الى الاحتلال كما تقدم وضع النظام الحالي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ أما الذي ابتكره وعملت الحكومة برأيه فيه فهو اللورد دوفرين مبعوث انجلترا الى مصر حيث ندبته لدرس أحوال القطر ووضع تقرير عنها فأشار بعده اصلاحات ومنها هذا النظام المعروف بالقانون النظامي وصدر به الامر العالي في أول مايو سنة ١٨٨٣ وهو يتضمن بيان الهيئات النيابية المنشأة بمقتضاء وهي : مجالس المديریات ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجلس شورى الحكومة

وسمائي الكلام على تركيب كل من هذه الهيئات واختصاصها في المحل المناسب

السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية هي القوة المكلفة بتنفيذ الاوامر والقوانين التي تسنها القوة التشريعية والاحكام التي تصدرها السلطة القضائية وبها ينسط النظر في المسائل السياسية وحلها والادارة الداخلية وما يتعلق بها وبهذه السلطة يرسم الامير الصلح ويشهر الحرب ويمين السفراء ويقبلهم من قبل الدول الاخرى ويقر الامن ويتلافى أمر الهجوم على البلاد

وهي أكثر اختلاطاً بالافراد وتسمى عادة بالحكومة ويشمل هذا الاسم الحاكم الاعلى (أياً كان لقبه من نحو سلطان أو امبراطور أو ملك أو خديو) والنظار ونوابهم سواء كانوا في الدواوين الرئيسية أو في الاقاليم كالمديرين ومأموري المراكز والعمد ومشايخ البلاد والخبراء وسيأتي الكلام على وظيفة كل فريق من هؤلاء الموظفين

السلطة القضائية

السلطة القضائية هي التي عليها تنفيذ القوانين الداخلية وهي السلطة المكلفة بتوقيع العقاب وبالفصل في الخصومات التي تقع بين الاهالي وبعضهم أو بينهم وبين الحكومة

فهي التي تحكم بجميع العقوبات من غرامة وحبس وسجن وأشغال شاقة مؤقتة أو موبدة واعداد على حسب نوع الجريمة طبقاً للقوانين وهي التي تفصل في النزاع الذي ينشأ بين طرفين بخصوص مسائل مدنية أو تجارية فيتقاضى امامها الجميع من رفيع ووضيع

٤

الكلام على الخديوية المصرية

القطر المصري ولاية خديوية خاضعة لسيادة الدولة العلية أما حكومتها فملوكية مطلقة . قلنا مطلقة لأنه لا توجد مسؤولية على السلطة التنفيذية امام الامة ونوابها وكيفما كانت رغبة هؤلاء فللنظر أن ينفذوا الطرف عنها ويتخذوا السير الذي يحسن لديهم

نعم ان هناك القانون النظامي غير ان الهيئة الحاكمة هي القابضة عليه كله فلها أن تبقيه كما لها أن تعدله أو تغيره بتمامه

على ان هذا القانون لا يعطي الامة سوى الحق في ابداء الرأي على سبيل المشورة ليس الا ما عدا وضع الضرائب التي من قبيل الاموال المقررة فان الحكومة مقيدة برأي نواب الامة فيما يتعلق بها فقط وهي ملوكية خديوية تابعة لامارة بني عثمان لانها محكومة بوال يعين بالوراثة يسمى خديو مصر وهو خاضع للدولة العلية

الخديوية
المصرية

وقد دخلت مصر في حوزة الازراك سنة ١٥١٧ في أيام السلطان سليم الاول ولكنهم تركوا في الحقيقة ادارة البلاد للماليك فجأروا واستبدوا حتى ساد الظلم وعمت الفوضى وترتب على ذلك الحملة الفرنسية بدعوى حماية سكان البلاد من المظالم وكان ذلك سنة ١٧٩٨ ثم عاد القطر الى حكم بني عثمان اسماً لانه كان قد أصبح في الواقع ملكاً لجندي باسل سعيد الطالع هو « محمد علي » فقد تغلب على الماليك وأبادهم عن آخرهم وانفرد بالامر

ولما كانت هذه الشبهة ذكي الفؤاد عالي الهمة كبير الاماني أخذ في تنظيم البلاد وأوجد فيها جيشاً على الاسلوب الاوربي واستخدم مواهبه هذه في مصلحة البلاد فأحل سلطته الشخصية محل سلطة السلطان ونودي به حاكماً على مصر باتفاق العلماء وأعيان البلاد . واضطر الباب العالي الى اجازة هذا الامر لاعتباره اياه أمراً مقضياً مقابل خراج قدره أربعة آلاف كيس في السنة وكان ذلك في سنة ١٨٠٥

وكان من نية محمد علي ان يضم سوريا الى مصر حتى تدخل في أيضاً تحت حكمه فقامت الحرب بينه وبين السلطان محمود سنة ١٨٣٩ فاتصرت الجيوش المصرية وكادت تصل الى عاصمة المملكة العثمانية لولا تدخل بعض الدول فوقف محمد علي عند حده وفي ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ عقدت في لندن معاهدة موقع عليها من تركيا ومن بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا . أما فرنسا فأبقت الاشتراك فيها لانها كانت تنظر بعين الرضا لفتوحات محمد علي

ومن مقتضى هذه المعاهدة أن يعطى محمد علي مصر بطريق الوراثة وقد اكتسبت الحكومة المصرية شكلها الحالي في أيامه اعتمادا على المعاهدة المذكورة وبمقتضى فرمانات الشاهانية التي صدرت بناء عليها له ولخلفائه وعلى ذكر ذلك نرى من المفيد ان نبين هنا مدة حكم كل من ولاية مصر من ذلك العهد الى الآن

واليك البيان :

اسم الحاكم	من	سنة	الى	سنة
محمد علي	»	١٨٠٥	»	١٨٤٨
ابراهيم (١)	»	١٨٤٨	»	١٨٤٨
عباس الاول	»	١٨٤٨	»	١٨٥٤
محميد	»	١٨٥٤	»	١٨٦٣
اسماعيل	»	١٨٦٣	»	١٨٧٩
توفيق	»	١٨٧٩	»	١٨٩٢
عباس الثاني	»	١٨٩٢	»	

(١) تولى نيابة عن والده لمرضه الاخير وكان ذلك في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٨ واستمر كذلك الى ٨ سبتمبر سنة ١٨٤٨ ثم تولى الولاية الرسمية من ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٨ واستمر في الحكم الى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨

نظام الخديوية المصرية

تنفيذاً لمعاهدة لندن المتقدم ذكرها صدر خط شريف من الباب العالي في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ثبت بمقتضاه لمحمد علي باشا ولاية مصر التي منحها بطريق التوارث ولكنه توارث ضعيف ومتعلق بالارادات الشاهانية للأسباب الآتية :

أولاً لا تكون الوراثة الا للذكور أو لأولاد الذكور وأما أولاد النساء فلا حق لهم في الولاية وبعبارة أخرى يكون منصب الولاية مقصوراً على ذرية محمد علي باشا من صلبه لا غير
ثانياً ينتخب الوالي من ضمن هؤلاء الذكور بواسطة الدولة العلية فاذا مات انتخب من يخلفه من الذكور بارادتها أيضاً وهكذا
ثالثاً يجب على من ينتخب أن ينتقل الى الاسنانة لتقليد الولاية ، ومن ثم فليست الوراثة كافية ولا الانتخاب وحده بمفيد بل لا بد من هذا التقليد

رابعاً حق التوارث لا يمنح والي مصر أدنى امتياز على سائر وزراء الدولة بل لا يزال واحداً منهم خاضعاً مثلهم للقوانين الادارية العثمانية

ولكن هذا التوارث على ضعفه لم يخل من عظم الاهمية لانه هو الذي أدى الى استقلال مصر الاداري بسبب كونه تقوى شيئاً فشيئاً الى أن وصل الى حالته الحاضرة في أيام الخديو الاسبق اسماعيل باشا

في ١٩ ابريل سنة ١٨٤١ أرسلت الحضرة الشاهانية للدول بناء على مساعي محمد علي باشا لائحة بتعديل فرمانها الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وقد قضى هذا التعديل بمنح ذريته الوراثة بدون شرط الانتخاب فأصبحت ولاية مصر تنتقل بالارث لاولاده وأولاد أولاده الذكور بصورة أن يتولى الاكبر فالأكبر فاذا كان ابن من خلت عنه الولاية أصغر سناً من أخيه كانت هذه الولاية لهذا الاخ دون الابن ، واذا خلت عن هذا الاخ وكان ابن أخيه أو أي ذكر آخر من الصلب أكبر من ولده انتقلت الولاية لهذا الاكبر وهكذا على هذا المنوال المتبع في وراثة الملك في الدولة العثمانية

وقد أقرت الدول على هذا التعديل بلائحة تاريخها ١٠ مايو سنة ١٨٤١ وأصدرت حينئذ الحضرة الشاهانية فرماناً به تاريخه أول يونيه سنة ١٨٤١ (١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٧) مؤيداً التعديل من جهة ترتيب الوراثة أما اذا خلت الولاية ولم يكن ذكور في العائلة فللدولة العلية أن تعين والياً من تشاء بدون أن يدعى النساء أو أولادهن ذكوراً كانوا أو انثىاً بحق ما في الوراثة

هذا وقد بقي والي مصر ولا امتياز له على باقي وزراء الدولة في شيء ما فيعامل بالقوانين الادارية التي يعاملون بها ويحصل من جهة الرتب على ذات الالقب الممنوح بها سائر الولاة علاوة على وجوب تقليد الولاية له من قبل الحضرة الشاهانية فحق الوراثة لا يكتفي وحده بل لا بد من صدور فرمان خاص بالتقليد من لدن الباب العالي . نعم ان الوارث يتولى

شؤون القطر وإدارته على اتموت السلف فوراً بقوة القانون وعملاً بمح
الوراثه ولكن لابد من صدور هذا الفرمان لتثيته

ولما تولى الحديو الاسبق اسماعيل باشا سعى في الحصول على تغيير
قاعدة التوارث وجعلها مثل ما هي في البلاد المملوكية من الوالى لابنه
البكر فابن ابنه البكر وهكذا وقد تحققت أمانيه وصدر في ٢٧
مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ شرم سنة ١٢٨٣) فرمان شاهاني قضى بتحويل
الولاية « بالارث من الابن الى الابن من صلبه بحسب ترتيب »
« البكرية وان لم يكن لمن خلت عنه الولاية ابن ذكر فتؤول لاخته »
« ومنه لابنه على حسب هذه القاعدة وان لم يكن له أخ فلا ابن أخيه »
« وابن ابن أخيه وهكذا الخ »

ولكن اذا كان الوارث صغيراً غير راشد فمن يدبر شؤون الحكومة
يا ترى ؟ وهو سؤال لم يحصل الاهتمام بأمره لاصراحة ولا دلالة قبل عهد
الحديو اسماعيل باشا وذلك لان قاعدة التوارث كانت تقضي بتحويل
الولاية من كان أكبر سناً في الاسرة فكان من النادر جداً ان لم يكن
من الستميل أن لا يوجد ذكر راشد يباشر بنفسه شؤون الولاية
ولكن لما تغيرت قاعدة التوارث في أيام اسماعيل باشا وصدر الفرمان
المؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وصار الذي يخلف الابن أياً كانت سنه
دعت الحالة الى النظر فيما لو آلت الولاية لوال صغير السن غير قادر على
القيام بها وحده وقد تدارك ذلك الحديو اسماعيل باشا فحصل من
الحضرة السلطانية على فرمان بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ تضمن أن سن

الرشد للولاية هي الثماني عشرة سنة فاذا كان الوارث قد بلغ هذا العمر تولى الولاية بنفسه وان كان لم يبلغ هذه السن ففيه حالتان .
الحالة الاولى أن يكون المورث قد عين في آخر أيامه وصياً على ولده

ومجلس وصاية حتى يبلغ الثامنة عشرة ففي هذه الحال تنفذ الوصية على شرطين أحدهما : أن تكون الوصية موقفاً عليها من الوالى ومن شاهدين على الاقل من كبار موظفي الحكومة المصرية والا فهي والعدم سواء .
والشرط الثاني : ان يرفع الامر الى الدولة العلية لاصدار فرمان بتثبيت الوصي لانه اذا كان من اللازم صدور فرمان بتقليد الوالى البالغ فيجب من باب أولى صدور فرمان باعتماد الوصي على الوالى الغير القادر على القيام بشؤون الحكومة لصغر سنه لان هذا الوصى سيكون هو الوالى الحقيقي يدير شؤونها الى حين بلوغ القاصر سن الرشد

الحالة الثانية ان يكون المورث قد توفى بدون أن يعين وصياً في هذه الحالة يتألف مجلس الوصاية حسبما جاء في فرمان ١٥ يويه سنة ١٨٦٦ وطبقاً للقيد الوارد في فرمان جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ من خمسة نظار وهم ناظر الداخلية وناظر الحربية وناظر المالية وناظر الخارجية وناظر الخزانة ومن سرदार الجيش المصري ورئيس تفتيش الاقاليم - لاجل انتخاب وصى من بين اعضائه فاذا انتخب اثنان أو أكثر وتساوت الاصوات فضل من كانت وظيفته أم على حسب الترتيب المتقدم

ومتى تم الانتخاب على هذه الصفة باشر الوصى شؤون الولاية مع مجلس الوصاية المذكور ويرفع الامر الى جلالة السلطان فيصدر فرمان

بالتصديق والاعتماد فاذا مات الوصى انتخب بدله على الوجه المتقدم ويبقى الوصى مباشرا لادارة الحكومة بالاشتراك مع المجلس الى ان يبلغ الوالى سن الرشد فيسلم حينئذ زمام ادارة البلاد بنفسه

اما اذا خلت الولاية ولم يكن فى الامرة سوى النساء او اولادهن فيكون حينئذ للحضرة السلطانية ان تختب من تجده لائقا من العائلة أو من غيرها بحسب الاحوال ونصائح الدول المتحابية الموقفة على معاهدة ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ وغيرها من الدول العظمى

وظاهر مما تقدم انه على الرغم من تعديل قاعدة التوارث بالكيفية التي شرحناها لا بد من صدور فرمان بتقليد الوالى الجديد كما كان جاريا قبل هذا التعديل

هذا وقد بقى والى مصر لا يمتاز على سائر وزراء الدولة العثمانية فى الرتبة واللقب كما تقدم الى سنة ١٨٦٧ (سنة ١٢٨٤ هـ) حيث منح فى عهدنا سمو اسماعيل باشا واولاده من بعده لقب (خديو مصر) ومسمى الولاية المصرية « الخديوية المصرية » بمقتضى فرمان تاريخه ٨ يونيه من السنة المذكورة (٥ صفر سنة ١٢٨٤) فاصبحت حكومة مصر بعد هذا فرمان يمتاز على باقي الولايات فى الهمم كما امتازت عليها قبل ذلك بزمن طويل فى سلطتها وشكلها وصار رئيسها ارفع من سائر الولاة والوزراء

حقوق الخديوية المصرية

قلنا فيما تقدم ان القطر المصري كان ولاية من ضمن ولايات الدولة العثمانية الى ان تولت أمره العائلة المحمدية العلوية فاستقلت الحكومة المصرية اداريا ومنحت جملة امتيازات خصوصاً في أيام محمد علي باشا واسماعيل باشا حتى أمكن ان يقال بان خديو مصر مستقل على وجه العموم ولا حد لسلطته الادارية سوى ما وضعه لما هو بنفسه من الحدود بتنازله عن بعضها للأمورين مخصوصين خو لهم جزءاً منها يستعملونه بحسب ما يرونه نافعا ومفيدا للامة تحت مسؤوليتهم امام الجنباب الخديوي

ومن الادلة على تمتع القطر المصري بالامتنقلال الداخلي ما جاء في فرمان تولية سمو الخديو المعظم (عباس باشا حلي) اذ قيل فيه ما يأتي « نخديوي مصر يكون مأذونا بوضع النظمات اللازمة للداخلية المتعلقة »
« بأهالى مصر وتأسيسها بصورة عادلة »

« وأيضاً يكون مأذونا بعقد وتجديد المشارطات مع مأموري »
« الدول الاجنبية في خصوص الجمرك والتجارة وكافة الامور الخديوية »
« الداخلية ويكون حائزاً لكافة التصرفات الكاملة في الامور المالية »

وأول من حصل على هذه السلطة التي تكاد توازي سلطة الحكومات المستقلة هو اسماعيل باشا بفرمانين صادرين في سنتي ١٨٦٨ ، و١٨٧٣ نظير تأدية خراج وارسال تجريدات للدولة العلية . والخلاصة

ان سيطرة الباب العالي انحصرت بعد ذلك في ثلاثة أمور وهي

أولاً فيما يختص بالمالية والمسكوكات

١ كون تحصيل الضرائب أجمع في مصر يكون باسم الحضرة الشاهانية فقد جاء في فرمان تولية سمو الخديو عباس باشا ما يأتي : « ان كافة ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها أو استيفائها باسمنا الشاهاني » وهو أمر لا يخرج عن حد الشكل فلا مساس له بالجواهر . فييد الحكومة المصرية فرض الضرائب وتعديلها والغاؤها كما ترى بدون تدخل من الباب العالي وهي التي تستولى على الإيرادات باسمها الخاص ولا ذكر لاسم السلطان في قسائم التحصيل

٢ كان اقتراض المال في المدة التي قبل ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ (٢٢ رجب سنة ١٢٨٩) يحتاج الى اذن من الدولة العلية ولكن الخديو اسماعيل باشا سعى في ازالة هذه العقبة وحصل فعلاً على فرمان في ذلك التاريخ يميز له اقتراض ما يلزم من النقود باسم الحكومة المصرية بدون احتياج لطلب رخصة من الباب العالي ، وقد ذكر ذلك ايضاً في فرمان ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٣ اذ قيل فيه ما نصه :

« وقد صار اعطاء المأذونية التامة لخديو مصر في عقد استقراض »
 « من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية في أي وقت يرى فيه لزوماً »
 « للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية »
 وقد ترتب على هذه الالباحة أن توغل الخديو اسماعيل باشا في

الديون وأغرق القطر في بحارها وهو ما اوجب تداخل أوروبا في شؤون البلاد ثم كان ما كان من عزل اسماعيل باشا وتولية ابنه توفيق باشا مكانه وانشاء صندوق الدين وعمل قانون التصفية وغير ذلك

فمن أجل منع مثل هذه المضار في المستقبل قد نزع من الحكومة الحق في عقد القروض بلا استئذان من الدولة العلية بمقتضى فرمان تولية توفيق باشا وتولية سمو عباس باشا صيانة لحقوق الدائنين وبناء على طلب حكوماتهم

٣ على الحكومة المصرية أن تؤدي الى الدولة العلية سنوياً ويركو وهو المسمى أيضاً بالجزية والحراج . وقد اختلفت مصادره باختلاف الأيام فقد كان واجباً على القطر المصرى بحسب فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ان يؤدي للدولة العلية ربع ايرادات الجمارك وبقية الضرائب ويبقى الثلاثة الارباع للإدارة المصرية ثم صدر فرمان في ٢٠ يوليو سنة ١٨٤١ (قرة جهادي الاولى سنة ١٢٥٧) عين فيه الحراج بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه عثماني واستمر كذلك حتى سنة ١٢٨٢ حيث زيد الى ٧٥٠٠٠٠ جنيه عثماني وهو ما يساوي (٦٦٥٠٤١) جنيه مصري وهي القيمة الجاري اداؤها الآن دلالة على تبعية مصر لسيادة الدولة العلية

٤ كانت فرمانات في الاصل تقضي بلزوم ان تكون العملة الذهبية والفضية مماثلة لما يضرب منها في الاستانة من حيث الشكل والقياس والقيمة ولكن اسماعيل باشا حصل على فرمان في سنة ١٨٦٨ اجيز

بمقتضاه للحكومة المصرية أن تضرب نقودا ذات عيار وقيم مخصوصة تخالف نقود الدولة العلية ولكن يجب أن يكون منقوشاً عليها الطغراء واسم السلطان الخالي وتاريخ جلوسه وهو أمر لا يتعدى دائرة الشكل فان العملة المصرية الآن لها نظام خاص وضع في سنة ١٨٨٥ جعل الفرق جسيما بينها وبين النقود العثمانية

ثانياً — فيما يتعلق بالمسائل السياسية

قدمنا ان مصر خاضعة من الوجهة السياسية للباب العالي خضوعا يكاد يكون تاماً فانه مع ما رأيناه فيما تقدم من وجوب تداخل جلالة السلطان في تعيين الخديويين والاوصياء على القصر منهم واصداره الفرمانات بتقليد الخديوية لايحوز للحكومة المصرية ان تعمل عملاً من الاعمال الآتية بدون اذن من الباب العالي

١ التنازل عن أى جزء من القطر المصري وملحقاته فان ذلك محرم على الحكومة المصرية بمقتضى العبارة الآتية المنقولة حرفياً من فرمان تولية سمو عباس باشا وهي : —

« وحيث ان الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق »
« دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الحكومة الخديوية واودعت اليها »
« لايحوز لاي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها او بعضها او »
« ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية الى الغير مطلقاً »

٢ يؤخذ من هذا النص نفسه ان الامتيازات التي منحها مصر

خست بها الخديوية دون غيرها فلا يجوز لها تركها كلها او بعضها لانه لايجوز للوكيل ان يتصرف في الوكالة مادامت مخصوصة بشخصه دون سواء ٣ لما جعلت لمصر حكومة وراثية لم تمنح سوى الادارة الداخلية ولكنها حصلت بعد ذلك على بعض امتيازات سياسية

فان فرمان الصادر في ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ بمنح امماعيل باشا لقب (خديو مصر) تضمن امتيازاً آخر وهو الترخيص له بأن « يعقد مع وكلاء الدول الاجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأمور الضبطية للرعايا الاجانب والترنسيت^(١) وادارة البوستة . ولا يسوغ بأى وجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات سياسية »

وقد تقرر ذلك فى فرمان غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٣) وفي فرمان تقليد المرحوم توفيق باشا ، ولكن أضيف اليها هذه الجملة (وأما قبل اعلان الخديوية المشارطات التي تعقد مع الاجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالى)

وقد أرادت الدولة من ايجاب هذا التقديم التحقق من ان المشارطات التي يعقدها الخديو عملاً بالترخيص المتقدم لا تشمل فى الواقع على اشتراطات سياسية مما لايجوز له عمله ويكون من شأنه المساس بحقوق الدولة العليا

٤ لاسفارات للحكومة المصرية لدى الدول الاجنبية وذلك لان القانون

(١) هو عبارة عن حق مرور البضائع من مدينة الى أخرى أو من قطر الى آخر بدون تأدية الرسوم الجمركية

الدولى لا يسمح ببعث سفارات الا اذا كانت من قبل حكومات مستقلة وليس شأن مصر كذلك كما تقدم . أما اذا كانت الحكومة غير مستقلة فمن الاصول الدولية ارسال قناصل فقط للنظر في الامور التجارية ولكن لاهمية القطر المصري وثنوونه السياسية قد اعتادت الحكومات الاوربية والاميريكانية ودولة ايران على ارسال وكلاء سياسيين ينفردون بالنظر في المسائل السياسية دون الامور التجارية فان القائم بهام القناصل الاعتياديون

ثالثاً - فيما يختص بالقوات البرية والبحرية

١ - لما خضع محمد على باشا للدولة العلية وصدر له فرمان التولية على مصر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ قرر أن ينقص عدد الجيش الى ثمانية عشر الف عسكري وقت السلم اما في وقت الحرب فيجوز ان يزداد عدد عساكر الجيوش على حسب مقتضيات الاحوال كما نص على ذلك في فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ المتقدم ذكره وفي فرمان اول يونيه سنة ١٨٤١ ولكن اسماعيل باشا حصل على ما يمكنه من جعل عدد الجيوش بالمقدار الذي يراه بالفا ما بلغ فقد جاء في فرمان غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ أن عدد العساكر المصرية يكون (بنسبة التجآت الزمن وموقعه) ونص كذلك على ان لتخديو الحق (في تقليل وتكثير العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب الايجاب والازوم) ولكن الفرمان الصادر بتولية الرحوم توفيق باشا والفرمان الصادر بتقليد التخديوية لسمو

عباس باشا قد رجع فيها الى تحديد الجيش بثمانية عشر الف عسكرى في وقت السلم اما اذا كانت الدولة محاربة فيجوز ان يزداد عدد الجيش الى الحد المناسب

٢ — لم يكن من الجائز لمحمد على باشا بحسب فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ان ينشئ سفنا حربية الا باذن خصوصي ولكن فرمان الصادر لاسماعيل باشا بتاريخ غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ جعل المنع مقصورا على (السفن الزرخ اى المدرعة بالحديد)

وقد جاء فرمانا تولية المغفور له توفيق باشا وسمو الجناح العالى عباس باشا بمعنى ما ذكر ومؤدي هذه فرمانات كلها واحد وهو انه لا يجوز للمصريين ان يكون لهم اسطول بالمعنى الصحيح حذرا من انهم يستعملونه اضرارا بالدولة العلية

ولهذه المناسبة نقل هنا ما يروى من أن « مسعودية » وهي من أفضل البوارج التي تملكها الدولة العلية انشئت من أموال المصريين وحكايتها ان على باشا الذى كان صدرا اعظم علم ان اسماعيل باشا اوصى بصنع بارجة فحسب عمله تجاوزا لما تجيزه فرمانات ولكنه لم يشأ أن يجرح عواطفه بل كتب اليه يقول « ان مولانا السلطان علم بان غفامتكم » « اوصت بصنع مدرعة أهديها الى حكومتها السنوية فسر باخلاصكم كل السرور » « وهو يؤمل أن ترسلوها توا الى مياه الاستانه »

ولم يكتب على باشا هذا الكتاب الا حين علم ان البارجة تمت

أو كادت فلم يسع حينئذ اسماعيل باشا سوى ان اهداها لجلالة السلطان
٣ - يجب أن تكون ملابس العساكر والرايات والعلامات المميزة
لرتب مماثلة للباس والرايات والعلامات العثمانية كما قضت بذلك جميع
الفرمانات الصادرة من عهد محمد علي باشا الى الآن

ولكن العمل بمقتضى ذلك قد أهمل من بعض الوجوه فان الملابس
مثلا في الجيش المصرى مخالفة نوعا لما هي عليه في الجيش العثماني

٤ - الرتب والنياشين (عسكرية أو ملكية) كلها واحدة في الحكومة
المصرية والدولة العثمانية ولم يكن مخصصا لوالى مصر بمقتضى فرمان ١٣
فبراير سنة ١٨٤١ أن يمنح رتبة حربية فوق رتبة الملازم ولكن تقرر بعد
ذلك أن من حقوق الحديوي أن يمنح منها الى رتبة اميرالاي من الرتب
العسكرية والى الرتبة الثانية من الرتب الملكية أما الرتب الاخرى فقد
جرت العادة على أن الحديو هو الذي ينعم بها أيضا ولكن على شرط
اخطار الدولة العلية عنها واستصدار البراءة بها من الحضرة السلطانية

تلك هي القيود المرتبط بها القطر المصري ازاء الدولة العثمانية على
مقتضى فرمانات والمتأمل يرى انها وان كانت مؤثرة في الاستقلال
الخارجي هي غير ماسة بالاستقلال الداخلي فمن حقوق الحديو وضع
القوانين الادارية والقضائية والمالية واصدارها للعمل بها ويده مقاليد
حكم البلاد وتدير شؤونها بالاشتراك مع وزرائه ولديه مجالس شبه نيابية،
وماليته ميزانية مستقلة مشتملة على قيمة الدخل والخرج حسبما تراه
الحكومة الحديوية وباسم الحديو تصدر الاحكام من الحاكم فهو في

الواقع القائم بأمر البلاد في الداخل بغير تدخل ما من الدولة العلية

تقييد حرية الحكومة المصرية

بالنسبة للاجانب

تقييد حرية
الحكومة
المصرية بالنسبة
للاجانب

تبين لنا من عبارة القرارات الصادرة من سلاطين بني عثمان الى ولاية مصر أن القطر المصري مستقل تمام الاستقلال في الداخل متمتع باستقلال في الخارج يكفي لحاجة البلاد فكان يمكن أن يقال بعد ذلك ان الحكومة المصرية مطلقة الحرية تفعل ما تشاء ولكنها مغلوطة الايدي في الواقع لأنه توجد بعض قوانين ولوائح ونظامات مخصوصة لا يمكن تغييرها ولا تبديلها الا بعد تصديق الدول الاجنبية

وتوضيح ذلك : ان هناك معاهدات معقودة بين الدول الاجنبية والدولة العلية فهي نافذة حيثئذ على مصر لتبعيةها لها . وهناك أيضاً اتفاقات بين الدول ومصر مباشرة قد ترتب عليها التدخل الاجنبي وما دعا مصر لمقدها الا بعض الحوادث . وقد نشأ عن تلك المعاهدات وهذه الاتفاقات أن ضعفت سيطرة الحكومة بالنسبة للاجانب

وحالة الاجانب هذه يجب أن ينظر اليها من وجهتين تختص احدهما بالامتيازات وتعلق الثانية بالتدخل في شؤون البلاد . وسنفرد فرعاً مخصوصاً لكل من الامرين

١ - في امتيازات الاجانب

تقضي الاصول النظامية بأن لا يخرج أحد عن سلطة الحكومة الامتيازات الاجنبية فلا يستثنى أحد ما من حكم القانون كيفما كانت درجته بين قومه وسواء كان وطنياً أو أجنبياً فيسرى القانون الواحد على جميع المقيمين في البلد الواحد فيقتضى لكل منهم معرفة العقاب الذي يقع عليه ان صدرت منه جريمة ويكون واثقاً بأن العقاب نفسه ينال من يمس حقوقه أيأ كان وهذه الاصول النظامية من شأنها أن تكفل للجميع على السواء طمأنينة النفس وراحة الحاضر وهي فوق ذلك موافقة للقواعد المقررة من قديم الزمان في علاقات الممالك المتضمنة أن كل حكومة ملزمة بحماية الاجنبي القاطن أو المار بأراضيها^(١) كما تحمي الوطني التابع لها وهو أي الاجنبي ملزم بأن يحترم جميع قوانينها لاسيما مايتعلق منها بالضبط والربط فكمكانها تحافظ على نفسه وامواله وحقوقه بما لها ورجالها يجب عليه أن

(١) من المقرر في القانون الدولي أن سلطة المملكة الواضحة على أحد البحار لا تشمل فقط اراضيها بالمعنى الاخص بل تمتد في البحر على بعد ثلاثة اميال بحرية والميل البحري هو عبارة عن ١٨٥٢ متر . وهذا الجزء الداخل في البحر وتشمله سيادة الدولة يعرف بالبحر الارضي أو بالبحر الساحلي . اما تقديره بثلاثة اميال بحرية فبنى على ان هذه هي ابعد مسافة لمسرى المدافع الواقعة على سواحل المملكة وذلك لان السيطرة تقتضي التمكن من المدافعة هذا ومن رأي بعض المؤثرين ان تزداد هذه المسافة وتحتل عشرة أميال الآن مراعاة للترقيات التي حصلت في آلات الحروب ام

يخضع لنظاماتها وقوانينها . ونتيجة ذلك وجوب أن يؤدي نفس الضرائب المفروضة على الاهالي ويخاضع أمام محاكم البلاد المدنية اذا قصر في تعهدها المدنية ويحاكم أمام محاكمها الجنائية اذا ارتكب جريمة من الجرائم أما في الشرق وبالجملة في مصر فقد منح الاجانب بعض الامتيازات بمقتضى معاهدات تقرر بموجبها للدول حق الاستئثار بالحكم فيما يخص برعاياها

وسبب ذلك ان الحكومات الاسلامية اغتادت من قديم الزمان أن تتساهل للمسيحيين الذين في بلادها فاجازت لهم عدم اتباع الاحكام المرعية وتركهم يتقاضون في احوال مخصوصة بحسب قواعد دينهم وقوانينهم . فمع شدة الاختلاط وتمكين الملائق ومضي الزمن أصبحت هذه العادة بمثابة القانون وأضحى هذا التسامح حقاً لهم لا يحتمل النزاع

هذا ما نتج عن مجرد التساهل ومحض التسامح . على ان هناك ما بني على المعاهدات . فانه توجد معاهدة عقدت بين سلطان مصر صلاح الدين بن أيوب وجمهورية بيزا مؤرخة في ١٥ صفر سنة ٥٦٩ (سنة ١١٧٢ م) يستدل من عبارتها ومن المعاهدات التالية لها على انه منح البيزنانيين جملة امتيازات خاصة بالتقاضي والمحكمة

وقد حصل كذلك الفلورنتيون من أبي النصر قايد باي سلطان مصر على عدة امتيازات قضائية بأمر أصدره في سنة ١٤٨٨ جاء فيه .

ما يأتي :- « اذا وقع خلاف بين الفلورنتين انفسهم ليس لحكامنا »
« وقضائنا المسلمين ان يداخلوا في مسائلهم ، ولكن الحكم في ذلك لقنصل »
« الفلورنتين فيحكم في هذه الحالة بما يناسب القوانين الفلورنتية »

وبما يلاحظ أنه حصل التوسع في العمل بهذه المعاهدات حتى عمت
جميع رعايا الدول المسيحية الواحدة بعد الاخرى وبقي الحال كذلك الى
ان حلت الدولة العلية المحل الاول من الدول الاسلامية فنسيت هذه
المعاهدات بعض النسيان ولكنها ما لبثت ان عادت بعودة الاختلاط
ومقتضيات الاحوال - فتعاقدت فرنسا معها على ارجاعها باتفاق جديد
بصورة انه معاهدة تجارية في سنة ١٥٣٥ حررت بين السلطان سليمان
الاول وفرنسا الاول ملك فرنسا وكان مضمونها التأمين على ارواح
الفرنسيين وتجارتهم

وقد ظل تجديد هذا التعاقد الى ان عقدت معاهدة سنة ١٧٤٠
بين السلطان محمود الاول ولويس الخامس عشر ملك فرنسا وصارت هي
صاحبة الشأن في حماية رعاياها وجميع الاجانب الذين يلتجئون اليها

وقدلت فرنسا الدول الاخرى في عقد هذه المعاهدات المعروفة
ايضاً باسم العهدنامات واخذت الامتيازات تزداد شيئاً فشيئاً بمساعي
الدول من جهة وباهمال الحكومات الشرقية من جهة أخرى من طريق
كونها أقرت بعض العادات وان كانت خارجة عن نصوص المعاهدات
في الواقع ونفس الامر

ولا خلاف في كون جميع هذه المهودنات نافذة على مصر كما تقدم لانها جزء من ممالك الدولة العلية لاسيما ان فرمان الصادر لمحمد علي باشا في اول يونيه سنة ١٨٤٠ اشترط فيه مراعاة المعاهدات الموجودة والتي ستوجد فلا شك حينئذ في ان الاجانب متمتعون بالامتيازات في مصر اسوة بسائر بلاد الدولة العلية

وتنقسم هذه الامتيازات قسمين: قسم خاص بالامور المالية، وقسم خاص بالامتيازات القضائية. ومنيب كل قسم على حدة كما يأتي

الامتيازات
المالية

تقضى معاهدة سنة ١٧٤٠ باعفاء الفرنسيين والمستخدمين لدى السفارات والقناصل من دفع أي خراج أو أي ضريبة ولم يفرض عليهم سوى بعض الرسوم الجركية

على ان هذه الامتيازات كانت قليلة الاهمية في الواقع لان القوانين العثمانية لم تكن تسمح وقتئذ للاجانب بأن يملكوا أرضاً أو عقاراً ما في بلاد الدولة العلية ولكن صدر فرمان في سنة ١٨٦٧ وآخر في سنة ١٨٦٩ جعل الاجانب مساوين للعثمانيين في حقوق تصرف الاملاك في جميع الممالك المحروسة ما عدا الحجاز تحت شرط خضوعهم للقوانين العثمانية فيما يتعلق بالاملاك وعلى شرط أن للمحاكم العثمانية وحدها الاختصاص بالحكم في المواد العقارية

وبناء على خضوع الاجانب للقوانين العقارية المحلية عملاً بالفرمانين السالفي الذكر أصبحوا يدفعون الضرائب العقارية فاذا أرادت الحكومة

تقرير أي ضريبة سواها كان لا بد من الحصول على تصديق الدول كما حصل في سنة ١٨٩٠ عند فرض صوائد الصنائع (البطاطا) التي تقرر الفاؤها في سنة ١٨٩٢

ومن الامتيازات المقررة ايضاً بمقتضى معاهدة سنة ١٧٤٠ أن السلطة المحلية مقيدة قبل السفن الاجنبية التي تلي مراسيها في المواني المصرية وقبل ما تحمله من البضائع

من أهم حقوق سيد البلاد أن تصدر الاحكام منه أو من أعوانه على الجاني ما دامت الجريمة واقعة في بلاده ، ومن القواعد الاساسية في كل حكومة أن الجميع سواء أمام القانون لا فرق في ذلك بين رفيع ووضيع . ولكن الحال ليست كذلك في بلاد الدولة العلية وفي جملتها القطر المصري وما علة هذا الشذوذ سوى تلك المعاهدات المتقدم الكلام عليها

أما طريقة التقاضي في مصر بالنسبة للاجانب فتختلف باختلاف الدعاوى فهم تابعون في الجملة للحاكم المختلطة فيما يختص بالمعاملات المدنية والتجارية ، وخاضعون للحاكم قنصلياتهم في مواد الاحوال الشخصية وفي المواد الجنائية ما عدا بعض مستثنيات سيأتي الكلام عليها

ومن مقتضى الامتيازات أنه لا يجوز لرجال الحكومة أن يدخلوا منزل اجنبي الا برضاه . وهو ما يطابق المعاهدة المحررة في سنة ١٧٤٠ فقد جاء في البند (٧٠) منها ما يأتي

« ليس للمأموري المحاكم ومأموري بابنا العالي ورجالنا المسلحة أن »
« يدخلوا قهراً وبدون سبب يوجب الى بيت يسكنه فرنساوي واذا »

« وقع ما يوجب الدخول الى هذا البيت تعلن الكيفية الى السفير أو »
 « القنصل اذا كان منهم أحد في محل الواقعة ويسار الى ذلك البيت »
 « مع من يعين من قبل السفارة أو القنصل ، على ان من خالف هذا »
 « الحكم يعاقب على مخالفته »

ولاجل تعيين ماهية المسكن منعاً للالتباس قد حررت مضبطة وقع
 عليها من الدول عقب فرمان سنة ١٨٦٩ تحدد بمقتضاها معنى المسكن على
 الوجه الآتي : - (المراد من المسكن الدار التي يسكن فيها مع مشتملاتها
 من المطبخ والاصطبل وأمثالهما وكذلك فناء الدار والحديقة وما اتصل
 بالدار من المحال التي أحيطت بالجدار . وما سوى ذلك لا يعد
 من المسكن)

وكما يجب احترام المسكن يجب ايضاً احترام الشخص فلا يمكن البتة
 القبض على الاحبشي الا في حالة التلبس . ويجب مع ذلك في هذه الحالة
 تسليمه الى القنصل أو التابع هو لها في ظرف اربع وعشرين ساعة
 هذه خلاصة الامتيازات على اختلاف أنواعها ولم يبق علينا الا
 الكلام على الفرع الثاني وهو

ب - تداخل الدول في شؤون البلاد

تداخل الدول
 في شؤون البلاد

لا علة لهذا التداخل سوى الديون الباهظة التي أثقلت كاهل البلاد
 بحيث لم تستطع مالية الحكومة أن تقوم بمرتباتها فان الديون تعددت

وتنوعت في زمن اسماعيل باشا حتى بلغت ٨٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٧٦ فلما عجزت الحكومة المصرية عن اداء الفوائد والاستهلاك اهتمت الدول الاجنبية يومئذ بهذا الامر مراعاة لمصلحة الدائنين وارادت ان تضع المراقبة على المالية فاصدر الخديو أمرا في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٦ بتأسيس صندوق الدين ليقوم بتسليم الاموال اللازمة لوفاء الديون وتألف فعلا من اربعة أعضاء أجنب و هم فرنسي ونمساوي وإيطالي وانجليزي وكان من مستلزمات هذا النظام ان يحصل السعي في توحيد الديون وقد تم هذا التوحيد وتبين منه أن الديون بلغت ٩١ مليون جنيه

خصص لتسديد الديون ايراد أربع مديريات وهي القرية والمنوفية والبحيرة وأسبوط وكذلك ايرادات الدخولية والجمارك والسكة الحديد والملاحة والدخان والملح وغير ذلك من أهم ايرادات الحكومة

على أن هذا النظام الذي أريد به اعطاء أرباب الديون الضمانات لم يبلغ درجة النجاح لانه لم تكن هناك حينئذ ميزانية تساعد على تعيين هذه الايرادات ، ولان التقديرات التقريبية التي كانت قد عملت ظهر فسادها ظهورا زعزع ثقة الدائنين فاضطر الخديو الى اتخاذ طريقة اشد من الاولى وذلك بأنه أصدر امرا في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يخول فرنسا وانجلترا حق المراقبة الرسمية على مالية القطر وعين مراقبين احدهما فرنساوي وثانيهما انجليزي وخولهما السلطة المطلقة في الاشراف على الادارة المالية والتدخل التعملي في شؤونها . غير ان الاحوال المالية كانت قد ارتبكت وتعدت الى درجة أدت الى عدم ظهور ثمرة من أعمال المراقبين فرأى

تأسيس
صندوق الدين

المراقبة الثانية

الحديد استعمال طريقة امكن مما استعملها في السابق فعين لجنة عليا لتحقيق
مؤلفة من المستر جوشن معمدا انكليزيا والمسيو جوير معمدا فرنساويا
من وظيفتهما تحرى بحجز الايرادات والبحث عن الظلم الواقع في تحصيل
الضرائب والبحث عن العلاج الشافي والسعى كذلك في تعيين الايرادات
الحققة الوجود حتى يمكن التعويل عليها

باشرت هذه اللجنة عملها ورفعت تقريرها اشارت فيه الى أن من
اسباب اختلال الاحوال المالية عدم وجود ميزانية وعدم انتظام طريقة
الحسابات وكون الضرائب توزع بطريق الاستبداد وكون الحديد متمتعا
بسطة مطلقة فلم يسع الحديد سوى الامثال لما أوعزت به اللجنة وأراد
أن يوجد الطمانينة لارباب الديون فأنشأ في أغسطس سنة ٧٨ مجلس
النظار لكي يشترك معه في ادارة البلاد عوضا عن استقلاله بالامر ولم يكتف
بذلك بل أدخل في الوزارة اثنين من الاجانب احدهما فرنساوي
ناظرا للاشغال والاخر انجليزي ناظرا للمالية على أن هذه الوزارة لم تلبث
كثيرا فان الحديد تذر من مراقبة الوزيرين الاجنبيين فالت نفسه الى
التخلص منها فاسقط الوزارة واستبدلها باخرى جميع أعضائها وطيون وكان
ذلك في ٨ ابريل سنة ١٨٧٩

تخلص الحديد حقيقة من المراقبة الشديدة التي كانت واقعة من
مجلس النظار لوجود الوزيرين الاجنبيين فيه لكنه لم يستطع التخلص من
اللجنة العليا وقد جاء في تقريرها أنه يستحيل على الحكومة القيام بدفع
الديون المطلوبة منها في الاوقات المعينة لها فارتأى حينئذ الحديد أن

يتغلب على اللجنة من طريق الامة فاوعز الى مجلس النواب ان ييدي آراء واقتراحات تفيد ان ايرادات البلاد كافية لتسديد الديون خلافاً لزعم اللجنة فادركت هذه حقيقة الباعث لمجلس النواب على هذا العمل علاوة على كون رأي مجلس النواب هذا جاء بعيداً عن الصحة بدليل أن المصروفات تجاوزت الإيرادات بنحو خمسة ملايين جنيه في سفتي ١٨٧٧ و١٨٧٨ فاضطرت اللجنة الى الاستقالة واتضح وقتئذ أن هناك عقبات يضعها اسماعيل باشا تحول دون كل اصلاح مالي فلم تركل من فرنسا وانجلترا بدا من طلب عزله وتم لها ذلك في يونيه سنة ١٨٧٩

وقد رأينا أن تأتي هنا على نص التلغراف الذي ورد يومئذ من الباب العالي الى اسماعيل باشا وهو الآتي :

« اصبح من المؤكد اليوم ان بقاءكم في مسند الحديوية لاعاقبة له »
 « الازدياد الصعوبات المالية واشتداد وطأها ولهذا صدر أمر جلالة »
 « السلطان بموافقة قرار مجلس الوزراء باحالة منصب الحديوية الى »
 « محمد توفيق باشا وقد صدرت الارادة السلطانية المؤذنة بذلك »
 « وبلغت الى سموه بتلغراف آخر فادعوك للتخلي عن شؤون »
 « الحكومة عملاً بأمر جلالة السلطان المعظم »

ولما كانت وجود الوزيرين الأجنيين في وزارة سنة ١٨٧٨ مقصوداً به طمأنينة ارباب الديون وقد زالت هذه الثقة بانفصالهما من الوزارة اقتصت الاحوال وضع نظام آخر وهو الذي وجد بمقتضى دكرتو ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ومؤداه اعادة المراقبة ثانية لصين غراقبان

احدهما فرنساوى والآخر انجليزى لهما الحق فى مراجعة جميع اعمال الحكومة والحضور فى جلسات مجلس النظرار على سبيل الاستشارة وبقيت هذه المراقبة قائمة بعملها الى ان الغيت فى سنة ١٨٨٣ واكتفى بصندوق الدين وبقانون التصفية الذى يبين القواعد المتعلقة بالدين من من حيث دفع الارباح والاستهلاك وصادقت الدول على هذا القانون بحيث لا يمكن تغييره ولا تبديله الا باتفاقها جميعاً أو على الاقل بتصديق الدول العظمى الست وهى : — انجلترا وفرنسا والمانيا والنمسا وايطاليا وروسيا

اما صندوق الدين فكان تأسيسه فى سنة ١٨٧٦ كما تقدم وهو يتركب الآن من ستة اعضاء من جنس الدول المذكورة ومن وظيفته النيابة عن ارباب الديون بمعنى انه يتسلم الايرادات الناتجة من المصالح والمديرىات المخصصة للديون التى سبق يياتها وكان من حقه ان يبقى فى خزينته المبالغ الزائدة على المقدار المقرر دفعه سنوياً للدائنين لحفظ هذه الزيادة بمثابة مال احتياطي وكان فى يده ان يعين لمصروفات الحكومة حداً لا يمكنها ان تتجاوزه وكان من حقوقه أيضاً أن يضع ميزانية المصاريف الخاصة بإدارته بالمقدار الذى يراه بغير مراجعة من قبل الحكومة

فاذا رأت الحكومة الاستيلاء على شيء من المال الاحتياطي لتنفقه فى سبيل الاعمال النافعة كالترج والجسور والمصارف او الاحتياطات

الصحية ما كان يسوغ لها ذلك الا بمصادقة صندوق الدين كما لا يسوغ لها الاقتراض الا باذنه .

وحاصل القول ان صندوق الدين — على حسب الامر العالي الصادر في سنة ١٨٧٦ والاوامر العالية الصادرة بعده الى سنة ١٩٠٢ وعددتها ٥٢ — اصبح في الواقع حكومة في قلب الحكومة يتداخل في جميع الشؤون

غير ان اختصاصات صندوق الدين هذه قد عدلت بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ عقب الوفاق الذي ابرم بين إنجلترا وفرنسا وخلاصة هذا الامر انفكاك الرهن عن المصالح والمديريات المخصصة للدين وجوب أن لا يتسلم صندوق الدين من ايرادات الحكومة سوى مبلغ ثلاثة ملايين جنيه ونصف وهو قيمة المقرر السنوى للدين وان الزائد على ذلك يدفع للبالية مباشرة

هذا وقد رتب على هذا التعديل ان استولت المالية من خزانة صندوق الدين على نصف وستة ملايين من الجنيهات كان متجمدا لديه بصفة مال احتياطي (١)

(١) الاحتياطي ثلاثة :

- ١ الاحتياطي العمومي - الفرض منه (أولاً) سد العجز في الإيرادات المخصصة (ثانياً) سد العجز في الإيرادات الغير المخصصة المدة لميزانية الحكومة (ثالثاً) القيام بمصروفات فوق العادة
- ٢ الاحتياطي الخاص — وهو مكون من الزيادة المتوفرة من الإيرادات المخصصة بسد العجز الذي ربما يكون في ميزانية الحكومة والباقي

اتفاقية سنة
١٩٠٤

ومن أحكام الامر العالي المتقدم أن الحكومة تقدّر مصروفات ادارتها بالطريقة التي تراها ولها أن تقتصر بغير امتثالات صندوق الدين وان المصاريف المتعلقة بإدارة صندوق الدين لا يصح أن تتجاوز ٣٥٠٠٠ جنيه سنوياً الا بتصديق من مجلس النظار

والخلاصة ان صندوق الدين أصبح بعد ذلك الامر العالي ولا عمل له سوى أنه خزينة مخصوصة تسلم من إيرادات الحكومة قيمة المقرر للدين وتقوم بتسليمه للدائنين

واعلم أن الامر العالي المتقدم الكلام عليه ضم الى الوفاق الانجليزي الفرنسي باعترافه ملحق به وصدقت عليه الدول ثم نشر وتقرر ان يكون نافذاً من أول يناير سنة ١٩٠٥

منها بقسم بعد ذلك قسمين : احدهما يضاف الى الاحتياطي العمومي ، والاخر تأخذه الحكومة لتصرف فيه بدون مدخل لصندوق الدين ٣ احتياطي الوفرة — وهو ناتج من تحويل الديون في سنة ١٨٩٠ حيث نقص معدل الفائدة وتقرر ابقاء هذا الوفرة في صندوق الدين . وهذا بيان مجموع المال الاحتياطي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وهي سنة الوفاق

جنيه

٤٧٤٩٠٨٣ الاحتياطي العمومي يستنزل منه الاعتمادات المقررة لسنة ١٩٠٤
٣٣٨٩٥٠٨ الاحتياطي الخصوصي يستنزل منه الاعتمادات المقررة لسنة ١٩٠٤
٦٠٣١٣٤٥ احتياطي الوفرة

١٤١٦٩٩٣٦

أما الاوامر العالية المتعلقة بصندوق الدين وعددها ٥٢ كما تقدم
قد التى منها ٤٦ الفاء تاماً والى بعض نصوص من باقىها
فتضح لنا مما تقدم جميعه أن الحكومة المصرية كانت مقيدة ولم
تزل مقيدة نوعاً بقيود دولية من شأنها التأثير في استقلالها سواء كان في
الداخل أو في الخارج وهذا بصرف النظر عن روابطها بالدولة العلية



مجلس النظار والنظار والنظارات

فد يننا فيما مى ماهية السلطة الخديوية . وعلنا انها محصورة في يد
الخديو لا يشاركه فيها أحد بحسب الفرمانات . غير ان الخديو كما تنازل
عن بعض سلطته التشريعية ومنحها مجالس شورى تنازل كذلك عن بعض
سلطته الى الهيئة المعروفة بمجلس النظار ^(١) وقيد نفسه بقيود مخصوصة

(١) الاولى عندى ان يسمى مجلس الوزراء والواحد وزيراً لا ناظراً
تباً لقولهم « تشكلت الوزارة » ومنماً للالتباس بين لفظة ناظر المراد منها وزير
ولفظة ناظر عند اطلاقها ويكون المراد منها في الحقيقة ناظر مدرسة او ناظر
امارة او ناظر زراعة او ناظر وقف ونحو ذلك

ومع ما تقدم فان التير بوزير يطابق الاصطلاح المستعمل في الممالك الشرقية
فهم يقولون وزير ووزارة لا ناظر ونظارة

رغبة منه في تقدم البلاد وتحسين حال الرعية . وقد كان هذا التنازل في سنة ١٨٧٨ حيث صدر أمر عال باللغة الفرنسية لنوبار باشا بتقليده رئاسة مجلس النظار وتكليفه بتشكيله وكانت للحديدو قبل ذلك التاريخ مجلس يسمى بالمجلس الخصوصي^(١) من وظائفه تحضير مشروعات القوانين والوائح والاوامر المالية وغيرها ويمرضها على الجنب الحديدوى ، وكان له أن يصدق عليها أو يرفضها حسب ارادته المطلقة بدون أن يكون لاعضاء المجلس الحق في الاصرار على رأيهم فكانوا بالنسبة للحديدو كالكتاب بالنسبة لرئيسه ، يحضر الكتاب ويحرره على الاسلوب الذى يراه فاما أن يقره الرئيس ويخضيه وإما أن ينبذه بالمرّة أو يصدق عليه بعد أن يدخل عليه ما يراه من التعديلات لغير أن يعترض المرووس بأي طريقة كانت لانه مأمور خاضع لاوامر الرئيس لا شأن له ولا مسؤولية عليه .

(١) شكل هذا المجلس لأول مرة في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ أى في عهد محمد علي باشا ، وكان مؤلفاً من خمسة اعضاء . وكان من اختصاصه النظر في المسائل التي تعرض عليه من جمعية عمومية مركبة من بعض الموظفين تعقد مرتين في الاسبوع بالقاهرة

وتقرر حينئذ إن تعقد جمعية مثلها في الاسكندرية

وقد حل محله مجلس الاحكام بمقتضى امر عال تاريخه ١١ ربيع سنة ١٢٧٣ ثم اطاحه اسماعيل باشا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٢ (٨ شعبان سنة ١٢٨٩) وكانت تعرض عليه أمور الحكومة جميعها فيفحصها ويمرضها على الحديدو للتصديق عليها

وهذا النظام لا يحاكي مجلس النظار في شيء ولم يكن في الحقيقة الا قلماً استشارياً لوضع المشروعات ولم تخرج به السلطة أو شيء منها من يد الجنب الخديوى

ولما كان اختلاط مصر والمصريين بأوروبا وسكانها يزداد شيئاً فشيئاً وصارت العلاقات بين الجانبين تتقوى وتنوع وانتشرت المعارف في القطر الى درجة معينة أخذت الافكار تنبه والنفوس تصبو الى الهوض فابتدأ رئيس الحكومة نفسه في تمهيد السبل التي توصل بلاده الى محاكاة الاقطار الاوربية فيما يختص بنظام حكم البلاد خصوصاً وان مصر كانت قد أخذت تقلد أوروبا في انشاء المدارس وترتيب الجيش وتنظيم الطرق وتشديد المباني وغير ذلك من الاعمال النافعة التي سار القطر بها في طريق الحضارة والمدينة

وكان الخديو اسماعيل باشا رأى أن ذلك كله غير كاف لخلوه مما يضمن حقوق الامة والافراد نظير قيامهم بالواجبات المفروضة عليهم ، فسن لأول مرة في الحكومة المصرية نظام مجلس النظار بمقتضى الخطاب الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٨ (١٠ رمضان سنة ١٢٩٥)

هذا ومن رأي بعضهم ان قيام اسماعيل باشا بتأسيس مجلس النظار لم يكن عن محض رغبته في خير الامة بل لاسباب أخرى هي أنه رأى سينط الدول عليه بسبب تبديد الاموال وتبذيرها ومما كسته للواقين بناء على انفراد بالامر وهو ما يضر حملة الديون المصرية . فاراد

بإنشاء مجلس النظار أن يقطع تلك الحجة ويثبت للدول أنه حسن النية الى درجة أنه تنازل عن السلطة الى تلك الهيئة
وعندي أن هذا التعليل ارجح بدليل أن الخديو أدخل في هذه الهيئة الجديدة اثنين من الاجانب احدهما فرنساوي ناظرا للاشغال والآخر انجليزي ناظرا للمالية — وبدليل أنه ترك الرأسة نفسها لرئيس مجلس النظار حتى يتيسر له بهذا كله اقناع الدول بأنه لا يريد الاستقلال بشؤون البلاد ولا التأثير في النظار ومهما يكن من أمر هذه الاسباب فالواقع هو أن مجلس النظار أنشئ في التاريخ المتقدم تنفيذاً لذلك الخطاب الآتي نصه : —

« اني أطلت الفكرة وأمعت النظر في التغييرات التي حصلت »
« في أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الاحوال الاخيرة »
« و اردت في وقت مباشرتك للأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة »
« التي فوضت أمرها اليكم ان أوكد لكم ما توجه قصدي اليه ، وثبت »
« عزمي عليه ، من اصلاح الادارة ونظمها على قواعد مماثلة للقواعد »
« المرعية في ادارات ممالك أوروبا وأريد عوضاً عن الافراد بالامر »
« المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة عامة »
« على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى أي أروم القيام »
« بالامر من الآن فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى »
« هذا الترتيب أرى أن اجراء الاصلاحات التي نهبت عليها »
« يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا فان »

« ذلك أمر لازم لا بد منه »

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الامور المهمة »

« المتعلقة بالقطر ويرجع رأي أغلبية اعضائه على رأى الاقل عددا »

« فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الاغلبية وبتصديقي عليها »

« اقرر الرأي الذي تكون عليه الاغلبية »

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجري قرارات المجلس المصدق »

« عليها منا في الادارة المنوطة به »

« وتعين المديرين والمحافظين ومأموري الضبطيات يكون بالمداولة »

« بين الناظر التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه »

« الرأي يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لاجل تصديقنا عليه »

« الناظر الذي يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم »

« تحت ادارته مباشرة له الحق في توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء »

« وظائفهم وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار — وأما انفصالهم عن »

« وظائفهم فلا يكون الا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس »

« والتصديق عليه منا »

« للنظار ان ينتخبوا المأمورين ذوي المناصب العالية اللازمين »

« لادارتهم وان يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا — وأما الوظائف »

« الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من »

« ناظر الديوان »

« أعمال كل ناظر تجري في الامور التي تكون من خصائصه »

- « لا غير، وأرباب الوظائف والمستخدمون في كل فرع من فروع »
 « الادارة لا يتلقون الاوامر الا من رئيس المصلحة التي هم مستخدمون »
 « بها وتابعون لها ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره »
 « ينعقد مجلس النظار تحت رياستكم لأنني فوضت هذا التنظيم »
 « الجديد تحت عهدكم وجعلت مسؤوليته عليكم »
 « واني أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس »
 « مخالفاً لمبادئنا وأخلاقنا ولا لآرائنا وافكارنا بل موافقاً لاحكام »
 « الشريعة القراء وبتعميم ترتيب محكم الحقاينة تكون فيها الكفاءة »
 « لحاجات هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية »
 « ونياننا الخيرية »
 « واني معتمد عليك في اجراء الاصلاحات التي صممت عليها »
 « مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها »
 « والحصول عليها من حكومتنا »

يؤخذ من عبارة هذا الخطاب الذي هو في الحقيقة القانون الاساسي لمجلس النظار ان الحديو رأى عدم الاستمرار على الافراد بالامر وأراد أن تكون له سلطة في تدبير عموم الشؤون مقيدة بسلطة مجلس النظار لتوفر الموازنة بين القوتين وبعبارة أخرى ان تشترك هذه الهيئة معه في جميع أعمال الحكومة وتكون مسؤولة أمامه عن اجرائها ويكون اعضاءها كفلاء بعضهم لبعض بمعنى أن خطأ الواحد يستوجب مسؤولية

الباقين زيادة على مسؤوليته الشخصية - وذلك اتباعا لما حصل في اوروبا .
 وانه (أي الجناب الحديوي) لم يضع هذا النظام الا لعله أنه يضمن
 حسن سير الاعمال في البلاد وتوفره الطمأنينة للأهالي وبأنه موافق
 لعاداتنا وموافق للشريعة الفراء

وقد ترتب على تشكيل هذه الهيئة الجديدة ان صدر أمر عال بتاريخ
 ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وزعت فيه الاعمال بحسب أنواعها على جهات مختلفة
 سميت بالنظارات يدعى رئيس كل منها ناظرا وقد ذكرت في هذا الامر
 العالي بالترتيب الآتي : -

نظارة الخارجية ، نظارة المالية ، نظارة الجهادية ^(١) ، نظارة البحرية
 نظارة المعارف ، نظارة الاوقاف ^(٢) ، نظارة الداخلية ، نظارة الحفانية ،
 نظارة الاشغال

ووظائف النظاري تنصيب الموظفين وفصلهم وادارة نظاراتهم
 واصدار الاوامر بصرف جميع المصاريف الخاصة بالمصالح التي تحت
 ادارتهم وذلك كله على حسب ما هو موضح في الاوامر الحديوية
 اما رئيس مجلس النظار فوظيفته ان يجمع المجلس تحت رياسته
 وعليه أن يعرض على الحضرة الحديوية قرارات المجلس خصوصا ما يكون
 مستلزما صدور أمرها عليه

(١) من المصطلح عليه الآن تسميتها بالحرية

(٢) التيبت في سنة ١٨٨٤ وافصلت ادارة الاوقاف عن الحكومة

واصبحت ادارة مستقلة

وقد استمرت الحال على هذا النظام الى أن سقطت الوزارة في سنة ١٨٧٩ في عهد المغفور له محمد توفيق باشا فكان منه حينئذ أن أصدر ارادة سنية بتاريخ ١٩ اغسطس من تلك السنة بعث بها الى كل ناظر من النظار الجدد وقد جاء فيها ما يأتي حرفياً : —

« بما أن مجلس النظار صار لنوه وابطاله وتقرر لدينا أن كل ناظر «
 « يكون مسؤولاً عن الاشغال المنوطة بإدارة نظارته وان المواد التي «
 « كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعداً «
 « يكون النظر فيها بمجلس يجري انعقاده بمعيّتنا من انظار تحت رياستنا «
 « وكل من النظار اذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه «
 « أوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لرؤيتها وحصول المداولة «
 « عنها حسب اللازم »

والمفهوم من هذه الالفاظ أن الحديو أراد استرجاع السلطة الشخصية والعود الى الانفرد بالامر ولكن الكتاب المرسل من سمو الحديو توفيق لدولتو رياض باشا بعد هذا التاريخ بقليل (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) تضمن أن مجلس النظار لم يبلغ وإن كفاءة النظار بعضهم لبعض لم تزل باقية وإنما عوضاً عن أن يتداول النظار في جميع المسائل وحدهم تحت رئاسة رئيس مجلس النظار اقتضت هذه الإرادة السنية أن يحضر كل ناظر ما لديه من المشروعات والأعمال ويتداول فيها النظار حال انعقاد المجلس تحت رئاسة الجناب الحديو وها هو نص الكتاب الذي أرسله الحديو توفيق

باشا الى رياض باشا وكلفه فيه بتشكيل وزارة جديدة في ٢١ سبتمبر

سنة ١٨٧٩ : —

« انني لما أخذت أخيراً زمام رئاسة مجلس النظار بيدي لم يخطر
 ١ بفكرى إعادة الحكومة الشخصية وإنما كان ذلك لاحتياجات الوقت
 ٢ مع الرغبة في تقريب وتأيد العلاقة بيني وبين اعضاء هيئة النظار
 ٣ ولم يخطر ببالي أن يكون ذلك أمراً قطعياً ولا أمراً مخالفاً للاصول
 ٤ التي اتخذتها منذ أخذني بزمام الحكومة أعني الحكم بالاشتراك مع
 ٥ نظاري وبواسطتهم ، وهذه الاصول من مقتضى الامر العالى الصادر
 ٦ بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بي أن لا تكون مرعية
 ٧ الاجراء على الدوام ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميري
 ٨ في هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة
 ٩ والتقدم والنظام التي أتمنى نجاحها واتسارها في ادارة المملكة واني
 ١٠ لمتيقن أنكم مشتركون معنا في هذه الافكار بالهام واني لأعرف
 ١١ درجة اخلاصكم وحسن طوبىكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه
 ١٢ ونظاماته مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقه ولهذا فاني مع ثقتي
 ١٣ وحسن يقيني فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رئاسة
 ١٤ مجلس النظار على عهدكم حافظاً لنفسى حق الحضور في جلساته وتولي
 ١٥ رياسته بمبدأ الاقتضاء واني لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء في
 ١٦ انتخاب رفقاتكم النظار ثم ترفع أسماؤهم لدينا لأصدق على توظيفهم »

« وبعد أن تشكل هيئة النظارة تأخذ في الاشتغال على مقتضى ما »
 « نص عليه في الامر العالي المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا »
 « يزال مرعي الاجراء في جميع أحكامه التي لايعتريها تغير بأمرنا هذا »
 « وان المحافظين والمديرين ومأموري الضبطيات ووكلاء النظارات »
 « وكتاب أسرارها ومقتشي الاقاليم ومديري الادارات المهمة لا »
 « يكون تنصيبهم ولا عزلهم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار »
 « والتصديق عليه من لدننا وأما باقي الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم »
 « بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم . . . الخ »
 وقد جرت العادة بعدئذ بمقتضى الكتاب المذكور أن تنعقد
 جلسات مجلس النظار تارة تحت رئاسة الجناح العالي الخديو نفسه متى
 أراد ذلك وتارة تحت رئاسة رئيس النظار وتعرض على سموه جميع
 الاوامر التي تستلزم توقيع الجناح العالي عليها . أما القرارات التي من
 حدود النظار فلا تعرض الا اذا كانت أهميتها تستلزم ذلك أو اذا رغب
 سمو الخديو أن تعرض عليه

هذا ومن البداهة أن مجلس النظار يتألف من جميع النظار فهم
 يحضرون جلساته للمفاوضة والمداولة في شؤون البلاد لكن حق الحضور
 في الجلسات ليس مقصوراً عليهم اذ أن المستشار المالي حق الحضور في
 جميع الجلسات اعتماداً على أن قرارات المجلس من شأنها التأثير في مالية
 القطر المكلف هو بالاشراف عليها

أما باقي المستشارين فلا يحضرون جلسات مجلس النظار الا اذا
أظهروا رغبتهم في أن تسمع أقوالهم في المسائل ذات الاهمية المتعلقة
بدواوينهم وهكذا شأن السردار ووكيل نظارة الاشغال — وهذا كله
تقرر في مجلس النظار بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٣

اختصاص مجلس النظار

يبد مجلس النظار (١) التشريع (٢) التنفيذ

(١) أما التشريع فلانه يحضر الاوامر العالية ويسن البعض منها
من تلقاء نفسه وبدون أخذ رأي أحد ويسن البعض الآخر بعد أخذ
رأي مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية وهو يتبعه أو لا يتبعه كما
سترى فيما يأتي بعد

ولم ينزع شيء من زمام التشريع من مجلس النظار سوى ما جاء بالمادة
(٣٤) من القانون النظامي التي نصها (لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم
على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصرى الا بعد مباحثة
الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه)

ولكل ناظر من النظار على جهة الاستقلال الحق في أن يسن لوائح
يعمل بها فيما يتعلق بشؤون نظارته بشرط أن لا تخالف القوانين
والاوامر العالية وهذا الحق مستفاد من المادة (٣٤٨) عقوبات التي
نصها (من خالف احكام اللوائح العمومية والمحلية الصادرة من جهة

حق كل ناظر
من حيث
التشريع

الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات ، فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً انزالها اليها فاذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن ٢٥ قرشاً مصرياً)

واعلم أن اللائحة العمومية هي التي يكون المل بها جارياً في القطر كله . أما اللائحة المحلية فيراد بها اللائحة الموضوعية لجهة من جهات القطر خاصة . وكما يجوز أن تصدر اللائحة من الادارة العمومية أي من النظارة نفسها يجوز أيضاً أن تصدر من الادارة المحلية أي من المدير أو المحافظ ، ومن الادارة البلدية أي من الهيئة القائمة بشؤون جهة معينة كالمجلس البلدى بالاسكندرية

على ان اللوائح الصادرة من الفروع أي من المديرية أو المحافظة أو المجالس البلدية تعرض مقدماً على النظارة للواقعة على أسلوبها قبل نشرها في الجريدة الرسمية

(٢) وأما التنفيذ فلأن النظار مكلفون بتنفيذ جميع القوانين على اختلاف أنواعها ولهم الحق في تعيين الموظفين الذين لا يتوقف تعيينهم على قرار من مجلس النظار كما لهم الحق في مراقبة الموظفين على العموم ، ويديم الادارة وما يتعلق بها مثل الامن العام (المتعلق بالداخلية) وتحصيل الضرائب (الذي مرجعه المالية) وسير المحاكم (الحقانية) وادارة المدارس

سلطته
التنفيذية

(المعارف) وهكذا

وسلطة كل ناظر تمتد في جميع أنحاء القطر ولحقاقه ولكنها محدودة من جهة نوعها . فناظر المعارف مثلاً سلطته نافذة في جميع جهات القطر ولكن فيما يختص بالمعارف فقط ، وليس لناظر الحقاينة سلطة في القطر المصري الا فيما يختص بالحاكم وما يتعلق بها . على انه لا يوجد مانع من أن يكون الشخص الواحد ناظرًا لتظارتين

وما يجب التنبيه اليه أن الجناح الحديو حفظ لنفسه دون سواء الرياسة العليا للقوات البرية والبحرية بمقتضى أمر صدر من المعية الى ديوان الحرية في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ (١٠ رجب سنة ١٢٩٩) اى في زمن المرحوم توفيق باشا

ولسمره أيضاً أن يصدر أوامر من تلقاء نفسه بدون أن تعرض على مجلس النظار وتسمى هذه الاوامر (ارادة سنية) كتمتين رئيس مجلس النظار ورئيس مجلس الشورى ومدير عموم الاوقاف

اما القرارات التي تصدر من مجلس النظار فنوعان — أحدهما ما لا يستلزم توقيع الجناح الحديو عليه ويسمى قرارات على الاطلاق وثانيها ما يستلزم توقيع سموه عليه وهو الاوامر العالية المعروفة (بالذكريات) والقاعدة ان كل نوع من هذه الانواع لا يلقى الاعلى منه فالقرارات لا تلقى الاوامر العالية ولكن العكس جائز

والنظار مسؤولون جميعهم امام الجناح الحديو عن الاعمال التي من شأنها التأثير في حالة القطر من الداخل أو الخارج ومعنى هذه

سلطة كل ناظر
من حيث
التنفيذ

الارادة السنية
قرارات مجلس
النظار

مسؤولية
النظار

المسؤولية انه اذا أخطأ النظار كلهم أو بعضهم خطأ يضر بالبلاد سقطت الوزارة بتمامها من رئيس وأعضاء بناء على التكافل الموجود بينهم ولذلك فان سمو الحديو ينتخب رئيس مجلس النظار وحده ويعينه بموجب ارادة سنية بخلاف النظار فان هذا الرئيس هو الذى يختارهم ويعرض اسماءهم على الجنب الحديو فيصدق على تعيينهم وبهذه الطريقة تشكل الوزارة الجديدة ويكون الرئيس متعهدا ضمنا امام سمو الحديو بأنه كفيل لجميع النظار في أعمالهم بناء على اختياره اياهم

وليس النظار معرضين لهذه المسؤولية وحدها بل عليهم مسؤولية أخرى تستوجب المحاكمة أمام محكمة ادارية مخصوصة تحكم بلوم الناظر المخطئ أو برقته وهذه المسؤولية ترجع من جهة الاساس الى الامر العالى الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ حيث جاء في المادة الاولى منه ما نصه : —

« اذا أمر احد النظار أو رؤساء المصالح أو غيرهم من كبار المأمورين ،
« بصرف مبلغ في مصروفات اذنوا بها خارجا عن الاعتمادات المقررة ،
« أو أجرى تحويل مبالغ من فصول الى أخرى في الميزانية قبل أن يصدق ،
« مجلس النظار على تحويلها أو اتخذ اجراءات مخالفة للقوانين واللوائح ،
« المتبعة جاز أن يكون مسؤولا عنها لدى محكمة عليا ادارية »

وتتألف هذه المحكمة العليا الادارية من النظار الذين لا دخل لهم في الدعوى ومن المستشار المالي ومن مستشار خديوي وراسها رئيس مجلس النظار أو أكبر النظار منا عند المانع

ومتى أقيمت الدعوى على الموظف لا يقبل منه الاستغناء حتى لا يفر من العقاب . وقد يكون في عمل الموظف ما يستدعي المسؤولية الجنائية والمدنية أيضاً فتقام عليه حينئذ دعوى عن كل فعل بصفة مستقلة كنص المادة الخامسة من الامر العالى المتقدم ذكره . وبعبارة أخرى ترفع عليه (١) الدعوى التأديبية نظير مخالفته للاوامر (٢) الدعوى الجنائية نظير الجريمة التي يكون قد ارتكبها كأن يكون زور او اختلس (٣) الدعوى المدنية بقصد الحكم عليه بالتضمينات

اللجنة المالية

انتهى الكلام فيما يختص بمجلس النظر على الوجه المتقدم وقد اللجنة المالية رأينا من المفيد أن نذكر شيئاً بطريق الايجاز عن اللجنة المالية مراعاة للصلة الشديدة التي بينها وبين مجلس النظر كما سترى انشئت هذه اللجنة بنظارة المالية بمقتضى أمر عال صادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وكانت مركبة من ناظر المالية ومن مقش عموم الحسابات ومقش عموم الإيرادات وكان من اختصاصها الاقرار على رفت الموظفين بنظارة المالية والنظر في انجاز وسائل المحصلات الصنف والاقرار على المزايدات التي يبنى عليها صرف مبلغ يزيد قيمته على $\frac{1}{4}$ من أصل المربوط السنوي والتي تكون عن جملة سنوات وكان عليها أيضاً عمل اللوائح والاستمارات العمومية المتعلقة بعموم الحسابات

وقد سقطت هذه اللجنة بصدر الامر العالي المؤرخ في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ كصفاء بالمراقبة الثانية واستمر الحال كذلك الى أن سقطت في أيضاً في سنة ١٨٨٣ ولكنها عادت الى الوجود ثانية في سنة ١٨٨٤ حيث صدر قرار من مجلس النظار في ٦ مارس من تلك السنة بتشكيل لجنة مالية تتركب من ناظر المالية وتكون له الرياسة ومن المستشار المالي بصفة نائب رئيس ومن ثلاثة أعضاء وهم وكيل المالية ومدير عموم الحسابات ومراقب الاموال المقررة

اختصاصها

هذه هي اللجنة المالية من حيث تركيبها وأما من جهة اختصاصها فانص مبهمة وعرضة للانتقاد وموجب للنزاع فقد جاءت عبارته هكذا: « وان المسائل التي تؤثر على مالية الحكومة ويكون من اللازم » عرضها على المجلس (أي مجلس النظار) لا تعرض عليه الا بعد أن « تبسث فيها هذه اللجنة بحثاً دقيقاً »

وقد جرت العادة على أن تعرض على اللجنة المالية جميع مسائل التعمين والفصل (اذا لم يكن مبنياً على حكم من مجالس التأديب أو من المحاكم) وكذلك جميع الاعمال التي يكون لها مساس بمالية الحكومة ولولم تكن خارجة عن الميزانية

ومجلس النظار أن يتبع هذا الرأي أو لا يتبعه اذ لا يوجد نص يقيد برأيها ولكن مخالفته لقراراتها نادرة جداً

فيتلخص من ذلك أن مجلس النظار تنازل في الحقيقة عن شيء من اختصاصاته وخوله اللجنة المالية وهو أمر لا يصح الاستغفاف به اذ من

النادر أن تعمل الحكومة عملاً إلا وله مساس بما إليها فكان اللجنة تبت في جميع شؤون البلاد في الواقع ونفس الامر

هيئة النظارات

الى هنا تم الكلام على مجلس النظار واللجنة المالية المحقة به على وجه مخصوص وقد عرفنا ماهية النظار بانضمامهم الى بعض هيئة مجلس وتقول الآن ان وظيفة كل ناظر بالنسبة لنظارته أي باعتبار كونه منفردا هي بالاختصار السهر على تنفيذ القوانين بالطرق التي يقنضها الحال فتارة بالقرارات وأخرى بالمنشورات وآوته بما يمطيه من الاوامر وما يليه من التعليمات

ويجانب كل ناظر الا ما استثنى ^(١) وكيل نظارة يعاونه في نظر
 الامور ويقوم مقامه حال غيابه غير أنه لا يحل محله في مجلس النظار .
 ويوجد في أغلب ^(٢) النظارات مستشار من رجال الاحتلال يدي
 للناظر ما يراه من الآراء فيما يتعلق بشؤون النظارة
 وبلي هؤلاء الموظفين العظام نفر من الموظفين والمستخدمين يؤدون
 الاعمال في كل نظارة بالقاب ودرجات مختلفة وهم موزعون على أقسام
 وأقسام تبعاً لاصطلاح كل ديوان

(١) لا يوجد وكيل نظارة الآن بالمعارف العمومية

(٢) لا يوجد مستشار بنظارة الخارجية ولا بالحرية

وقد رأينا تماما للفائدة ان تأتي هنا على بيان أقلام كل نظارة من النظارات وذكر الفروع التابعة لها على الوجه الآتي :

١ — نظارة الداخلية

قسم التفتيش، قسم الادارة، قسم المستخدمين والمحاسبة ، قسم الضبط،
قسم تحقيق الشخصية ، قلم افرنجي ، قلم مدرسة البوليس ، قلم القضايا،
قلم محازن البوليس ، قلم تفتيش التنظيم والطرق

﴿ الفروع ﴾

المحافظات والمديريات ، مصلحة الصحة العمومية ، مصلحة السجون ،
مصلحة منع تجارة الرقيق (وان كانت هذه مستقلة في ادارتها الداخلية كل
الاستقلال)

٢ — نظارة الخارجية

قلم الادارة ، قلم الترجمة ، قلم المحفوظات ، قلم عربي

٣ — نظارة المالية

قلم السكرتارية ، قلم المستشار المالي ، قلم حسابات الحكومة ، قلم

الاموال المقررة ، قلم القضايا ، قلم التفتيش ، قلم الاملاك الاميرية

﴿ الفروع ﴾

المطبعة الاهلية ، البومته ، مصلحة خفر السواحل ، الجمارك ، ادارة
المساحة ، مصلحة المين والقنارات (وان كانت هذه مستقلة في ادارتها
الداخلية تمام الاستقلال)

٤ — نظارة الخفانية

ادارة المحاكم المختلطة ، ادارة المحاكم الاهلية ، ادارة المحاكم
الشرعية ، ادارة قلم المستخدمين والمحاسبة ، قلم المستشار القضائي ، قلم
مجموعة الاحكام الرسمية ، لجنة المراقبة القضائية ، قلم القضايا ، اللجنة الاستشارية
التشريعية ، لجنة قلم قضايا الحكومة

٥ — نظارة الاشغال العمومية

قلم الادارة ، قلم الهندسة ، تفتيش عموم الري ، ادارة عموم المدن
ومباني الحكومة ، قلم المحاسبة ، قلم السكرتارية

﴿ الفروع ﴾

مصلحة الآثار العمومية ، لجنة السكك الحديد الزراعية ، السكة
الحديد والتلغرافات

٦ - نظارة المعارف

قلم التدفيس، قلم الادارة الافرنكية ، قلم الادارة العربية ، قلم التدفيس
الطبي ، قلم مجلس المعارف الاعلى ، قلم اللجنة العلمية

﴿ الفروع ﴾

مدرسة الطب ، مدرسة الحقوق الحديوية ، مدرسة القضاء الشرعي
مدرسة الهندسة ، وسائر المدارس الاميرية ، ادارة التعليم الصناعي
والزراعي

٧ - نظارة الحربية

قلم السكرتارية العربية ، قلم السكرتير المالي ، القسم الطبي ، قسم
الاشغال ، قسم الطب البيطري ، قسم المخازن ، قسم المهمات

المديرون والمحافظون

من المعلوم أن الوزير لا يمكنه بمفرده تدير شؤون القطر كله كبيرها
وصغيرها فاحتضت الاحوال توزيع الاعمال على عدة جهات تعرف
بالمحافظات والمديريات تسهلا للعمل فيقوم بنظر الشؤون في كل واحدة

المديرون
والمحافظون

منها أحد كبار الموظفين يعرف بالمحافظ أو المدير (١)

فالمدير هو النائب الاعظم عن نظارة الداخلية في دائرة المديرية فيما يختص بشؤون البلاد في الداخل كالامن العام وعمل الانتخابات العمومية ونحو ذلك - وينوب عن نظارة المالية فيما يتعلق بها بنحو ربط الضرائب وتحصيل الاموال والاجارات - وقد ينوب عن باقي النظارات كشأنه في أحوال الري فإنه يمثل فيها نظارة الاشغال وأعمال القرعة التابعة لنظارة الحرية

ويرى المدقق أن المديرين ينوبون في الحقيقة عن كثير من فروع الحكومة وهي لذلك قد ناطت بالمديرين على وجه العموم تنفيذ القوانين في دائرة اختصاصهم وروضت لهم أن يصدرُوا قرارات بعد عرضها على ناظر الداخلية والتصديق عليها منه

أما فيما يختص بالامن العام فهم يباشرون اجراءات الضبط تحت سلطة ناظر الداخلية مباشرة مع مسؤوليتهم أمام الحكومة عن الامن والنظام كل في الدائرة التابعة له

وعلى المديرين أن يراقبوا سير جميع الاعمال العمومية في دائرة مديريتهم ومن ضمن ذلك أمر محاكمة مرتكبي الجرائم ومعاقبهم لان هذا الامر وان كان خاصاً بالنيابة العمومية لاشك أن مسؤوليتهم عن توطيد

(١) موضوع هذا الفصل هو المديرون والمحافظون وسنقصر كلامنا على المديرين وعلى أقلام كل مديرية واختصاص كل قلم منها أما المحافظات فهي والمديريات سيان في الجملة

الامن تستوجب اهتمامهم بكيفية سير أعمال التحقيق حتى تكون الادلة مؤدية الى نجاح الدعوى العمومية فيقع الجزاء على فاعل الجريمة عقابا له وعبرة لسواه

وكلاء المديرين ويقوم وكيل المديرية بالأعمال التي يعينها له المدير ويحل محله عند غيابه

المكمدارون اما حكمدارو البوليس فانهم يماونون المديرين في شؤون الضبط والربط وغيرها عند الاقتضاء

﴿ اختصاص المدير في الجنايات ﴾

صدر قرار من مجلس النظار في ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ يضمن النظام الذي تكون عليه علاقات النيابة مع المديرين بشأن السير في تحقيق الجرائم وهو يخلص فيما يأتي :

أولاً - يجب عليهم التعويل على رأي النيابة في جميع الامور القانونية كتأويل القانون وتقدير قوة الادلة ونحو ذلك من الامور الفنية لان أعضاء النيابة بناء على ما لهم من المعلومات القضائية أقدر على البت في هذه الامور من أرباب الوظائف الادارية المختصة

ثانياً - اذا رأى المدير ضرورة لتدخله في اجراءات النيابة وجب أن يكون ذلك بنية المعاونة في سير الاعمال فلا ينبغي له أن يقوم هو بواجباتها بطرق أخرى بل يجب أن يتحقق من أن أعضاءها يبذلون المهمة في العمل وانهم ينتقلون الى محل الواقعة كلما رأى فائدة في الانتقال

فاذا لم ترضه الكيفية المستعملة في التحقيق استدعى عضو النيابة وتداول معه لاقتناعه بأن الطريقة التي يشير بها أضمن لكشف الحقيقة وعلى المدير أن يعين النيابة بجميع ما لديه من الوسائل ليسهل عليها القيام بالعمل الذي هو في الواقع من الاعمال المنوط هو بها

ثالثاً — يجب على المدير أن يتدارك ما عساه أن يكون ناقصاً في عمل النيابة فيتم ما لدى أعضائها من المعارف القضائية والفنية بما له من الدراية بأحوال البلاد ومن التنفيذ الناشئ عن وظيفته حتى تظهر الحقيقة بأكل مظاهرها باشتراك الفريقين

رابعاً — ينبغي عليه أن يبذل ما في وسعه لحفظ الملائق الحسنة فيما بين اعضاء النيابة وباقي الموظفين حتى يعمل الجميع بالاشتراك توصلاً للفرض المقصود

خامساً — اذا وقع خلاف في الرأي بين المدير والنيابة كان الفصل في ذلك لناظر الحاقية بعد اطلاعه على الاوراق وتقديره حجة كل فريق

﴿ اختصاص المدير في مسائل الري ﴾

يختص المدير بمراقبة تقسيم المياه في جميع مراكز المديرية ليكون التوزيع على وجه العدل وله أن يلفت نظر ممثلي الري الى الجهات التي تكون في احتياج لمياه أكثر من المخصص لها مع تعيين الزمن الذي يجب فيه امداد تلك الجهات بالمياه

وعليه مراعاة الشكاوى العادية التي يقدمها عمد ومشايخ البلاد عن

قلة المياه

أما العونة التي كانت مفروضة على الاهالى فى الزمن السابق فقد الغيت لكن خفر الجسور وملاحظتها والاشغال المستعجلة التي يلزم اجراؤها عند حلول خطر اثناء فيضات النيل لم تزل كلها مفروضة على الاهالى يقومون بها بدون مقابل مراعاة للصالحه العامة

أما فيما يخص بعلاقات المدير مع مقشي الري فالتصاعده هي أنه ينبغي عليه أن يترك للهندسين الشأن فى الاجراءات الفنية بحيث تكون عليهم مسؤوليتها لكن من الواجب عليه مع ذلك السهر على حفظ مديريته من الفرق والاهتمام بأن يكون توزيع المياه على وجه العدل فى جميع المراكز

واذا رأى رجال الهندسة تعطيل قناة اكثر من أربعة عشر يوماً كان من الواجب عليهم اخطار المدير لكي يتسنى له الاعتراض عند الاقتضاء

فاذا وقع خلاف بين المدير ورجال الهندسة وجب رفع الامر الى نظارتهما لفضه مباشرة أو بواسطة مجلس النظار

﴿ حقوق المدير التأديبية ﴾

للمدير الحق فى مجازاة بعض المستخدمين بالانذار وقطع المرتب مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً. لكن عليه أن يحظر الداخلية عن هذه الجزآت ويجوز له أيضاً أن يوقفهم مؤقتاً عن وظائفهم مع احوالهم على

مجلس التأديب

﴿ اختصاص المدير في المجالس الحسبية ﴾

من حقوق المدير رئاسة المجلس الحسبي المؤلف في عاصمة المديرية الذي من اختصاصاته النظر في تركات المتوفين الذين كانوا متوطنين يسندر المديرية من حيث تنصيب الوصي أو ثبितه أو عزله وفي استمرار الوصاية الى ما بعد الزمن المحدد وغير ذلك من الاختصاصات المنصوص عليها في اللوائح

﴿ اختصاص المدير في الشؤون المالية ﴾

من أهم أعمال المدير الاشراف على محصيل الاموال الاميرية حتى يتحقق من جبايتها في المواعيد المصينة لها — فاذا تبين أن بعض الممولين متأخرون في اداء المطلوب منهم أمر باتخاذ الطرق القانونية من جهة انذارهم بالدفع بحيث اذا ظلوا بعد ذلك متأخرين عن الوفاء وقع الحجز على محصولاتهم فواشهم فأملأهم الثابتة لتباع بعد ذلك بالمزاد العلني وفاء للاموال المطلوبة

وعلى المدير بالاختصار تنفيذ جميع القوانين واللوائح الصادرة من جهات الحكومة لانه معتبر نائباً عنها جميعاً كما تقدم

﴿ اختصاص المدير في مخالفات الري وفي تأديب العمد والمشايع ﴾

من حقوق المدير أن يرأس اللجنة المشكلة لمحاكمة من يخالف لوائح الري وكذلك اللجنة التأديبية المؤلفة في كل مديرية لمحاكمة العمد والمشايع على ما يقع منهم بسبب وظائفهم

هذا وقد رأينا من باب أمام الفائدة أن نذكر هنا أقلام كل مديرية واختصاص كل قلم فنقول

تنقسم أعمال كل مديرية الى قسمين (١) اداري (٢) مالي

فالاداري يشتمل على الاقلام الآتية وهي :

تقسم اعمال
المديرية
القسم الاداري

(١) قلم السكرتارية — ويختص بأعمال القرعة والري وتنفيذ الاحكام الشرعية وتحصيل مصاريف العلاج في مستشفيات الحكومة وأعمال المجالس الحسبية وما اشبه ذلك

(٢) قلم الشياخات — وهو يختص بتعيين العمد والمشايع للبلاد وللقبائل وبكل ما يتعلق بهم من مكافآت واجازات وجزآت وغيرها
(٣) قلم الحفر — ومن أعماله ربط أجره الحفر وتعيين الحفراء ورفقهم والنظر في طلبات انشاء العزب ونحوها

(٤) قلم النظام — ويختص بحسابات ومهمات الضباط والصف ضباط والعساكر وترقيتهم ورفقهم وبكل ما يتعلق بشؤونهم

(٥) قلم الضبط — ووظيفته تنفيذ جميع القوانين واللوائح الصادرة من النظارات ومراقبة سير القضايا الجنائية

القسم المالي

أما القسم المالي فثمانية أقسام وهي :

(١) القسم الاول - ومن أعماله النظر في (١) رفع الاموال عن توالف الاطيان وتحقيق ورفع مال الشراقي (ب) نزع ملكية الاراضي اللازمة للمنافع العمومية (ج) مساحة الجزائر وطرح البحر (د) رفع الاموال عن الاطيان المسموح بها لعدم البلاد وغير ذلك من أعمال المساحات والمعاينات

(٢) القسم الثاني - ويختص بتعيين ورفق الصيارف وبمعاملتهم من جهة الاجازات والجزآت والمكافآت وبكيفية أخذ الضمانات عليهم وتحصيل أموال واجارات الحكومة وسلفيات البنك الزراعي المصري

(٣) القسم الثالث - ومن أعماله الحجز الإداري والبيع نظير متأخر الاموال ورسوم المحاكم الشرعية وغرامات مخالفات الري ومن أعماله أيضاً الحجز الامتيازية

(٤) القسم الرابع - ومن اختصاصه أعمال فك الزمام ونقل التكليف الخ

(٥) القسم الخامس - ومن شؤونه جرد الاملاك وتقدير العوائد وربطها وتحصيلها

(٦) القسم السادس - ومن اختصاصه تعداد النخيل وانشاء المباني والمصارف والترع والجسور وانشاء العيون والآبار في الواحات وتحصيل أموالها وتحرير الكشوف الرسمية والتصديق على ضمانات المستخدمين أرباب العهد واحصاء أصناف الزراعة

(٧) القسم السابع - ويختص بالتزام المعادي ومسايد الاسماك وعوائد الذبيح وكذلك بالاعمال المختصة بمنع زراعة الدخان والتفباك والحشيش - ومن شؤونه أيضاً أعمال تمغة المصوغات والموازين والمقاييس والمكاييل

(٨) قلم الاملاك - ومن أعماله النظر في طلبات شراء أطيان وأراضي الحكومة الحرة وعمل المباحث عن البرك والمستنقعات . وكيفية مسؤولية العمد والمشايخ فيما يختص بأملاك الميري الحرة

مأمورو المراكز

للمأمورون

من البداهة أن المدير لا يستطيع النظر في جميع جزئيات الاعمال في انحاء المديرية كلها لكثرة عددها واختلاف أنواعها فزراعة لذلك قضت الاحوال بتقسيم كل مديرية الى عدة أقسام يتراوح عددها بين الثلاثة (كشأن القليوية و بني سويف والقيوم) والعشرة (كالغربية) يعرف كل قسم منها « بالمركز » ويقوم بالعمل فيه تحت اشراف المدير نائب عنه يطلق عليه اسم « مأمور » (١)

فالأمور هو الموظف المنفذ لأوامر الحكومة والتعليمات الصادرة من جميع المصالح على السواء في القسم أو المركز المعين هو فيه ويرى

(١) كذلك تقسم المحافظة الى عدة أقسام يسمى كل منها (قسماً) يرأسه موظف نائب عن المحافظ يدهى (مأمور القسم)

المتأمل ان الأمور من أكثر الموظفين عملاً فقد تعددت الواجبات المفروضة عليه تبعاً لتعدد التعليمات والأوامر التي تصدر اليه من جميع فروع الحكومة فهو مكلف بتنفيذ لوائح الضبط والسجون والمجالس الحسنية والأعمال الادارية والقضائية والمالية وغير ذلك

وأول أمر يجب على المأمور الاهتمام به ويوجه نظاره اليه هو منع حدوث الوقائع الجنائية فاذا وقعت الجنائية وجب عليه بذل الجهد في استكشاف الحقيقة والسعي في جمع الأدلة التي يترتب عليها نجاح الدعوى العمومية التي تقام على مرتكب الحادثة

وعليه أن يتقصد جميع بلاد المركز عدة مرات لكي يتعرف شخصياً بالعمد ومشايخ الحفر والاعيان ويستعلم عن حركات الاشخاص ذوي السلوك السيئ وعليه أن يفتش على الحفراء ويتأكد من أن أحوالهم طبق القانون وان مشايخ الحفر عالمون بواجباتهم تمام العلم . وعليه الاعتناء بتنفيذ قانون حمل السلاح والسهر على لائحة المتشردين والاشخاص المشتبه في أحوالهم (١)

(١) لا بأس ان تأتي هنا على تعريف المتشردين والمشتبه فيهم قاعلم ان الامر العالي الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠١ يستر من المتشردين أولاً من لم تكن له وسائل للعيش ولا يتعاطى حرفة ولا صناعة وكذلك الشحاذون الاقوياء البنية القادرون على العمل المعتادون على التسول في الطرق السومية

ثانياً من يسعى في كسب ماله بتعاطي الغاب القمار أو التنجيم في

وفي حالة وقوع حادثة من الحوادث الجنائية يجب على المأمور أن يتوجه على الفور الى محل الواقعة ويتخذ التدابير لمعرفة الجناة وضبطهم ويرسل بلاغاً عنها الى المديرية والنيابة ويشرع في التحقيق حتى يتمه الا اذا حضر أحد أعضائها فيتولى هو التحقيق

ويقوم المأمور باداء وظيفة النيابة العمومية لدى المحاكم المركزية سواء فيما يختص باجراء التحقيق واقامة الدعوى أو بتنفيذ الاحكام واستئنافها

﴿ اختصاص المأمور فيما يتعلق بالسجون ﴾

يؤدى المأمور اعمال مأمور السجن في جميع السجون المركزية عند عدم وجود موظف مخصوص له تابع لمصلحة السجون

ويكون مأمور المركز مسؤولاً بصفته هذه عن التحفظ التام على الطرق أو المحال العمومية أو في أي محل آخر يكون معرضا

لنظر الجمهور

أما المشتبه فيهم وهم المبرر عنهم في القانون بالاشخاص المشتبه في أحوالهم فهم

أولا من حكم عليه لسرقه أو نصب

ثانيا من جمل تحت ملاحظة البوليس بحكم قضائي بسبب جنحة أو

جناية وقت منه

ثالثا من يوجد بعد غروب الشمس متجولا أو مختفيا بضواحي ناحية أو

عزبة أو بلدة أو في أي مكان آخر يستوجب الشبهة بدون عذر

مقبول عن وجوده بهذه الحالة في الاماكن المذكورة

المسجونين وعن النظام والترتيب الداخلي وعن أوامر المجلس الصادرة
من النيابة أو من قاضي التحقيق أو من المحكمة

﴿ اختصاص الأمور في المجالس الحسبية ﴾

يرأس الأمور المجلس الحسبي للنظر في تنصيب الاوصياء أو ثبوتهم
أو عزلهم وفي استمرار الوصاية الى ما بعد الثماني عشرة سنة عند وجود
الموجب لذلك وفي الحجر على عديمي الاهلية وفي تنصيب أو عزل القوام
وفي رفع الحجر وفي تعيين أو عزل الوكلاء عن القائمين وفي مراقبة أعمال
الاوصياء والقوام والوكلاء وغير ذلك من الاعمال المحال للنظر فيها
على المجالس الحسبية

﴿ اختصاص الأمور في الاعمال الادارية والمالية ﴾

الأمور هو الرئيس في المركز وهو المسؤول عن جميع أعماله ولذا
كان من اختصاصه الاشراف على جزئيات العمل وهو يقوم بجميع
الاعمال اما بنفسه أو بواسطة أعوانه كما وني البوليس والادارة
والملاحظين وباقي رجال الضبط

وللأمور الحق في أن يرخص باجازات الى مدة محدودة للعمد ومشايخ
الحفر والخفراء فاذا كانت المدة المطلوبة تتجاوز الحد المقرر له وجب
الاستئذان عنها من المديرية وعلى من يريد الوقوف على ذلك تفصيلا
مراجعة اللوائح الخاصة بهذا البحث

ومن حقه أيضاً أن يجازى رجال الحفر بالقرامة وبالرفق حسب

الضوابط المنصوص عليها في القانون
ومن الاعمال المحالة على المركز تنفيذ الاحكام الشرعية بطريق
الحجز على أموال المحكوم عليهم وبيعها بالمزاد العلني
ومن مقتضى القرار الصادر من الداخلية بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة
١٨٩٤ أن يكون مأمور المركز عضواً في المجلس المحلي الذي في غير
عاصمة المديرية ويتولى رأسه في حال غياب المدير
وعلى المأمور المساعدة في التنفيذ اذا كان القائم به محضراً من
المحاكم الاهلية أو المختلطة فقد تقع مقاومة للحضر من المحكوم عليه أو
من أهله لرقلة التنفيذ فيحتاج الى الاستعانة بالمركز للتمكن من تنفيذ
الاحكام المتوجه باسم الجناح الحديوي المذيلة بالصيغة التنفيذية وعبارتها
كما يأتي : —

« يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يادروا »
« الى تنفيذه وعلى النائب العمومي ووكلائه ان يساعدوه وعلى رؤساء »
« وضباط السساكر ومأموري الضبط والربط أن يعاونوه على اجراء »
« التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة »
« بصورة قانونية »

واعلم أن الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية لا تشتمل على هذه
الصيغة ولكن اللائحة الصادرة في ١١ يولييه سنة ١٨٩٧ تقضي أن صورة
الحكم التي ترسل الى جهة الادارة بقصد التنفيذ تذكر في آخرها العبارة
الآتية : —

(تجرت هذه الصورة التنفيذية بناء على طلب فلان للتنفيذ) ولا
تسلم هذه الصورة الا لصاحب الشأن في التنفيذ (راجع المادتين ٣٦ و ٣٧)
أما من جهة اختصاص الأمور في الاعمال المالية فعليه مراقبة
جباية الاموال بواسطة الصيارف واستيفاء أجرة الحفر في مواعيد استحقاقها
ومحصيل عوائد الاملاك بالنادر
ومن الواجبات المفروضة عليه أيضاً الاشراف على الاملاك المخصصة
للنافع العمومية وأمالك الميري الحرة حتى لا يتمكن أحد من التعدي عليها
بالبناء أو الغرس فيها أو نحو ذلك

عمل ومشايخ البلاد

العمد والمشايخ
العمدة هو الرئيس الاكبر الذي ينوب عن الحكومة في بلده ،
والذلك كان هو المسؤول قبل سواء عن الامن العام وعن العمل في دائرة
بلده بجميع القوانين واللوائح المرعية الاجراء وعن تنفيذ الاوامر التي تصدر
له من الأمور الذي هو رئيسه مباشرة
وهيكون تعيينهم بواسطة لجنة العمد والمشايخ التي تجتمع في ديوان
المديرية ويقع الانتخاب على أحد المرشحين الواردة امماوم في الكشف
الشامل لمن تتوفر فيهم شروط التعيين حسب الماذة الاولى من الامر
المالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ والامر العالي الصادر في ٣
أغسطس سنة ١٩٠٧ وأهم تلك الشروط :

- (١) ان يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة
- (٢) ان يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل (الا اذا كان معيناً لجلفك أو لجهة تكون ملكاً خصوصياً للأفراد فإنه يتجاوز عن هذا الشرط)
- (٣) أن لا يكون قد صدر عليه من الحاكم المستجدة (أي الحاكم الاهلية) بسبب جناية أو جنحة حكم قضائي يمس بحسن سيرته وامنقامته ويجب أن تتوفر هذه الشروط فيمن يعين شيئاً ولكن يكتفي في حقه بأن يكون مالكاً لخمس أفدنة

وأما في البلاد التي لا يوجد فيها خمسة أشخاص يمتلكون عشرة أفدنة أو خمسة (بحسب الاحوال) فيكون الانتخاب من بين الملاك الذين يدفعون أموالاً اميرية أكثر من غيرهم

ومن اختصاص تلك اللجنة النظر في جميع المسائل التي تعرض عليها من المدير أو الداخلية بشأن العمد والمشايخ واعمالهم وهي تؤلف من المدير أو وكيل المديرية رئيساً ومن مندوب من الداخلية ومن أحد وكلاء النائب العمومي ومن أربعة من أعيان المديرية أو عمدتها ينتخبهم المدير من بين الاشخاص الذين يعينون لهذا الغرض بطريقة مخصوصة

ولكي تكون مداورات اللجنة صحيحة يجب أن يحضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من العمد أو الاعيان على الأقل غير أن حضور وكيل النيابة شرط لازم حين نظر المسائل التأديبية

ولا يكون تعيين من تنتخبهم اللجنة من العمد والمشايخ نهائياً الا بعد تصديق النظارة فاذا لم تصدق أعيدت الاوراق الى اللجنة لانتخاب غيرهم

لجنة العمد
والمشايخ

من المترشحين

ويجوز لنظارة الداخلية بناء على طلب اللجنة أن تعين بطريقة استثنائية عمدين لبلد واحد اذا دعت الحال لذلك - كما أن للجنة أيضاً أن تطلب ضم جملة كفور أو نجوع أو عزب الى بعضها لتكون تحت ادارة عمدة واحد

وأما فيما يخص بالمشايخ فان لنظارة الداخلية بناء على طلب اللجنة ان تقرر العدد اللازم من المشايخ لينضموا الى العمدة لمساعدته في تأدية واجباته - ويراعى في عددهم عدد سكان البلد والكفور والنجوع والعزب التابعة للبلد ويكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة المأمور باتحاده مع العمدة حسب رغبة الاهالي

امتيازات العمد والمشايخ

يعفى كل عمدة مدة قيامه بوظيفته من دفع الاموال الاميرية عن امتيازاتهم
خمس أفدنة من الاطيان التي يمتلكها في نفس الناحية المعين هو فيها
ويجوز للعمد ومشايخ البلاد المزاي الآتية مكافأة لهم على خدمتهم
أولاً - اعفاءهم هم وأولادهم من الخدمة العسكرية على الوجة الآتية
١ - لا يقتربون

ب - لا يطلبون للخدمة اذا كان قد وقع عليهم الاقتراع
ج - اذا دخل أولادهم الجيش يستمرون حتى يتموا مدة الخدمة

فيه وفي الرديف ولكنهم يعفون من الخدمة خمس سنوات
في البوليس

د — من يموت منهم أو يستعفى بعد تخضية عشر سنوات على الأقل
من تاريخ دخوله دون أن يحكم عليه لتقصير في واجباته يعفى أولاده من
الخدمة العسكرية بالمرّة

أما العمد والمشايخ الذين يموتون أو يستعفون قبل فوات عشر سنوات
فيعطى أولادهم مهلة ستة أشهر لكي يتمكنوا في خلالها من دفع العشرين
جنيهاً قيمة البدل العسكري

ثانياً — صرف مصاريف الانتقال اليهم كلما طلبوا سواء انتقلوا الى
مركز المديرية أو كانوا في مأمورية خارج المركز الذي
فيه بلد

ثالثاً — معاملتهم أسوة موظفي الحكومة المربوطة لهم ماهية فيما يتعلق
باقامة الدعوى العمومية عليهم بسبب ما يقع منهم أثناء تأدية
وظائفهم مخالفاً للقانون (أي قانون العقوبات) ومعنى ذلك
أن لا تقام الدعوى عليهم من النيابة الا اذا وافقت المديرية

الواجبات المفروضة على العمد والمشايخ بوجه عام

العمدة مسؤول مباشرة عن استئباب الامن العام في دائرة بلده

واجباتهم

ومن الواجب عليه عند صدور قانون جديد أو لائحة جديدة أن يتخذ الوسائل اللازمة لاطاعة الاهالي علماً بها بأن يعلق صورة منها في محل ظاهر في البلد ثم يدعو رؤساء العائلات ويوضح لهم نصوصها حتى يصل العلم بها فعلاً إلى جميع سكان الناحية

وقد وضعت وسائل حفظ النظام في البلدة تحت تصرف العمدة بحسب ترتيب نظام الحفر على الطريقة المقررة الآن ولذلك كان هو المسؤول شخصياً عن راحة الأهالي وصيانة الأملاك في بلده وفي العرب والكفور والنجوع التابعة لها

أما الحفر ليلاً فيقوم به شيخ الحفر والطوافة تحت ملاحظة العمدة ويسوغ له أن يكلف أخذ المشايخ بمراقبة هذا العمل وبما ان سير أعمال الحفر في كل بلد يلزم أن يكون على مقتضى التعليمات الصادرة من الحكومة بهذا الشأن وجب على العمدة مراعاتها بأن يوجه عنايته الى الامور الآتية

- ١ - أن يكون عدد الحفراء مطابقاً للقواعد المقررة تماماً
- ب - ان يكون انتخاب الحفراء من الاشخاص ذوي السيرة الحسنة
- ج - أن يكون توزيع أجرة الحفر بين الاهالي وتحصيلها منهم على وجه العدل
- د - أن يجري تحصيلها في مواعيد استحقاقها
- هـ - أن يكون الحفراء ذوي أهلية تامة فيما يخص بتأدية الواجبات المختلفة المفروضة عليهم

ومن الواجب على العمدة باعتبار كونه واحداً من مأموري الضبطية القضائية أن يخبر البوليس فوراً عن كل جريمة أو حادثة مهمة علم بوقوعها وعليه أن يقبل كافة البلاغات التي ترد اليه وأن يبعث بها فوراً الى المركز أو الى النقطة ، ومن الواجب عليه أيضاً الحصول على كافة الايضاحات واجراء جميع التحريات المسهلة لتحقيق الوقائع التي تبلغ له أو يعلم بها بأي طريقة كانت ثم يحزر عن ذلك محضراً يرسله الى المركز مع الاوراق ، والاشياء الدالة على ثبوت الجريمة

ومجوز له أن يشرع في اجراء التحقيق الابتدائي في مسائل التلبس^(١) بالجناية وعليه في هذه الاحوال أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحزر محضراً بالاقتوال التي يبيدها له كل من له علاقة بالواقعة كالمجني عليه والمتهم وشهود الاثبات وشهود النفي

ومجوز للعمدة أن يأمر بالقبض على المتهم اذا كان منسوباً اليه ارتكاب جناية أو جنحة مرققة أو نصب أو تعدٍ شديد أو اذا لم يكن للمتهم محل اقامة معروف بالقطر المصري، ويرسل المتهم في هذه الحالة الى المركز في ظرف أربع وعشرين ساعة

(١) مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بركة يسيرة ويصير أيضاً ان الجاني شوهد متلبساً بالجناية اذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه زمن يسير أو تبعته العامة مع الصياح أو وجد في ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخر يستدل منها على انه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها

ويسوغ له أن يفتش منازل الافراد في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية ويضبط كل ما يجده من الاشياء التي يمكن التوصل بها الى كشف الحقيقة

ومن حقوق العمدة أن يحكم في بعض المخالفات بحيث لا يتجاوز حكمه خمسة عشر قرشا غرامة او اربعا وعشرين ساعة حبسا بسيطا بشرط التصديق على الحكم من مأمور المركز

ولبعض العمدة حق الحكم في القضايا المدنية بالقيود الآتية :
 ١ - أن يكون العمدة مرخصاً له بذلك من قبل نظارة الحفانية بناء على طلب نظارة الداخلية

ب - ان يكون الطرفان تابعين لقرية واحدة أو قرى محتلفة لكنها تحت ادارة عمدة واحد

ج - أن لا تزيد قيمة الدعوى على مائة قرش

د - أن يكون موضوع الدعوى حقاً شخصياً

ومن المفروض على العمدة أن يقدم كل مساعدة تلزم للخبرين السريين والخبرين المكلفين بتنفيذ الاحكام وعليه بذل الجهد في منع قلع علامات المساحة من مكانها أو اتلافها والحفاظة على خطوط السكة الحديد المارة في دائرة البلد الذي هو عمدته

ومن الضروري أن يبلغ العمدة المركز عن الامراض المعدية واذا رأى زيادة في معدل الوفيات في بلده عن العدد المعتاد أو اذا اشتبه في وفاة وجب عليه أن يخطر المركز وعليه أن يقدم المساعدات للمأموري

مصلحة الصحة

وعليه مراقبة كل تعديل على أراضي الحكومة وأن يخبر المركز عن كل شخص يكون محتفياً هرباً من الخدمة العسكرية وعلى الصد والمشايج بوجه الاجمال الاهتمام أيضاً بمسائل الصحة العمومية وأعمال الري ونحو ذلك مما يهم المصلحة العامة

الجزآت

يجوز لنظارة الداخلية رفعت أي عمدة وأي شيخ بمجرد قرار يصدر منها أي بدون محاكمة تأديبية

هذا هو الحق المقرر لنظارة الداخلية أما السلطة التي للمدير فهي أنه اذا رأى أن العمدة أو الشيخ قد قصر في تأدية الواجبات المفروضة عليه كان من حقه أن يعاقبه بالمقوبات الآتية وهي :-

(١) - الانذار أو التوبيخ

(٢) - الغرامة بحيث لا تتجاوز مائة قرش

(٣) - الايقاف عن وظيفته اثناء التحقيق الحاصل عن اعماله

فاذا ظهر للمدير أن الامور المنسوبة الى العمدة أو الى الشيخ تستوجب عقاباً أشد مما هو مخصص له وجب عليه أن يحيل المسألة على اللجنة وهي تحكم بالجزآت الآتية منفردة أو منضمة الى بعضها وهي :-

١ - الغرامة بحيث لا تتجاوز خمسة جنيحات

جزآتهم

ب- المجلس الى مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر

ج - الرفت

ويجب أن يكون حاضرا في اللجنة أحد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحكم بجزاء من الجزآت المنصوص عليها في اللائحة اذ أن وجوده شرط لصحة الحكم كما تقدم

وتبلغ الاحكام الى نظارة الداخلية ولها أن تصدق عليها أو أن تستبدلها بأخف منها

عمد القبائل

من المعلوم أن العربان مستقلون ببعض أحكام من قديم الزمان وقد ترتب على ذلك أن النظام المتبع في معاملة عمد ومشايخ البلاد غير سار على عمد القبائل وهي تبلغ المائة تقريباً فرأت الحكومة أن تضع العربان نظاماً خاصاً بهم وصدر به أمر عال في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ فرأينا أن نذكر خلاصته هنا : -

من مقتضى هذا الامر العالي أن تتألف في عاصمة المديرية او المحافظة لجنة تتركب من المحافظ أو المدير رئيساً ومن مندوب من الداخلية ووكيل النيابة وأربعة من عمد العربان تعينهم المحافظة أو المديرية ووظيفتها النظر في جميع المسائل المتعلقة برؤساء العربان

ولا تكون مداولات اللجنة صحيحة الا اذا حضرها الرئيس ومندوب
الداخلية وعمدتان على الاقل وحضور وكيل النيابة لازم في جلسة التأديب
وقد جعلت كل قبيلة تحت ادارة عمدة تعينه نظارة الداخلية بناء على
طلب اللجنة فاذا زاد عدد رجال القبيلة على خمسين ضم المحافظ أو المدير
الى العمدة وكلا واحدا أو أكثر وبلي هذا الوكيل مشايخ الفرق ومشايخ
النقط وهم يعينون بأمر من المحافظ أو المدير ويجوز تعيين عمدين أو أكثر
لكل قبيلة فتوزع حينئذ الافراد على العمدة

وعلى العمدة ووكلائهم ومشايخ الفرق تنفيذ أوامر الحكومة فاذا أدخل
أحدهم بالواجبات المفروضة عليه جاز للمحافظ انذاره أو توبيخه أو
الزامه بغرامة لا تتجاوز مائة قرش كما يجوز له ايقافه فاذا كانت التقصير
مستلزماً لعقوبة أشد وجب احالة المقصر على اللجنة لها كته فتعاقبه بالغرامة
التي لا تزيد على خمسمائة قرش أو الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو العزل
ويجوز لها الجمع بين هذه العقوبات كلها

ولا تكون أحكام اللجنة نافذة الا بعد مصادقة نظارة الداخلية ولها
أن تخفف العقوبة أو تخلي سبيل المتهم منها بالمرّة
ولكل واحد من العمدة امتياز وهو اغفاؤه من مال خمسة أفدنة
ما دام قائماً بوظيفته . أما الوكلاء ومشايخ الفرق فليس لهم امتيازات من
هذا القبيل

٦

القانون النظامي

تقدم لنا عند الكلام على تعريف بعض القوانين ان قلنا ان القانون النظامي هو الذي يقرر فيه شكل الحكومة وتعرف منه السلطات القائمة بشؤون البلاد من جهة تأليفها وتعيين اختصاص كل واحدة منها وكذلك من حيث تبيان الحقوق السياسية التي خولها الافراد المكفولة لهم قانوناً وقول الآن بوجه الاختصار ان القانون النظامي هو المتضمن لعلاقات الهيئة الحاكمة بالهيئة المحكومة

وقد سبق لنا أيضاً عند الكلام على السلطة التشريعية ان قررنا أن أول نظام نيابي وجد في القطر المصري كان في عهد الخديو الاسبق اسماعيل باشا فقد صدر قانون في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (نوفمبر سنة ١٨٦٦) بإنشاء هيئة نيابية باسم مجلس النواب يقف اختصاصها عند مداولة في شؤون القطر الداخلية وفي المشروعات التي يرى الخديو لزوم عرضها على هذا المجلس والعبرة على كل حال بما يصدق عليه ولي الامر وكان هذا المجلس مؤلفاً من خمسة وسبعين عضواً ينتخبون لثلاث سنوات ويعقد جلساته مدة شهرين في كل سنة وكان يجوز لكل مصري أن ينتخب عضواً فيه بشرط أن تكون سنه خمساً وعشرين سنة وأن يكون حائزاً للاهلية والاعتبار حسب المبين في ذلك القانون.

وليس في اعمال هذا المجلس ما يستحق الذكر اللهم إلا سلوكه فيما يؤيد وجهة الحديو اسماعيل بازاء لجنة التحقيق كما جاء في فصل «تداخل الدول في شؤون البلاد»

وقد تنوحي أمر هذا المجلس بالمرّة لسقوطه فعلاً ولكنه عاد الى الوجود ثانية في سنة ١٨٨٠ في عهد الحديو توفيق باشا حيث رأى وزيره الاول المغفور له شريف باشا أن يشرك الامة في نظر المسائل المتعلقة بالضرائب والسخرة وتأسيس مجالس المديرية

وقد استمر هذا النظام الى أن صدر في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ قانون نظامي ذو سلطة فعلية وما اضطر الحديو وقتئذ الى اصداره إلا قلب الحزب العسكري بقيادة عرابي (باشا) فاصبح الوزراء مسؤولين بالتضامن أمام مجلس الامة وصار بيد المجلس تقرير الميزانية ومراقبة الموظفين والقول الفصل في المسائل التشريعية والمالية فلا يصدر قانون الا بعد اقراره عليه فاذا وقع خلاف بينه وبين الوزارة كان للحديو الحق في حل المجلس وهناك تعادلات انتخابات فاذا كان الاعضاء الجدد من رأي الحكومة فالامر ظاهر اما اذا كانوا من الرأي الذي سبق للمجلس ابداءه أولاً فلا بد من رضوخ الوزارة لهذا الرأي

وقصارى القول أنت حكم البلاد أصبح في الحقيقة بيد المجلس ولم يبق للحديو سوى السلطة التنفيذية لكن هذا النظام لم يش طويلاً فقد سقط بسقوط عرابي (باشا) وكان الفراغ من أعمال أول جلسة من جلساته في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ولم يعقد المجلس بعدها

ولما عادت البلاد الى الهدوء والسكينة بعد الثورة العرابية سن القانون الحالي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ والواضع لنظامه هو اللورد دوفرين مبعوث انجلترا في مصر سنة ١٨٨٢ . وهذا القانون المعروف بالقانون النظامي يتضمن الكلام على الهيئات النيابية المصرية المنشأة بمقتضاه وهي : — (١) مجالس المديرية

(٢) مجلس شورى القوانين

(٣) الجمعية العمومية

(٤) مجلس شورى الحكومة

وسياقي الكلام على كل جهة من هاته الجهات بعد أن نكون قد بينا طريقة تأليفها بواسطة الرجوع الى قانون الانتخاب

قانون الانتخاب

صدر هذا القانون في أول مايو سنة ١٨٨٣ أي في نفس التاريخ الذي صدر فيه القانون النظامي وهو أيضاً من صنع اللورد دوفرين الذي مر ذكره

سرى هذا القانون على أن من حق كل مصري أن يشترك في الانتخاب بصرف النظر عما اذا كان عالماً أو جاهلاً غنياً أو فقيراً ولكنه اشترط فيمن يكون ناخباً في الناخب

١ — ان يكون قد بلغ من العمر عشرين سنة كاملة لان الانسان

قبل هذه السن يكون قليل الخبرة بالامور والشؤون العمومية

فلا يمكنه القيام بمهمة الانتخاب علي الوجه المفيد

ب — ان يكون من رعية الحكومة المحلية — فخرج بذلك المصري

الذي يكون قد اتبع دولة أجنبية بطريق الحماية أو بواسطة

التجنس لان تنازله عن الجنسية المصرية يلزم عليه حرمانه

من الاشتراك في المصالح العمومية. (مادة — ١)

ج — ان لا يكون من الذين فقدوا الاهلية بمقتضى أحكام وم —

أولاً — المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي

أو بجرماتهم من حقوقهم الوطنية أو بالاقامة في جهة

معينة والمحكوم عليهم بسبب السرقة أو النصب أو

الحيانة أو الزور أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة

ثانياً — الموزلون من وظائفهم الاميرية بمقتضى أحكام قضائية

لاختلاسهم الاموال الاميرية أو لاستخدامهم سلطتهم

لقضاء مصالحهم الخصوصية اضراراً بالمنفعة العمومية

أو لقبولهم الرشوة أو لتعديدهم على الغير لثمنه من

ممارسة حقوقه السياسية

ثالثاً — المحكوم باسهار افلاسهم والمهجور عليهم

وذلك لان هؤلاء قد أثبتوا بارتكابهم هذه الافعال

استخفافهم بالنظام وعدم اقتصارهم بالقوانين فرأى

واضع القانون انهم غير جديرين بالدخول في الانتخاب ونعم

ما فعل (مادة - ٦)

د - أن لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح -
حذراً من أن اشتغالهم بالمسائل السياسية يؤدي الى اهمالهم
الشؤون الحربية فيعود الضرر على البلاد (مادة - ١)

واعلم انه على مقتضى الامر العالى الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

فبين هو
المصري

يعتبر من المصريين

(١) المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ لان
هذا هو العهد الذي تم فيه لمصر أن أصبحت حكومة مستقلة بموجب فرمانات
بعد أن كانت ولاية عادية من ولايات الدولة العلية

(٢) رعايا الدولة العلية المولودون في القطر المصري من أبوين مقيمين
فيه متى حافظ الرعايا المذكورون على محل اقامتهم فيه

(٣) رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون في القطر المصري

الذين يقبلون المعاملة بقانون القرعة

(٤) الاطفال المولودون في القطر المصري من أبوين مجهولين

ويجوز أيضاً للرعايا العثمانيين المتوطنين في القطر المصري منذ أكثر
من خمس عشرة سنة أن يصيروا مصريين وينالوا الحقوق الممنوحة في
قانون الانتخاب اذا كانوا قد اعلنوا المحافظة أو المديرية التي فيها محل
اقامتهم بهذه الرغبة

وينجب على كل من يريد أن يصير مصرياً طبقاً للنص المتقدم أن
يقوم بكل ما تفرضه القوانين المصرية المختصة بالقرعة العسكرية — أما

الذين تزيد سنهم على تسع عشرة سنة فستبدل خدمتهم بدفع عشرين جنيهاً مصرياً ولو كانوا قد قاموا بما يفرضه قانون العسكرية العثماني

ربما يتوهم أنه متى توفرت الشروط في الناخب اصبح له الحق في أن يشترك في الانتخاب في أية جهة وأي بندر من بلاد القطر ولكن الواقع خلاف ذلك فان القانون قيد الجهة (مادة — ٢) بأنها هي التي فيها الوطن السياسي وهو محل الإقامة المعد لمباشرة الشؤون المدنية فالناخب المقيم بملوى مثلاً ليس له أن يشترك في الانتخابات الا في دائرة ملوى والناخب المقيم بقسم عابدين ليس له حق الانتخاب الا في دائرة عابدين وهكذا

دائرة
الانتخاب

وانما سار القانون على ذلك حتى لا يستعمل الناخب الواحد حقه أكثر من مرة وهو الامر المنهي عنه بمقتضى المادة الرابعة أما الناخب الذي يكون من الموظفين العموميين فقد رخص له واضع القانون باستعمال حقه في الانتخاب في الدائرة التي هو موظف فيها أي بصرف النظر عن موطنه الحقيقي (مادة — ٣)

ويموز لكل ناخب أن يتقل موطنه السياسي من جهة الى أخرى بشرط أن يعلن بذلك حاكمي الجهتين وبهذا الاحتياط لا يتمكن الناخب من استعمال حقه الا في جهة واحدة

تغير الموطن

القصود من وضع هذا الدفتر ان نعرف منه بطريق الحصر الاشخاص الذين لهم الحق في الانتخاب لانه اذا جاء يوم الانتخاب وقام خلاف في معرفة ما اذا كان زيد يصح أن يكون ناخباً أو لا فان العبرة تكون بما

دفتر الانتخاب

في الدفتر فاذا كان اسمه مدرجا به اعتبر ناخبا والا فلا
وقد أوجب القانون مراعاة لتلك الاهمية أن يكون تحريره على
نستين تبقى احدهما على الدوام في دائرة الانتخاب ويبعث بالآخرى
الى جهة الحكومة وبهذه الوسطة يتمتع اللاعب في مشتملات ذلك
الدفتر ، هذا مع العلم بأن يكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء لسهولة
الاستدلال عند اللزوم

ويجب أن يشتمل هذا الدفتر على اسماء جميع الناخبين المتوطنين أو
الساكنين في الجهة وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب (مادة - ٥)
وينبغي أن يوجد دفتر لكل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية
ولكل بلد أو بندر من باقي الجهات تدرج فيه تلك الاسماء مع استبعاد
من يكونون غير أهل للانتخاب على مقضى ما تقدم لنا يانه
أما الهيئة التي تقوم بوضع هذا الدفتر والمحل الذي يعلن فيه للجمهور
فيختلفان باختلاف الجهات حسبما يأتي :-

١ - القاهرة والاسكندرية ، لجنة في كل قسم تؤلف من الأمور
رئيساً ومن شيخ القسم ومشايخ الحواري و يعلق دفتر الانتخاب
في مكتب كل قسم وفي المحافظة أيضاً

اللجنة في كل من هذه البلاد تؤلف من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً ومن أربعة من أعيان المدينة ذوي الاملاك يختارهم المحافظ أيضاً ويعلق الدفتر في ديوان المحافظة	ب - رشيد
	دمياط
	بور سعيد
	السويس
	الاسماعيلية
	المرسى

ج - البنادر
والقرى
لجنة تؤلف من مشايخ كل بندر وكل بلد من بنادر
وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي ويلحق الدفتر في
كل بندر وفي كل بلد وكذلك في ديوان المديرية

ولما كان من الممكن أن يدرج في الدفتر اسم بغير حق أو لا يدرج
فيه اسم مع كون صاحبه حائزاً للشروط المطلوبة فقد اقضي القانون أن
يلحق هذا الدفتر سنوياً من أول يناير إلى غايته وبهذا يتيسر لذوي الشأن
ابداء أوجه الطعن التي يرونها (مادة - ٧)

الطعن

والميعاد المحدد لتقديم أوجه الطعن يتبدى من أول فبراير وينتهي
في ١٥ منه ويكون تقديمها إلى المدير أو المحافظ بحسب الأحوال
وكل ناخب اعترض على درج اسمه بدفتر الانتخاب يعلن بذلك
حتى يتمكن من ابداء ملحوظاته

ميعاد الطعن

بقي علينا معرفة الجهة التي تفصل في أوجه الطعن وهي تختلف أيضاً
باختلاف الجهات كما سترى (مادة - ٨)

١ - القاهرة والاسكندرية ، لجنة تؤلف من المحافظ وله الرئاسة ومن

لجان الطعن

اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية

ب - رشيد
دمياط
بور سعيد
السويس
الاسماعيلية
المرسى
لجنة تؤلف في كل من المحافظ وله الرئاسة ومن
اثنين من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختاران
من بين الناخبين المدرجة أسماؤهم في دفتر
الانتخاب

ج - المديرية ، لجنة تؤلف من المدير وله الرئاسة ومن عضوين
من أعضاء مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية
ويجب على كل لجنة أن تفصل في الطلبات المقدمة إليها من ١٥
فبراير الى ١٥ مارس من كل سنة وتبنى قراراتها على اتحاد الآراء أو
الغلبية ويعلن بها اربابها في الثلاثة الايام التالية لصدورها
ويجوز لارباب هذه الطلبات أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام
محكمة الاستئناف في الثمانية الايام التالية لتاريخ اعلانهم بها وتكون
القرارات نافذة المفعول الى حين صدور الحكم من محكمة الاستئناف بعد
سماع أقوال النيابة العمومية (مادة - ٩)

ولا يجوز في اثناء السنة احداث تغيير أو تبديل في دفاتر الانتخاب
بعد تحريرها الا بمقتضى قرارات اللجان أو حكم محكمة الاستئناف ، والتصحيح
الذي يكون قد قضى به في الحكم يؤشر به في الدفاتر في كل نسخة من
نسختها (مادة - ١٠)

أما في أول كل سنة فينبغي أن يدرج في الدفاتر أسماء الذين
يكونون قد حازوا الصفات المطلوبة في السنة الحالية كما ينبغي حذف أسماء
المتوفين واسماء من اصبحوا غير أهل للانتخاب على مقتضى القواعد المتقدمة
(مادة - ١١)

يقتضى أسلوب الانتخاب المتبع في القطر المصري أن يُنتخب مندوب
الانتخاب أعضاء الهيئات النيابية برأي الاهالى لا مباشرة بل بالواسطة وبيان ذلك
ان كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وكل مدينة أو بندر أو بلد

يعين عنه بطريق الانتخاب وكيل يعرف بمندوب الانتخاب ينوب عن موكله في الانتخابات المتعلقة بمجالس المديريات أو مجلس الشورى أو الجمعية العمومية على حسب الاحوال (مادة ١٣ -)

أما طريقة تعيين هذا الوكيل (مندوب الانتخاب) فهي ان أهل كل جهة من الجهات المقدمة الذين تكون اسماؤهم واردة في دفتر الانتخاب يجتمعون وينتخبون من بينهم لجنة مؤلفة من خمسة لهم المأم بالقراءة والكتابة يختارهم الناخبون الحاضرون وينتخب الخمسة رئيساً لهم من بينهم ومتى تألفت اللجنة على الوجه المتقدم يبدى الناخبون آراءهم ومن يحصل على أغلبية الاصوات أغلبية نسبية^(١) سواء كان من أعضاء اللجنة أو من غيرهم يكون هو مندوب الانتخاب

ولناظر الداخلية على الدوام الحق في أن يعين نائباً عنه في

(١) اعلم أن الاغلبية توصف فيختلف مدلولها باختلاف الوصف فهناك

الاجلبية (١) المطلقة (٢) النسبية (٣) المقيدة

١ - فالاجلبية المطلقة هي الاكثرية التي تتجاوز النصف ولو بواحد فاذا

كان العدد تسعة تحققت الاجلبية المطلقة بخمسة على الاقل

٢ - والاجلبية النسبية هي الاكثرية لا بالنسبة للعدد الاصلي بل بالنسبة

لغيرها فاذا كان العدد تسعة وكان ٢ من رأي و ٣ من رأي و ٤

من رأي كانت الاجلبية للاربعة لانها أكثر من سواها وان لم تبلغ

درجة الاجلبية المطلقة اذ انها خمسة كما تقدم

٣ - أما الاجلبية المقيدة فهي المعنية بمحدد معلوم كما لو قيل برأي ثلثي الاعضاء

أو ثلاثة أرباع الاعضاء فالنص هو الذي يبين حدها

تلك اللجنة يكون له رأى محدود وقد فرض القانون على الناظر المشار اليه اتخاذ الاحتياطات التي تكفل ضبط الانتخاب والتدقيق في أمره مراعاة للمصلحة العامة (مادة - ١٤)

ومن هذا القبيل أيضاً ما جاء في (المادة - ١٥) اذ أوجبت على المديرين والمحافظين التحقق من صحة الانتخاب حتى اذا رأوه معيباً أروا بإبطاله وابعادته مع ذكر الاسباب التي تكون قد أدت بهم الى هذا العمل ومتى أسفر الانتخاب عن تعيين مندوب الانتخاب وجب على جهة الادارة أن تبث اليه تذكرة اعتماد ليتقدم بمقضاها في الانتخاب الذي يكون في عاصمة المديرية أو المحافظة بحسب الاحوال (مادة - ١٦)

﴿ انتخاب أعضاء مجالس المديريات ﴾

مندوب الانتخاب الذي مر علينا ذكره - باعتبار ان القرية وضعت الثقة فيه فاختارته لينوب عنها في الانتخابات - يؤدي في الحقيقة عملاً يستحق الذكر لانه يقوم مقام القرية في اختيار أعضاء مجلس المديرية فاذا انتخب زيداً عضواً فكان القرية هي التي انتخب هذا العضو

أما طريقة ذلك فهي أنه اذا اقترب ميعاد الانتخابات العمومية (وهي التي يكون القصد منها تعيين أعضاء بدل الذين انقضت مدتهم في مجلس المديرية) وجب استصدار أمر عال يؤذن بالشروع فيها مع تحديد ميعادها ، ولكن يكفي عن الامر العالي بقرار يصدر من ناظر الداخلية

في حالة ما اذا كانت الانتخابات تكميلية (وهي التي يكون الغرض منها تعيين عضو بدل آخر مستعف أو متوفى)

نظراً لكون هذه الانتخابات — عمومية كانت أو تكميلية — لا تصح قانوناً الا اذا اشترك فيها جميع مندوبي الانتخاب أى وكلاء البنادير والقرى وجب على المديرية أن تدعوهم للحضور الى عاصمة الاقليم قبل الموعد المحدد بثمانية أيام على الأقل

وأول عمل يبدأ فيه متى حضر المندوبون في اليوم المعين هو تأليف لجنة بحضرة المدير ركب من خمسة أعضاء : ثلاثة منهم ينتخبون من بين هؤلاء المندوبين الحاضرين وبواسطتهم يبحث يكونون من ذوي الالام بالقراءة والكتابة ، والرابع قاض من قضاة المحكمة الابتدائية ، والخامس مندوب عن ناظر الداخلية (مادة — ١٩)

وبعد اجراء ما تقدم تختار اللجنة لها رئيساً وكاتباً من بين أعضائها (مادة — ٢٠)

وعلى رئيس اللجنة أن يذكر المندوبين بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويرشدكم الى طريقة العمل ويؤكد عليهم ان يحملوا المنفعة العمومية وأنهم في أعمالهم (مادة — ٢١)

ولا يجوز للناخبين الاشتغال بغير الانتخاب فلا يسوغ لهم المناقشة او المداولة سكاملا يجوز لغيرهم الحضور في جمعية الانتخاب وليس لهم الحضور فيها حاملي السلاح (مادة — ١٨)

وتتخذ نظارة الداخلية الاحتياطات الكافية لضبط الانتخاب
والجنة حق الفصل قطعياً في جميع المسائل التي تحدث حال الانتخاب
وعليها ان تبين الالوجه التي بنت عليها حكمها (مادة — ٢٥)
ويموز مع ذلك لصاحب الشأن أن يدي أوجه طعنه أمام اللجنة
الآخري المذكورة في (المادة — ٤٤)

ويبدأ في أخذ الآراء من الساعة الواحدة بعد طلوع الشمس الى
ما قبل الغروب بساعة (مادة — ٢٨)

وبما أن الثلاثة المندوبين الداخليين أعضاء في اللجنة هم من أرباب
الشأن في الانتخاب أيضاً يجب أن يكونوا البادئين باعطاء آرائهم ثم يستخضر
باقي المندوبين الحاضرين واحداً واحداً بواسطة النداء عليهم وتعاد
المناداة على من لم يحضر في أول دفعة أما الذي يكون قد تخلف عند
النداء في الدفتين فيموز له مع ذلك ابداء رأيه بشرط أن لا يكون ذلك
بعد الميعاد المحدد (مادة — ٢٩)

وعلى كل مندوب نودي باسمه أن يقدم للجنة تذكرة الاعتماد
المتقدم الكلام عليها فاذا تبين أنه أضعها كان له الحق مع ذلك في اعطاء
رأيه اذا كان معروفاً عند اللجنة (مادة — ٣٠)

فاذا كان المندوب له المام بالكتابة أعطى رأيه بواسطة كتابته في
ورقة توضع في وعاء مخصوص اما الذي لا المام له بالكتابة فيعطي رأيه
شفهياً فيقيد الكاتب بملاحظة أحد أعضاء اللجنة الذي يكون المندوب
قد اختاره (مادة — ٣١)

والاصل أن الانتخاب لا يستمر الا يوماً واحداً ولكن اذا طرأت
أحوال استثنائية منعت من البدء فيه أو حالت دون استمراره فيجوز
تأجيله حيثنذ الى اليوم التالي ويعلن بذلك الناخبون بالطريقة التي تراها
اللجنة (مادة — ٣٣)

وعند الفراغ من أخذ الآراء يشرع في فرزها ويعلن رئيس اللجنة
امماء الذين وقع عليهم الانتخاب بطريق الاغلبية النسبية ثم يمضي جميع
أعضاء اللجنة قبل انقضاء الجلسة محضر الانتخاب ويبعث به مع
جميع الاوراق الى الداخلية في الثمانية الايام التالية لتاريخ الجلسة ولكن
لا بد من أن يبقى بطرف مدير الجهة صورة من ذلك المحضر مصدق
عليها من أعضاء اللجنة بما يدل على مطابقتها للاصل (مادة — ٣٤)
وعلى الداخلية أن تبث فوراً الى الاعضاء المنتخبين شهادة تدل على
انتخابهم وهذه الشهادة بالنسبة لاعضاء مجالس المديريات هي كتذكرة
الاعتماد بالنسبة لمدوبي الانتخاب (مادة — ٣٥)

فبوقوع الاختيار عليهم بواسطة مندوبي الانتخاب واعتماد الداخلية
ايام بدليل حصولهم على الشهادة منها يكتسبون صفة النيابة عن الاهالي
في مجلس المديرية بشرط مراعاة تأدية عيمين الولاء المنصوص عليها في
القانون النظامي

﴿ انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين ﴾

يكون انتخاب هؤلاء الاعضاء فيما يتعلق بالمديريات بطريقة سهلة

وهي أن أعضاء كل مجلس من مجالس المديرية يجتمعون وينتخبون واحدا منهم ليكون عضواً مندوباً في مجلس شورى القوانين عن تلك المديرية ويكون هذا الانتخاب بالقرعة السرية وباغلبية الآراء أغلبية نسبية فإذا تساوت الآراء عمل بالاقتراع (مادة - ٣٩)

ويتلخص مما تقدم أن عضو شورى القوانين لا يصل الى هذا المنصب الا بواسطة ثلاثة انتخابات :-

الاول - الانتخاب الذي حصل في البندرا والقرية وادى الى تعيين مندوب الانتخاب

الثاني - الانتخاب الذي حصل في عاصمة المديرية واشترك فيه مندوبو الانتخاب وترتب عليه تعيين أعضاء مجلس المديرية

الثالث - الانتخاب الذي اشترك فيه أعضاء مجلس المديرية وحدهم واسفر عن تعيين العضو المندوب عن تلك المديرية في مجلس الشورى أما فيما يتعلق بمدينة القاهرة فمندوبو الانتخاب النائبون عن الاقسام ينتخبون مباشرة العضو النائب عنها في مجلس الشورى - قلنا مباشرة لانه

لا يوجد مجلس مديرية في العاصمة (مادة - ٣٨)
ويحصل الانتخاب أمام لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء اثنان منهم من قضاة المحكمة الابتدائية والثالث مندوب يعينه ناظر الداخلية وتكون له الرئاسة

أما الاسكندرية والمدن المحقة بها وهي رشيد ودمياط وبور سعيد والاسماعيلية والسويس والعريش فمندوبو الانتخاب النائبون عن هذه المدن

السبع يتخضون مباشرة أيضاً العضو النائب عنها جميعاً في مجلس الشورى
أي أن المندوبين عن أقسام الاسكندرية وعددهم سبعة والسنة المندوبين
عن المدن الملحقة بها يجتمعون في محافظة الاسكندرية ويباشرون الانتخاب
امام لجنة كلجنة القاهرة

ويتضح مما تقدم ان عضو الشورى عن القاهرة أو عن الاسكندرية
والمدن الملحقة بها يصل الى هذا المنصب بواسطة انتخابين : —

الاول — الانتخاب الذي حصل في كل قسم وادى الى تعيين
مندوب لهذا القسم

الثاني — الانتخاب الذي قام به مندوبو الاقسام في ديوان
المحافظة وترتب عليه تعيين عضو الشورى

﴿ انتخاب الاعضاء المندوبين للجمعية العمومية ﴾

هذا الانتخاب يحصل بطريقة سهلة أيضاً وذلك ان مندوبي
الانتخاب النائبين عن البنادرواقرى يجتمعون في عاصمة المديرية لاختيار
الاعضاء المندوبين في الجمعية العمومية عن الاقاليم ويكون الانتخاب
بالضوابط والاوزاع التي تقدم بيانها عند الكلام على انتخاب اعضاء
مجالس المديریات

أما أعضاء الجمعية العمومية النائبون عن القاهرة أو عن الاسكندرية
والمدن الملحقة بها فان اختيارهم يكون بنفس الطرق المتبعة في انتخاب
أعضاء مجلس الشورى

وعلى ذلك يكون تعيين أعضاء الجمعية العمومية في الاقاليم والمحافظات
مرتباً على انتخابين

الاول — الذي أدى الى تعيين مندوب الانتخاب بواسطة أهل البندر
أو القرية أو القسم حسب التفصيل المتقدم
الثاني — الذي اشترك فيه مندوبو الانتخاب في عاصمة المديرية
أو ديوان المحافظة وأسفر عن التمين النهائي

طرق الطعن

كل طعن في صحة الانتخاب فيما يتعلق بأحد أعضاء مجلس الشورى
أو الجمعية العمومية يجب تقديمه في ظرف ثمانية أيام من أمام الانتخابات
الى رئيس هاتين الهيئتين وهو يحيله في النامية الايام التالية على محكمة الاستئناف
لتحكم فيه حكماً قطعياً بعد مباح أقوال النيابة العمومية
أما اذا كان الطعن موجهاً الى انتخاب عضو في مجلس المديرية فانه
يقدم في ذلك الميعاد الى رئيس مجلس المديرية المختص وهو يحيله في
الاجل السابق ذكره على المحكمة الابتدائية الداخل في دائرتها مجلس
المديرية لتحكم فيه حكماً قطعياً بعد مباح أقوال النيابة كما تقدم
(مادة — ٤٤)

هذا ما رأينا تلخيصه من قانون الانتخاب وقد اهملنا بعض المواد
اكتفاءً بوضوحها بحيث لا تحتاج الى اسهاب

الى هنا انتهينا من بيان طريقة الانتخاب الخاصة بكل هيئة من الهيئات النيابية أما الكلام على وظائف كل منها ونظامها وشروط العضوية فيها ونحو ذلك فسيأتي مفصلاً على الوجه الآتي



١

١. مجالس المدير يات بحسب النظام (القديم) ^(١)

مجالس المدير يات هي أقل هيئة نيابية في الحكومة المصرية وسلطانها محدودة ومحصورة سواء كانت بالنسبة للواد التي تنظرها أو بالنسبة للجهات التي تمتد فيها سلطتها ولا يمكن أن ينتخب أحد في مجلس المديرية الا اذا توفرت فيه أربعة شروط وهي المذكورة في (المادة - ١٤) من القانون النظامي وهذا ييناها : -

شروط
المنتخب

- (١) يجب أن يكون عمره ثلاثين سنة على الأقل
- (٢) يجب أن تكون له معرفة بالقراءة والكتابة
- (٣) يجب أن يكون مؤدياً مالا مقرراً على عقارات أو أظيان في نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ سنتين بالاقل

(١) بمقتضى قانون ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ قد عدل نظام مجالس المدير يات تعديلاً مهماً سيأتي عليه الكلام في صفحة ١١٨

(٤) يجب أن يكون اسمه مدرجاً في دفتر الانتخاب منذ خمس

سنوات على الأقل

وهناك شرط رأى القانون أن لا داعي للنص عليه لبدايته وهو وجوب أن يكون العضو المنتخب مصرياً ومن رعايا الحكومة المحلية ولا يجوز مع ذلك انتخاب أحد موظفي الحكومة العسكريين الذين تحت السلاح ولا الملكيين ولو كانوا حائزين لجميع الشروط المتقدمة (مادة—١٥) وذلك لأنه لا يجوز اشتغال رجال الجيش بغير الدفاع عن البلاد ، ولأن موظفي الحكومة يغلب عليهم أن يراعوا مصلحتها فاذا أراد الموظف الذي انتخب أن يقبل النيابة وجب عليه الاستقالة فاذا لم يستقل وحلف اليمين اعتبر مستقلاً بطريق الدلالة

وكان قد وقع خلاف في مسألة العمد هل يعتبرون موظفين أو غير موظفين فيما يخص بأحكام هذا القانون فذهب بعضهم الى انهم موظفون فلا يصح انتخابهم ورأى البعض غير ذلك وقد انقسم الخلاف بمقتضى أمر عال صدر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤ مؤداه ان عمد ومشايخ البلاد لا يعتبرون من موظفي الحكومة فيما يتعلق بمجالس المديريات ولكنهم يعتبرون موظفين فيما يخص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وان كل عمدة أو شيخ بلد يقبل وظيفة عضو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يعتبر مستعفياً

وكذلك لا يجوز أن ينتخب شخص واحد في أكثر من مجلس واحد

(صورة ذلك أن يكون له أملاك في مديرتين أو ثلاث وتكون جميع الشروط متوفرة فيه) وهذا المنع مبني على احتمال ان مصالح المديرية الواحدة تعارض فوائد الاخرى فكانه وكيل عن خصمين

والعضو المنتخب لا يكتسب العضوية الا اذا حلف يمين الصدق حلف يمين الصدق
للجناب الحديوي والطاعة للقوانين امام المدير باعتبار كونه نائبا عن الحضرة الحديوية

أما عدد أعضاء مجلس المديرية فيتراوح بين الثلاثة والمانية كما ترى عدد الاعضاء
فيما يلي :

عدد	عدد	عدد
٨ لمديرية الغربية	٤ لمديرية القليوبية	٧ لمديرية أسيوط
٦ » المنوفية	٤ » الجيزة	٥ » جرجا
٦ » الدقهلية	٤ » بني سويف	٤ » قنا
٦ » الشرقية	٣ » الفيوم	٤ » اسنا
٥ » البحيرة	٤ » المنيا	

ويلاحظ أن مديرية اسوان قد حلت محل مديرية اسنا المُلغاة وتكون رئاسة المجلس للمدير ويحضره باشمهندس المديرية ولكل منهما رأي معدود في المداولات

هيئة المجلس

وتعين الاعضاء هو الى مدة ست سنوات وانما يصير تفسير نصفهم (١)

(١) اذا كان عدد الاعضاء وترأ وجب أن يقع التعبير على النصف زائدا واحدا وهو ما أفتى به قلم قضايا الحكومة

بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الانتخاب العمومي أماتعين الأشخاص الذين سبق عليهم هذا التغيير فيترك أمره للقرعة فالاعضاء الذين تكون القرعة قد أصابهم يسقطون من العضوية ويؤخذ حينئذ في تعيين سواهم بطريق الانتخاب . ويجوز أن يقع الانتخاب على غيرهم أو عليهم أنفسهم مجدداً اذ لا مانع يمنع من تكرار انتخاب العضو الواحد المرة بعد الأخرى الى المآلأهأة

ربما يقال ما وجه لزوم تغيير نصف الاعضاء وبعبارة أخرى لماذا لا تنتظر اقضاء السنوات الست ونعين وقتئذ الاعضاء كلهم مجددا . فنقول الرد على هذا ان المصلحة العمومية تقضي توفر كمال الدراية وتماام الاختبار في الاعضاء حتى يقوموا بخدمة البلاد على أحسن الوجوه فمن الافضل والحالة هذه أن يكون اعضاء المجلس على الدوام من المتدرين على الاعمال وهو ما لا يتوفر اذا أتينا كل ست سنين باعضاء كلهم جدد بخلاف ما لمرسنا على الطريقة المتقدمة فانها تكفل لنا أن يكون سيفي المجلس على الدوام من الاعضاء ذوي الدراية التامة النصف على الاقل وليس لاعضاء مجالس المديریات مرتبات بل يشغلون جميعهم بدون مقابل خدمة للمصلحة العمومية

دائرة
اختصاصه
ودائرة اختصاص كل مجلس مقصورة على المديرية النائب هو عنها فلا يمكن أن ينظر في أمور خارجة عنها والا كانت أعماله باطالة عملاً بالمادة (٨) التي نصها (الاعمال والمداولات التي تصدر من مجلس المديرية

وتكون مختصة بأمور ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا عمل لها

واذا وقع التباس فيما اذا كان العمل خارجاً عن اختصاصه أو داخلياً فيه فصلت في ذلك لجنة مؤلفة من ناظر الحفانية وبرئاسته ومن ناظر آخر ومن اثنين من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ويكون قرارها قطعياً لا يقبل الطعن اما من جهة المواد فان سلطة مجلس المديرية تختلف باختلاف أنواعها على الكيفية الآتية

اختصاصه

فمن مقتضى المادة الثالثة أنه يجب استطلاع رأى المجلس في المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهي :

- (١) اجراء تغييرات في زمام المديرية أو زمام البلاد
- (٢) اتجاه طرق المواصلات برّاً وبحراً والاعمال المتعلقة بالري
- (٣) احداث أو تفسير أو ابطال الموالد والاسواق في المديرية
- (٤) الامور التي تقتضي القوانين والاوامر واللوائح استطلاع رأيه فيها

(٥) المسائل التي تستشير فيها جهات الادارة وقد نصت المادة الرابعة على أنه يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتي

- (١) عمليات الطرق والملاحة والري وكل أمر ذي منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه

(٢) مشترى أو بيع أو ابدال أو انشاء أو ترميم المباني والاماكن المخصصة للمديرية أو للجالس (أي الحاكم) أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفي تعيين استعمال تلك المباني والاماكن

ومن مقتضى المادة الخامسة أن لمجلس المديرية أن يبدى رغبته من بادئ نفسه في المسائل التي تتعلق بتقديم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك وللمجلس المديرية اختصاص ذو أهمية كبرى وهو المدون في المادة الثانية من القانون النظامي التي نصها «للمجلس المديرية أن يقرر رسوماً» «فوق العادة يصرفها في منافع عمومية تتعلق بالمديرية إنما لا تكون» «قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية إلا بعد تصديق» «الحكومة عليها»

ومن الامتيازات التي لاهضاء مجالس المديريات يكون مندوبي مجلس شورى القوانين ينتخبون من أولئك الاعضاء باعتبار أنهم أغضل من سواهم في النيابة عن الامة

وينعقد مجلس المديرية مرة في كل سنة على الأقل في الميعاد الذي يعين بمقتضى أمر عال يصدر بهذا الخصوص بناء على طلب المدير وتكون جلساته مرية فلا يجوز لاحد الحضور فيها ولا تكون جلساته المداولات قانونية الا اذا حضر في المجلس ثلثا الاعضاء غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازة قانونية

وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وإذا تساوت فرأى الفريق الذى يكون فيه الرئيس هو الراجح ولا يجوز لاحد الاعضاء أن يستنبد غيره في ابداء رأيه ، أما انتخاب أعضاء مجالس المديرية فإنه يكون على مقتضى النصوص الواردة في قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ (المواد ١٧ الى غاية ٣٧) وقد تقدم الكلام عليها في باب قانون الانتخاب

مجالس المديرية بحسب النظام الجديد

ظلت مجالس المديرية سائرة على النظام الموضوع لها منذ سنة ١٨٨٣ الى أن وضع لها قانون آخر بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ وهو منشور في الوقائع المصرية في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩ وقد ترتب على هذا النظام المحدث الفاء البابين الثاني والثالث من القانون النظامي واستبدلما بالباين الثاني والثالث الصادر بهما الامر العالي المشار اليه

وهذا التعديل الجديد أريد به التوسع في اختصاص تلك المجالس والا كثر من عدد اعضائها بأن يكون لكل مركز عضوان وتسهيل اجتماعها وتخويلها سلطة قطعية في مواد الامن والموالد والاسواق والتعليم الأولى وفي وضع ضرائب معينة وغير ذلك مما يساعد على انماء الفكرة النيابية والرقى السامي في انحاء المديرية

فن مقتضى المادة الثانية من القانون الجديد انه يجوز لمجلس

المديرية ان يقرر رسوماً مؤقتة في المديرية لصرفها في منافع عمومية وفي جعلتها للتعليم ، ويجوز له استعمال تلك الرسوم كلها في التعليم . وقراره في وضع هذه الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعياً ما دامت لا تتجاوز خمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية فاذا قررا أكثر من ذلك وجب الحصول على تصديق الحكومة بالنسبة لما زاد

واعلم ان هذه الخمسة في المائة يتكوّن منها مبلغ يستحق الذكر فان مجموع ضرائب الاطيان في القطر كله كان ٥٢٨٠٩٣٤ ر ٤ جنيه في سنة ١٩٠٨ و ١٠٠٥٨١ ر ٥ جنيه في سنة ١٩٠٩ ومقدر بمبلغ ٣٠٠ ر ١١٠ جنيه في سنة ١٩١٠ هذا بصرف النظر عن عوائد التخيّل وقد بلغت ٨٥٢ ر ١٣٩ جنيه في سنة ١٩٠٨ و ١٤١ ر ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٩ ومقدرة بمبلغ ٨٠٠ ر ١٤٠ جنيه في سنة ١٩١٠

فيتضح مما تقدم ان مجموع المبالغ التي تنصرف فيها مجالس المديريات سنوياً سيصل الى ٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه على الأقل وهو مبلغ لا يستهان به

ويجوز للمدير ولكل ناظر من النظار أن يستشير المجالس في كل مسألة

يرى أخذ رأيه فيها

وللمجالس أن يبدي من نفسه للمدير ولكل ناظر من النظار وكذلك

لمجالس النظار رغباته فيما يتعلق بمحاجات المديرية العمومية وعلى الاخص في شؤون الزراعة والري وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم . غير انه لا يجوز للمجالس النظر في المسائل التي تختص بها المجالس

المحلية أو المجالس المحلية المختلطة ولا في تعيين موظفي الحكومة أو
تقلهم ولا في تأديبهم أو رفقهم
والمادة الرابعة تقضي بلزوم أخذ رأي المجلس مقدماً في المشروعات

الآتية : —

أولاً — تغيير حدود المديرية

ثانياً — انشاء أو إلغاء مجلس محلي في دائرة اختصاص المديرية
ثالثاً — انشاء المدارس والمستشفيات الاميرية أو نقلها أو ابطالها

وكذا الجبانات العمومية

رابعاً — مشتري أو بيع أو ابدال أو انشاء أو ترميم المباني والاملاك
الاميرية في المديرية أو تغيير استعمالها

خامساً — سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية أو ابطال ذلك
سادساً — اصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية

في المديرية

سابعاً — تغيير دوائر الاختصاص الادارية والقضائية في المديرية
ثامناً — تغيير حدود البنادر أو القرى أو انشاء قرى جديدة أو إلغاء

قرى هي في المديرية

تاسعاً — انشاء مكك جديد زراعية في المديرية وتعيين اتجاهها
عاشراً — اعطاء الامتيازات لشركات أو لافراد بالمديرية

ويجب الحصول على موافقة المجلس على المشروعات الآتية

قبل تنفيذها : —

(١) اصدار المدير لائحة محلية تسري على المديرية كلها أو على قسم منها ، أو على بنادر أو قرى فيها ، أو تعديل أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية

(ب) سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو ابطال ذلك

(ج) اصدار قرار لبيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية في المديرية

ولا يسري مع ذلك حكم هذه الفقرات الثلاث في حالة الرباء أو غيرها من الاحوال المستعجلة . غير أنه يجب على المدير أن يخبر المجلس بالاسباب التي دعت الى ذلك في أول انعقاده

ويجب أن تعرض أيضاً على المجلس جداول نظارة الاشغال لاخت
رأيه فيها وهي التي تتعلق بانشاء وتطهير الترع والمصارف العمومية وكذلك
في المناوبات فاذا حصل تعديل فيما تقدم وجب اخبار المجلس بالاسباب
التي أدت اليه

ولا يقام بعد الآن مولد أو سوق لم تجر العادة باقامته الا بعد
الترخيص به وموافقة رأي المجلس

ومن حقوق المجلس أن يقرر بمصادقة نظارة الداخلية عدد الحفراء
لكل بندر وتعين درجاتهم ومرتباتهم ومع ذلك يجوز لناظر الداخلية
بعد أخذ رأي المجلس أن يزيد عدد الحفراء في أي جهة اذا رأى ان
حالة الامن تقتضي ذلك

وتعين في كل سنة لجنة من المجلس للفصل نهائياً في الشكاوي من توزيع رسوم الحفر

ومن مقتضى المادة الثامنة أنه لا يجوز انشاء عزبة الا بعد الترخيص العزب
بذلك من المديرية وموافقة المجلس . وله أن يقرر هدم أي عزبة ولو كان مرخصاً بها اذا صارت ملجأً للدوي السيرة السيئة أو مأوى للاشقياء . وله كذلك هدم كل عزبة أنشئت بدون رخصة اذا تعسرت حراستها أو اقضت حراستها مصاريف باهظة . ويشترط في الحالتين المتقدمتين التصديق على قرار الهدم من مجلس النظار

واذا أنشئت عزبة بدون ترخيص جاز لجهة الادارة هدمها قبل اتمام بنائها أو في أثناء ستة أشهر من اتمامها التعليم
أما فيما يخص بالتعليم فقد تقرر في المادة التاسعة ان للمجلس زيادة على ترقية التعليم الأولى - ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية - ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته على الطريقة المينة بعد : -

(١) له أن يقرر انشاء أو امتلاك مدارس في المديرية واتخاذ ما يلزم لادارتها

(ب) له أن يدير مدارس غير التي أنشئت أو امتلكت على الوجه المتقدم بشرط أن يكون تخصيص بنائها مكفولاً على الدوام بالتعليم وأن يشتمل عقد تحويلها الى المجلس على الشروط التي تضمن له ادارتها الفعلية

(ج) للمجلس أن يضع بروجرامات لسير المدارس على اختلاف درجاتها

(د) له أن يضم إليه أربعة أشخاص على الأكثر ممن لهم عناية بشؤون التعليم يحضرون الجلسات على سبيل الشورى

ويكونون بحكم القانون أعضاء في لجنة التعليم متى وجدت
(هـ) له أن يؤلف من أعضائه أو ممن يعنون بأمر التعليم لجاناً يباين كل واحدة منها إدارة مدرسة واحدة أو أكثر

(و) له أن يقبل المال أو العقار الذي يوهب لاستعماله هو أو غلته في شؤون التعليم . وله كذلك أن يقبل الا كتابات لعمل من الاعمال التي يختص بها المجلس في شؤون التعليم

(ز) على المجلس أن يخصص للتعليم الاولى — ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية — سبعين في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم ، والثلاثون في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه

(ح) على المجلس أن يراعى على قدر الامكان كل لائحة تصدر من نظارة المعارف

(ط) وعلى المجلس ابداء رأيه في المسائل التي تعرض عليه في مدة لائحة فاذا ابنى ابداء الرأي أو لم يبد رأيه مطلقاً في تلك المدة جاز للمجلس النظر أن يأمر باجراء العمل بدون انتظار الرأي

تأليف مجالس المديریات وبعض أحكام آخر

عدد الاعضاء
يكون في المجلس نائبان عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما
مندوبو الانتخاب عن بلاد ذلك المركز . ويجب أن يكون النائبان
مقيمين في دائرة المركز ويراعي مع ذلك أن بندر المديرية الذي يكون
له نظام اداري خاص به يعتبر جزءاً من المركز الواقع هو فيه وان كل
مركز لا يزيد عدد مكانه على عشرين ألفاً وكل قسم اداري غير مركز
كلاهما يلحق بأحد المراكز الاخر بقرار من ناظر الداخلية بعد موافقة
مجلس النظار

والمدير هو الرئيس للمجلس فاذا غاب أو منعه من العمل مانع نائب
عنه وكيل المديرية ويكون المدير نائباً عن المجلس في استعمال ماله من
الحقوق وفي اداء ما عليه من الواجبات

شروط
العضوية
لا يجوز انتخاب أحد لمجلس المديرية ما لم يكن حائزاً للشروط الآتية
أولاً — أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة
ثانياً — أن يكون عارفاً القراءة والكتابة

ثالثاً — أن يكون مؤدياً مدة سنتين الى المديرية مال أطيان

بالمركز قدره ٢٥ جنيه مصري على الاقل في

السنة فيما اذا كان حائزاً للشهادة الدراسة العالية

والا يجب أن يكون مقدار المبلغ ٥٠ جنيهاً

مصرياً على الأقل

رابعاً - أن يكون اسمه مدرجا في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات

خامساً - ان لا يكون موظفاً في الحكومة أو ضابطاً في الجيش العامل

ولا يعتبر العمد والمشايخ هنا من موظفي الحكومة كما

نبهنا الى ذلك في صفحة ١١٣

سادساً - ان لا يكون عضواً في مجلس مديرية أخرى

مدة توظف العضو ست سنوات ويخرج أحد نائبي كل مركز مدة العضوية

بالدور كل ثلاث سنوات ويجوز إعادة الانتخاب للخارجين ويجب على

العضو الجديد حلف اليمين

واذا تخلف أحد الاعضاء عن الحضور في ثلاثة أدوار متتالية بدون

عذر مقبول قرر المجلس فصله من العضوية

يجتمع مجلس المديرية في المواعيد التي تقرر في لائحة الاجراءات اجتماعاته

الداخلية فاذا لم تكن هناك لائحة فهو يجتمع كلما دعاه المدير

وللمدير أن يدعو المجلس للاجتماع اجتماعاً فوق العادة في أي وقت

كان . وعليه دعوته أيضاً اذا طلب ذلك كتابةً ثلث الاعضاء على الأقل

ولا يجوز لاحد غير الاعضاء أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه الجلسات

الا بدعوة منه أو من المدير لفائدة المسائل الحاصل البحث فيها . ولكن

لكل ناظر من النظائر أن يندب واحداً أو أكثر من الموظفين للحضور

في جلسات المجلس أو اللجان عند النظر في أمر يتعلق بمصلحته. وللندوب الحق في المداولة بغير أن يكون له رأي معدود ويعتبر المدير - أو وكيله - عضواً في جميع اللجان وله الرئاسة ولا يصح اجتماع المجلس قانوناً الا اذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه . وتصدر القرارات بالأغلبية أما اذا تساوت الآراء فالأرجحية للجانب الذي فيه الرئيس ولكل مجلس أن يضع لآئحته لاجراءاته الداخلية يصدق عليها من الداخلية

يجوز حل مجلس المديرية في أي وقت كان (١) بأمر عال يبين فيه الاسباب التي اقتضت ذلك وحينئذ يجب اجراء الانتخابات الجديدة في الثلاثة الاشهر التالية لتاريخ الحل

٢

مجلس شورى القوانين

يتألف مجلس شورى القوانين من أعضاء مندوبين وأعضاء دائمين وعدد أعضائه كلهم ثلاثون

فالأعضاء الدائمون هم المعينون من قبل الحكومة بأمر عال وقد

تشكيل المجلس

الاعضاء
الدائمون

(١) راجع صفحة (١٣٣) للوقوف على معنى الحل وقائدته

أطلق عليهم وصف « دائمين » لأن مهمتهم مستديمة فلا يزولون إلا بأمر عال وبطلب مجلس النظر بناء على قرار يصدر من مجلس شورى القوانين برأى ثلثي أعضائه على الأقل - وهذا القيد الأخير مهم جداً لأنه يكفل للأعضاء الدائمين حرية في المباحثات فيبدون رأيهم ولو على خلاف ما تراه الحكومة بدون أن يخشوا الضغط منها عليهم وتهديم بالزل . أما عددهم فاربعة عشر

والغرض من تعيين هؤلاء المندوبين من قبل الحكومة إيجاد رجال في المجلس ممن يكونون أكثر دراية وأوفر معرفة من الأعضاء المندوبين عن الأهالي . وفي هذه الطريقة فائدة أخرى وهي إيجاد نواب عن الفئات الصغرى من الأمة المصرية مثل الأقباط والأمرياليين وغيرهم إذ يندر أن يحصلوا من طريق الانتخاب على مندوب من طائفتهم بسبب قلة عددهم

الأعضاء
المندوبون

أما الأعضاء المندوبون وهم الذين يمثلون الأمة فينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات بالكيفية المدونة في قانون الانتخاب وعددهم ستة عشر عضواً واحد عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ينتخبه مجلسها من بين أعضائه بالاقتراع السري ، وواحد عن مدينة القاهرة ينتخبه المندوبون عنها وواحد عن الاسكندرية والمدن المحقة بها وهي دمياط ورشيد والسويس وبور سعيد والاسماعيلية والعريش يختاره الناخبون المندوبون عن هذه المدن السبع

ومهمة الأعضاء المندوبين مؤقتة لست سنوات ولكن يجوز انتخاب

العضو الذي انتهت مدته عدة مرات . واذا انفصل أحدهم من عضوية مجلس المديرية فصل في الحال من مجلس شورى القوانين وينتخب بدله مجلس المديرية الذي انفصل هو منه

أما رئيس مجلس شورى القوانين فيعين بأمر عال من بين الاعضاء الدائمين ويكون له وكيلان احدهما من الاعضاء الدائمين والثاني من الاعضاء المندوبين . ولا يجوز عزل الرئيس ولا الوكيلين الا بالقيد السابق الكلام عليه فيما يخص بعزل الاعضاء الدائمين

الرئيس
والوكيلان

قد علمنا مما سبق ذكره ان أعضاء مجلس شورى القوانين النائين عن الاربعة عشرة مديرية ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات فلا تراعى في حقهم شروط آخر

وقد مرى القانون على هذا الاساس فيما يتعلق بعضو مجلس الشورى النائب عن القاهرة والعضو النائب عن الاسكندرية والمدن الست المحقة بها بمعنى انه يجب أن تتوفر في كل منهما نفس الشروط الواجبة في حق عضو مجلس المديرية وهي المينة في المواد (١٤) وما بعدها من القانون النظامي وغاية ما في الامر ان بعضهم يرى ان خمسة الآلاف القرش الواجب تأديتها سنوياً لا يشترط أن تكون عن أملاك في نفس البلد المقيم به العضو بل يكفي أن تكون مقررة عليه في كل سنة لخزينة الحكومة على الاطلاق . ومن رأي البعض الآخر ان دفع هذا المقدار يتقيد بكونه عن اعيان في نفس المدينة النائب عنها العضو

وقد فات واضع القانون أن ينبه على حلف اليمين بالنسبة للاعضاء الدائمين أسوة بالاعضاء المندوبين

اختصاص
المجلس
بيدي مجلس شورى القوانين رأيه في جميع لوائح الادارة العمومية وفي الميزانية وحساباتها السنوية ^(١) . ويراد باللوائح العمومية الاوامر العالية المختصة بالشؤون العمومية سواء كانت تتعلق بالمصالح الادارية أو بالشؤون القضائية أو بغيرها من الأمور على العموم ومتى عرضت الحكومة المشروعات على المجلس يأخذ هو في بحثها ويعيدها مشفوعة برأيه اما بالموافقة واما بالرفض أو التفتيح الذي يدخل عليها وتبقى الحكومة حرة في التعديل على رأيه أو في رفضه ^(٢) . فاذا رفضت وجب عليها أن

(١) أخذ رأي المجلس في هذه الموضوعات شرط لازم لصحتها بحيث اذا صدر قانون من هذا القبيل بغير استطلاع رأي المجلس فانه يكون باطلاً قانوناً
(٢) من أسهل الاعتراضات أن يقال ما الفائدة اذن من أخذ رأي المجلس

ما دامت الحكومة حرة في نبذه وهو اعتراض وجيه في الظاهر غير ان التأمل لا يلبث أن يرى بعض الفائدة من استشارة المجلس على كل حال بدليل ما يأتي
١ - اضطرار الحكومة لاخذ رأي المجلس يسوقها الى التدقيق والعناية

في وضع القوانين اتقاء لاتقاد عملها وتسفيه آرائها

ب - كثيراً ما أخذت الحكومة بتعديلات المجلس وهو ما يدل على تفوقها بما حاد بالفئة على البلاد ولا عجب فقد قال الامام علي « من استشار فقد شارك الرجال في عقولها »

وهما يكن من الامر فادامت الحكومة والامة كلاهما يريد الخير للبلاد لا عيب على احدهما اذا اتهم امام الآخر وما عليه الا أن يتمثل بقول الشاعر
وجهاً كلنا نرى الى غرض فحبنا ناضل منا ومنضول

تعلن المجلس بالاسباب التي أدت بها الى الرفض بدون أن يكون للمجلس الحق في بحث تلك الاسباب . وكذلك الحال في الميزانية فان ناظر المالية يبعث بها الى المجلس في أول ديسمبر وهو بيدي آراءه بخصوص كل قسم من أقسامها ويميدها الى الناظر المذكور فاما ان ينفذها مع الاخذ بتلك الآراء واما ان يرفض الآراء مبدئاً أسباب الرفض وليس للمجلس أن يعترض على هذه الاسباب . وعلى كل حال تعتمد الميزانية بأمر عال يصدر قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر

ومن المقرر أيضاً أن حسابات عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي أقيمت حساباتها تعرض كذلك على المجلس قبل تقديم الميزانية بأربعة أشهر أي في أول أغسطس على الأكثر

ويجوز للنظار أن يحضروا جلسات مجلس الشورى وحدهم أو يصحبهم كبار الموظفين كما لهم أن يستنبدوا عنهم في الحضور أحد الموظفين المذكورين . وللمجلس أن يطلب منهم حيثئذ الايضاحات التي يرى لزومها عن موضوع المشروعات ووجه تقريرها (١)

ومن حقوق المجلس أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات

(١) حضور النظار هنا حق لهم لا واجب عليهم وهو ما لا شك فيه

بحسب النص لكن الحكومة خولت هيئة المجلس حق استعجواب النظار في ما بين لها السؤال عنه وكان صدور الاقرار بذلك في أواخر سنة ١٩٠٩ بخطاب يشترط فيه شروط الاستعجواب من نحو تقدمه على الجلسة وبيان صيغة السؤال وعدم خروجه عن موضوع البحث الخ

قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية . ومعنى ذلك أنه — وان لم يكن للجلس الحق في وضع القوانين التشريعية من نفسه — يجوز له الفات نظر الحكومة الى لزوم سنّها على ان للحكومة مطلق النظر في اجابة مثل هذا الطلب أو رفضه

هذا ولم يقتصر الشارع على تخويل هذا الحق الاخير هيئة المجلس وحدها بل أقر به أيضاً لكل فرد من الاهالى على وجه الاستقلال فقد جاء في المادة (٢٠) من القانون النظامى على لسان الجناب الخديوى قوله « يجوز لكل مصري أن يقدم لنا عريضة » ومعنى ذلك أنه من الميسور لكل واحد من أفراد الأمة أن يلفت نظر الحكومة بهذه الوساطة الى وضع ما يراه من القوانين النافعة ففقد العريضة يكون حينئذ بمثابة المرشد الأمين لجهة التشريع فيما هو من خير الكافة ولذا يجب ان تكون العرائض عن حقوق وشؤون عمومية ويبعث بهذه العرائض الى رئيس مجلس شورى القوانين لينظر المجلس فيها فيرفضها او يقبلها وفي هذه الحالة الاخيرة يحيلها على الناظر المختص لاجراء ما يلزم عنها واشعار المجلس بما يتم في شأنها أما العرائض المتعلقة بحقوق وشؤون شخصية فانها ترفض حتى كانت من خصائص المحاكم او لم يسبق تقديمها الى جهة الادارة المختصة بها

وليس من اختصاص المجلس المداولة في كل ما تعهدت به الحكومة بمواثيق دولية كقانون التصفية والحراج الذي توديه مصر الى الدولة العلية وبالاختصار ليس للمجلس ان يتذكر في أمر المعاهدات على وجه

الاطلاق لان سلطته محصورة في ابداء الرأي في المسائل الداخلية ليس الا كانت المادة (٢٦) من القانون النظمي تقضي بنصها الاصلى بأن يجتمع مجلس الشورى ست مرات في السنة في أشهر فبراير وابريل ويونيه واغسطس واكتوبر وديسمبر اي انه انعقد مرة في كل شهرين وقد يجتمع في غير هذه المواعيد بمقتضى امر عال يدعوه لذلك. ونقض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المروضة عليه ولكن التعديل الذي ادخل على المادة المذكورة في ٥ يوليه سنة ١٩٠٩ قضى بان يكون اجتماع المجلس بالطريقة الآتية :-

« يلتمس مجلس شورى القوانين في اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر »
 « من كل سنة ويكون دور انعقاده لغاية شهر مايو من السنة الثانية . ويجوز »
 « انعقاده بأمر عال كلما دعت الظروف لاجتماعه وعلى كل حال فان ادوار »
 « الانعقاد العلنية او غير العلنية لا يجوز انفضاضها الا بعد ان يكون »
 « المجلس قد ارسل رأيه للحكومة عن جميع المسائل المروضة عليه »

ولا بد لصحة الاجتماع من حضور ثلثي الاعضاء غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازة قانونية

وتصدر القرارات بالأكثرية المطلقة (مع مراعاة القيد الوارد في حق عزل الرئيس والوكيلين والاعضاء الدائمين)

والجلسات سرية لا يحضرها أحد أجنبي عن هيئة المجلس . ويرى البعض ان جعل الجلسات سرية فيه نظر لان الامة أنابت المجلس عنها فيجب أن يكون لها الحق في حضور الجلسات حتى تراقب قيام متخبيها

بالمهمة المعهودة اليهم . ومن رأي البعض الآخر ان الجلسات السرية
أوفق للنظام وأفيد للعمل لان حضور الجمهور يستدعي ان الاعضاء ربما
اهتموا بتخضير الخطب الطنانة والمقالات الرنانة أكثر من اهتمامهم بمبحث
المشاريع نفسها

وقد بقيت جلسات الشورى سرية الى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ حيث
صدر أمر عال يجعلها علنية عملاً بطلب الرأي العام الذي كثيراً ما كان
قد ألح بذلك على صفحات الجرائد وفي الجلسات النيابية
وكل عمل أو مداولة خارجة عن حدود المجلس تكون باطلة ولا
يعمل بها

ولا يجوز للعضو ان يوكل عنه غيره في حضور الجلسات لانه انما
انتخب مراعاة لصفاته الشخصية وقد يجوز ان هذه الصفات لا تتوفر
في سواه

ويجوز للجناب الحديوي أن يصدر أمراً بانحلال المجلس وتجديد
الانتخاب وهو حق مقرر لرؤساء الحكومات ذات الهيئات النيابية بالمعنى
الصحيح فلا غرابة حينئذ في تخويله رئيس حكومة مصر وهي ليست
نيابية تماماً

أما فائدة الانحلال في الحكومة ذات الدستور النيابي فهو التوفيق
بين السلطة التشريعية أي نواب الأمة والسلطة التنفيذية أي الحكومة
فاذا تنازعتا في أمر واصر كل منهما على رأيه كان القول الفصل للأمة
بأن يحل المجلس وتعاد الانتخابات فاذا كان النواب الحديثون من رأي

الحكومة فقد زال الخلاف وان كانوا على رأى الاعضاء السابقين وجب على الحكومة الامتثال لأبيهم . أما في القطر المصرى فالة الانحلال هذه قد لا تحدث بالمرة اذ ليس للمجلس سلطان على الحكومة حتى تضطر لاتخاذ هذه الطريقة فانه ليس له سوى ابداء آراء شورية والحكومة حرة في العمل بها أو صرف النظر عنها

وبما ان حل المجلس يؤدي الى سقوط الاعضاء المندوبين قبل اتمامهم مدة السنوات الست ويترتب عليه أيضاً تعطيل النظر في الشؤون العمومية قضت المادة (٢٦) بوجوب اقتراحه بكفالتين مراعاة لاهميته . احدهما أن يصدر أمر عال قاضٍ بالحل . وثانيهما أن تعاد الانتخابات وان لا تأخر عن الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الانحلال

أما الاعضاء الدائمون فلا يؤثر فيهم الانحلال بل يبقون في المجلس بهيئته الجديدة (راجع المادتين ٢٦ و ٣١)

وبما ان للمجلس وكيلين فقد يساق الانسان الى الاستعلاء عن عملهما وعن منهما يقوم بوظيفة الوكيل اذا كانا حاضرين هما الاثنان ، فاعلم انه متى كان الرئيس حاضراً فليس من عمل للوكيلين سوى انهما من أعضاء المجلس شأنهما كشأن الباقيين أما اذا كان الرئيس غائباً فيقوم مقامه في وظيفة الرئاسة وفي الاعمال الادارية الوكيل الحاضر فاذا كان الاثنان حاضرين قدم الوكيل المعين من بين الاعضاء الدائمين بناءً على ان اسمه جاء في القانون قبل ذكر الوكيل المعين من المندوبين فقد نص في المادة

(٣٠) : « فالدائمون يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين »
« والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين »

مرتبات
الاعضاء

أما مرتبات أعضاء المجلس الدائمين وفي جملتهم الرئيس والوكيل فهي مائة جنيه سنوياً بصفة مكافأة اذ أنهم في الاغلب اما من موظفي الحكومة أو من أرباب المعاشات وعلى كلتا الحالتين لا يصح لهم الجمع بين ما يتقاضونه من الحكومة ومرتب آخر لان هذا الجمع منهي عنه بمقتضى القوانين المالية . وهناك استثناء للاعضاء الدائمين الذين ليسوا بموظفين ولا من ذوي المعاشات ويكونون من خارج القاهرة فانه يعطى العضو منهم ٣٠٠ جنيه سنوياً . أما الاعضاء المندوبون فانهم يتناولون ٣٠٠ جنيه سنوياً بصفة مصاريف انتقال ما خلا العضو المندوب عن القاهرة فانه لا يتقاضى سوى ١٠٠ جنيه



الجمعية العمومية

تتركب الجمعية العمومية من نظار دواوين الحكومة ومن هيئة
مجلس شورى القوانين بين رئيس ووكيلين وأعضاء ، ومن ستة وأربعين
مندوباً عن المديريات والمحافظات ينصّبون على الوجه الآتي : -

تفكيكها

عدد	عدد
٣ من مديرية البحيرة	٤ من القاهرة
٢ » » القليوبية	٣ » الاسكندرية
٢ » » الجيزة	١ » دمياط
٢ » » بني سويف	١ » رشيد
٢ » » الفيوم	١ » السويس وبورسعيد
٢ » » المنيا	١ » العريش والاسماعيلية
٣ » » اسيوط منهم واحد لبندر اسيوط	٤ » مديرية الغربية منهم واحد لبندر طنطا
٢ » » جرجا	٣ » » المنوفية
٢ » » اسنا (اصوان الآن)	٣ » » الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة
٢ » » قنا	٣ » » الشرقية

فبعض هؤلاء الاعضاء وعددهم ستة وأربعون الى النظار وهم ستة ومجلس شورى القوانين واعضاؤه ثلاثون تكون الجمعية العمومية مؤلفة حينئذٍ من اثنين وعشرين عضواً

ويشترط فيمن ينتخب مندوباً بالجمعية العمومية أن تكون منه ثلاثين شروط
الضوية سنة كاملة على الأقل عارفاً القراءة والكتابة وموالياً منذ خمس سنوات بالأقل في المدينة أو المديرية النائب هو عنها مالا مقررًا على عقار أو أطيان قدره الفا قرش سنوياً ومدرجاً اسمه في دفتر الانتخابات منذ خمس سنين على الأقل

وقد صدر أمر عال في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ مفاده إعفاء المندوبين عن مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والإسماعيلية والعريش والسويس من شرط تأدية المال وهو إعفاء اقتضاه الحال لعدم وجود من يتوفر فيه هذا الشرط في تلك المدن

وعلى الاعضاء المندوبين أن يحلفوا يمين الصدق للجناب الخديوي وحلف اليمين والطاعة للقوانين قبل مباشرتهم لوظائفهم وتكون تأدية اليمين في أول جلسة تمقد

ومدة توظف الاعضاء ست سنوات وتجوز إعادة انتخابهم . ولم الحق في الاستيلاء على مصاريف الانتقال عن كل مرة يحضرون فيها ورئاسة الجمعية العمومية هي لنفس رئيس مجلس شورى القوانين (١)

(١) رئيس هاتين الهيئتين يخاطب رئاسة مجلس النظار في جميع الشؤون باعتبار كونها بمثابة في الجملة للحكومة

اختصاصها

أما من جهة اختصاصها فيختلف باختلاف الموضوعات فمن قراراتها
(١) ما تنقيد به الحكومة ، (٢) ما هو على سبيل المشورة
(١) فالتنقيد به الحكومة هو الاختصاص المبين في المادة (٣٤)
من القانون النظامي التي وضعت في الاصل بالنص الآتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات »
« أو عوائد شخصية في القطر المصري الا بعد مباحثة الجمعية العمومية »
« في ذلك وقرارها عليه »

وقد وقع خلاف في تأويل هذه المادة في سنة ١٨٨٥ وعرض
الامر على اللجنة المختصة التي يناط بها الفصل قطعياً في كل خلاف
يحدث في تأويل معنى أي حكم من أحكام القانون النظامي وهي اللجنة
المختصة عليها في المادة (٥٢) منه وانتهى الحال بأن أقرت اللجنة على
تعبير المادة (٣٤) على الوجه الآتي :

« كل أموال أو رسوم جديدة سواء كانت على اشخاص معينين »
« أو على عقارات أو أعيان معينة بالذات لا يجوز تقريرها في القطر »
« المصري الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فيها وقرارها عليها »

وبالرجوع الى النص الفرنسي للمادة المتولد عنها هذا الخلاف
نراه يقتضي ان الاموال المعبر عنها بمقرورة هي التي لا يجوز ربطها الا بعد
موافقة الجمعية العمومية . وعندني ان الترجمة الصحيحة لتلك المادة هي
الآتية : —

« كل ضريبة جديدة من نوع الاموال المقررة سواء كانت على »
 « الاطيان أو على الاشخاص لا يجوز ربطها في القطر المصري الا بعد »
 « مباحثة الجمعية العمومية فيها واقرارها عليها »

والاموال المقررة يراد بها ما يمكن العلم بمقداره قبل الحصول عليه
 مثل ضرائب الاطيان وعوائد النخيل ، فانه من السهل على المالية وهي
 في أول يناير من كل سنة أن تعرف بوجه التقريب مقدار ذلك مقدماً
 بخلاف الاموال غير المقررة كموائد الجمارك وكالبدل العسكري فانه
 لا يمكن معرفة مقدارها الا بعد الحصول عليها فعلاً

(٢) وما عدا ما تقدم فاختصاص الجمعية فيه شورى فهي تستشار
 فيما يأتي :

(ا) - كل سلفة عمومية أي كل فرض من القروض التي تعقدها
 الحكومة

(ب) - انشاء أو ابطال أي ترعة وأي خط من خطوط السكة
 الحديدية ماراً أيهما في جملة مديريات

(ج) - - فرز عموم اطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

ويجوز للحكومة أن تستشير الجمعية في كل مسألة وفي كل مشروع
 سوى ما ذكر ، وعملاً بهذا النص رأت الحكومة أن تعرض عليها في
 السنة الماضية مشروع اطالة امتياز قنال السويس وصرحت زيادة على

ذلك ان قرارها سيكون قطعياً وفي علم الجميع أنها قررت رفض هذا المشروع

ويجوز للجمعية أن تبدى آراءها ورغباتها من تلقاء نفسها في جميع المواد المتعلقة بالثروة العمومية والامور الادارية والمالية - وعلى الحكومة اذا لم تعول على هذه الآراء والرغبات أن تخطر الجمعية بالاسباب التي دعته الى ذلك ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الاسباب جواز المباحثة فيها وليس للجمعية أن تنظر الا في الامور التي تعرض عليها فكل قرار يصدر منها ويكون خارجاً عن حدودها يعتبر باطلا

يقضي القانون بان تعقد الجمعية مرة بالاقل في كل سنتين بأمر يصدر من الجنب العالي الخديوي ولكن يجوز تأجيل الاجتماع الى وقت آخر كما يجوز صدور الامر بحل الجمعية وفي هذه الحالة تعمل الانتخابات الجديدة في مسافة سنة أشهر

الجلسات

وقد تقدم لنا بيان معنى الحل وفائدته في فصل مجلس شورى القوانين على أن الحل هنا قد تستدعيه الاحوال فيما هو من أحكام المادة (٣٤) لكون الحكومة مقيدة برأي الجمعية العمومية فيما يتعلق بها وجلسات الجمعية مبرية فلا يجوز لاحد الحضور فيها ما لم يكن من اعضائها (١)

(١) أصبحت الجلسات علنية بصور أمر حال تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٠٩

مجلس شورى الحكومة

قد كان هذا المجلس من جملة الأعمال التي رأى اسماعيل باشا القيام بها في زمن اشتداد الازمة المالية عليه وارتباك احوال القطر بسببها فأمل أن تراها أوروبا من قبيل الاصلاحات الدالة على رغبته في عدم الانفراد بالامر والمؤدية الى خير البلاد فتعود للدول الثقة بالقطر المصري فاهتم بانشاء « مجلس شورى الحكومة » على اسلوب يحاكي مجلس شورى الدولة بفرنسا وكان ذلك بأمر صدر في ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩

ولكن من سوء حظ هذا المشروع كونه جاء في الزمن الاخير من عهد اسماعيل حيث أقل نجمه وأخلى من حكم البلاد فعلاً في شهر يونيه من تلك السنة فلم يباشر المجلس عملاً ما

ثم عادت الفكرة الى تأسيسه مجدداً فأنشئ فعلاً في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ أي عقب العمل بالقانون النظامي لأن هذا القانون - وإن أتى على ذكر مجلس شورى الحكومة في جملة الهيئات التي تكلم عنها - لم يبين كيفية تركيبه ولا ماهية اختصاصه بل نص في المادة (٤٦) منه على أن ذلك يبتن في أمر آخر يصدر من الجنب الخديوي وقد صدر بالفعل هذا الامر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ كما تقدم ببيان كيفية تشكيل ذلك المجلس ووظائفه على الوجه الآتي : -

تشكيكه

يتألف مجلس شورى الحكومة من الاعضاء الآتي ذكرهم وهم
أولاً — خمسة أعضاء يعينون بأمر عال بناء على اقتراح مجلس
النظار ويكون تعيينهم الى مدة خمس سنوات ويجوز ابقاؤهم
في وظائفهم الى مدة خمس سنوات اخر الى ما لا نهاية ولا
يجوز عزلهم اثناء مدة توظيفهم الا بأمر عال بناء على طلب
مجلس النظار

ثانياً - المستشار المالي ووكلاء نظارات الحكومة الثمانية ورؤساء
أقلام قضايا الحكومة الثلاثة وأقدم عضو في مصلحة
الاملاك الاميرية وأقدم عضو من مراقبي الدائرة السنية
وأقدم عضو في مصلحة السكة الحديد

ورئاسة مجلس شورى الحكومة من حقوق رئيس مجلس النظار
ويعين ضمن الاعضاء الخمسة وكيلان للمجلس وكاتب مرعام

وينقسم مجلس شورى الحكومة الى دائرتين احدهما دائرة التشريع

اختصاصه

والثانية دائرة الادارة

فمن شؤون دائرة التشريع تحضير وتحرير القوانين والاوامر العالية

واللوائح .

ومن اختصاص دائرة الادارة ابداء الرأي في المسائل التي تعرض

عليها من نظار الحكومة . ويقوم برئاسة كل دائرة أحد الوكيلين

أما كاتب السر العام فعليه ادارة أعمال الاقلام والحضور في الجمعيات

العمومية ورأيه معدود في المداولات ، ويشترك في اشغال وجلسات
كلتا الدائرتين

ومن الواجب أن تعرض على مجلس شورى الحكومة وهو منعقد
بهيئة جمعية عمومية جميع مشروعات القوانين واللوائح ذات المنفعة العمومية
لكي يبحثها قبل عرضها على الجانب الخديوي من أجل التصديق عليها

وتكون المداولات في الجمعية العمومية وفي كل دائرة من الدائرتين
على نظام الاغلبية المطلقة وعند التساوي يكون الرجحان لصوت الرئيس
ولا يكون التثام الجمعية العمومية صحيحاً الا اذا حضرها نصف الاعضاء
زائداً عضواً وليس لكل دائرة الحق في المداولة الا اذا حضرها خمسة
أعضاء على الأقل

ويجوز لنظار دواوين الحكومة الحضور في الجمعية العمومية وفي كل
دائرة من الدائرتين لتقديم ما لديهم من الاقوال بشأن الاعمال الخاصة
بنظاراتهم

ولمجلس شورى الحكومة الحق في أن يدعو رؤساء أقلام المصالح
العمومية أو أي موظف آخر للحضور امام الجمعية العمومية أو لدى احدى
الدائرتين أو امام أي عضو من الاعضاء من أجل الحصول منه على
الاستعلامات الخاصة بالشؤون الجارية المداولة فيها

وكل قرار يصدر من مجلس شورى الحكومة ويكون خارجاً عن
حدود اختصاصه المبين في القانون يكون باطلاً من نفسه

وجد مجلس شورى الحكومة على الوجه المتقدم ولكنه لم يعش طويلاً فقد صدر أمر عال في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤ بإيقافه وتعيين أحد أعضائه في مجلس النظر مستشاراً يناط به مشروعات القوانين والاوامر واللوائح، ولكن هذا الاختصاص أُحيل فيما بعد على اللجنة الاستشارية التشريعية الآتي الكلام عليها

اللجنة الاستشارية التشريعية

انشئت هذه اللجنة في نظارة الحقانية بمقتضى أمر عال تاريخه ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ وقد حصل تعديل في كيفية تأليفها بموجب الاوامر العالية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٦ و ١٠ يونيو سنة ١٩٠١ و ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ وهي تتركب الآن من يأتي ذكرهم وهم :

رئيساً

ناظر الحقانية

تشكيلها

المستشار القضائي
أعضاء لجنة قلم قضايا الحكومة
ناظر مدرسة الحقوق الخديوية

واللجنة الحق على الدوام في استدعاء باقي اعضاء قلم قضايا الحكومة ولناظر الديوان المقدم منه المشروع الحق في تعيين مندوب يحضر عنه في جلسة اللجنة المزمع عرض هذا المشروع فيها

وفي حالة غياب ناظر الحقاية تكون الرئاسة للمستشار القضائي
ووكيل ادارة المحاكم المختلطة بنظارة الحقاية هو الذي يؤدي
وظيفة كاتب السر لهذه اللجنة
وظيفة هذه اللجنة بحث مشروع كل أمر عال أو قرار أو لائحة مما
يتعلق بالادارة العمومية وعملها مقصور على إحكام الشكل التشريعي
للمشروع وعلى جعل نصوصه متلائمة مع باقي قوانين الحكومة

٧

حقوق الأفراد

من المقرر الآن عند جميع الحكومات التمدنة ان للانسان خمسة
حقوق مقدسة لا يمكن الحاكم أن يتعرض لها كيفما تغير نظام الحكومة
وشكلها وتلك الحقوق هي :

أولاً — الحرية الشخصية : بمعنى ان كل شخص حر في افعاله

ما دامت غير مخالفة للقوانين وان لا يعاقب الا بحكم
ثانياً — احترام الملكية : ومؤداه انه لا يمكن حرمان أحد من

أمواله الا بمقتضى القوانين

ثالثاً — المساواة : ومفادها ان جميع الافراد متساوون في الحقوق

والواجبات ولا يمكن ترتيب امتيازات بينهم الا اذا قضت

المنفعة العمومية بذلك

رابعاً - أمن الانسان على نفسه من القبض عليه أو حبسه أو معاقبته ظلماً وهو حق مدرج تحت حكم الحرية الشخصية

خامساً - حق الدفاع عن النفس في حالة الاضطهاد والقسوة
هذه هي الحقوق التي خولها الافراد بحسب نظام الدول الغربية
أما ما يخص بالقطر المصري فليس لدينا قانون خاص يرجع اليه ولكن
بما ان مصر تابعة للدولة العلية فمن اللازم التعويل على القواعد المقررة في
المملكة العثمانية وهي الصادر بها الامر السلطاني المعروف بالحط الشريف
بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩) الذي قرر منع واحترام
هذه الحقوق في الحال والاستقبال وتضمن العهد والميثاق من طرف
الحضرة السلطانية بأن لا يصدر شيء يخالفها وقد وعد السلطان في ذلك
الامر الصادر بكنخاته بأنه سيخلف قسماً بالله العظيم في أودة الحرقة الشريفة
بمضور جميع العلماء والوكلاء على احترام وتأيد تلك الحقوق

هذا وقد أوجب السلطان على والي مصر العمل بمقتضى ذلك
القانون فقد جاء في فرمان ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٥٦ (١٣ فبراير سنة
١٨٤١) الصادر للرحوم محمد علي باشا ما يأتي : « وجميع احكام خطنا »
« الشريف الهايوني الصادر عن كنيخاته وكافة القوانين الادارية الجاري »
« العمل بها وتلك التي سيجري العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية وجميع »
« اليهود المعقودة أو التي مستعد في مستقبل الايام بين بابنا العالي والدول »

« التجارة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضاً »

وقد جاء كذلك في فرمان الصادر له في أول يونيه سنة ١٨٤١ :
 « ان القواعد الموضوعه لامية الاشخاص والاموال وصون الشرف »
 « والعرض الذاتي هي من المبادئ التي قدستها أحكام ونصوص خطنا »
 « الشريف الهايوني الصادر عن كلخانه وكافة المعاهدات المبرمة وتلك »
 « التي ستبرم بين الباب العالي والدول التجارة يقتضي أن تكون جميعها »
 « نافذة بكامل احكامها في ولاية مصر »

وقد تضمنت فرمانات التي صدرت لاسماعيل باشا وتوفيق باشا
 وسمو الخديو عباس باشا وجوب سريان فرمان كلخانه في مصر كما هو سائر
 في جميع الممالك العثمانية

ويؤخذ من مجموع هذه فرمانات ان الحقوق الاساسية الممنوح
 بها الافراد المصريون هي نفس الحقوق المقررة لجميع العثمانيين بمقتضى
 فرمان كلخانه والخط الهايوني التتم له الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦
 وهذه الحقوق خمسة (١) المساواة (٢) الحرية الشخصية
 (٣) احترام الملكية (٤) حرية الاديان والتعليم (٥) احترام المساكن

١ - المساواة

حق المساواة هو أن يكون الناس جميعاً سواء في المعاملة لا فرق

بين غني وقصير مسلم أو غير مسلم . ويتفرع عن هذا الحق أربعة فروع وهي : —

أولاً — المساواة أمام القانون : وهي عبارة عن وجوب النظر في التشريع الى جميع الافراد بمثابة أنهم فئة واحدة تسن لها القوانين على وجه واحد بدون تمييز بين فريق وآخر

ثانياً — المساواة أمام القضاء : وهي تقتضي أن تكون جهات القضاء واحدة لجميع الناس فلا يكون منها جهات ممتازة واستثنائية لفريق مخصوص

ثالثاً — المساواة في التوظيف : ومعنى ذلك أن لجميع افراد الامة الحق في تولي الوظائف والخدمات العمومية متى توفرت فيهم الشروط المطلوبة قانونياً

رابعاً — المساواة في الضرائب : بمعنى أن كل فرد من الافراد يشترك في ادائها بنسبة أملاكه أو ايراده أو حرفته بحسب الاحوال ، وبدون التفاضل الى مركزه في الهيئة الاجتماعية أو لاي اعتبار آخر

وبالرجوع الى نصوص الخطب الشريف المتقدم ذكره نجد أنه اعتمد المساواة في حق جميع رعايا الدولة العلية سواء كانوا أتراكا أو غير أتراك ، مسلمين أو غير مسلمين فانهم يتمتعون جميعاً بنفس الحقوق ولم

الحق في تأمين أرواحهم وأموالهم وحفظ ناموسهم
وقد نهى ذلك الأمر عن أن تذكر في المحررات الديوانية التعديرات
والالفاظ التضمنة تحقير جنس لجنس آخر، كما منع استعمال كل وصف
وتعريض يمس الشرف ويستوجب العار
وبناء على النصوص المذكورة أصبح جميع الرعايا العثمانيين متساوين
في الحقوق لا فرق بين طائفة وأخرى وعلى ذلك فهم : -

- ١ - يعينون في الوظائف الادارية والسياسية كلها بدون تمييز
طبقاً لقواعد مقررّة تسرى على الجميع
- ٢ - يقبلون في المدارس الملكية والعسكرية ما دامت شروط
القبول متوفرة فيهم
- ٣ - يدفعون الخراج كل على قدر اقتداره وأملأه بدون أخذ
زيادة على المقرر من أحداً
- ٤ - يقومون بالخدمة العسكرية على طريقة واحدة فجري على
الجميع أحكام الاعفاء من العسكرية بواسطة تقديم البديل
الشخصي أو النقدي

٢ - الحرية الشخصية

هي ثاني الحقوق الخمسة التي خولها الانسان وقد حدّثها « متين (١) »

(١) هو فيلسوف فرنساوي جليل الشأن ولد في سنة ١٥٣٣ وتوفي في

بقوله : هي المقدرة على فعل كل ما يتعلق بذاتي . كما حدها الحكم « سنيك ^(١) » من قبل . وعرف « منتسكيو ^(٢) » الحرية المدنية بأن لا يجبر المرء على ما لا توجه القوانين

وقد اتفق الكثير من العلماء على تعريف الحرية بكونها مقدرة المرء على فعل ما لا يضر بغيره من الناس ، وفيه نظر من وجهين الاول ان حد الاضرار بالغير منوط بالاحكام الموضوعة على ما بها من الحلال والثاني ان قيد الاضرار بالغير يخرج به الاضرار بالذات وهو مخالف لمقتضى القانون الطبيعي الحقيقي بالاتباع

وقد تدون هذا الحق في الخط الشريف السابق الكلام عليه . السارى على مصر كما تقدم اذ جاء فيه « انه بمقتضى التنظيمات » « الجديدة أصبحت أشخاص الرعايا العثمانيين وأموالهم خاضعة لقوانين » « التمدن والتقدم فلا يمكن حرمان أحدهم مسلماً كان أو غير مسلم من » « حريته أو ممتلكاته الا بمقتضى حكم صحيح صادر من الجهة المختصة » « والا فيوقع العقاب على من خالف ذلك »

وزيادة على ما تقدم نرى الحرية الشخصية مكفولة في القطر المصرى بمقتضى قانون العقوبات فان المادة (٢٤٢) منه نصت على أن « كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو سجنه بدون أمر أحد »

(١) . أحد فلاسفة الرومان ولد في سنة ٣ ومات في سنة ٦٥ ميلادية

(٢) من مشاهير الكتاب السياسيين الفرنسيين ولد في سنة ١٦٨٩

ومات في سنة ١٧٧٦

« الحكماء المختصين بذلك وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين »
« واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة ، يعاقب بالحبس أو بغرامة »
« لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً »

أما اذا حصل القبض من شخص موهماً بواسطة ملبسه أو بمسافى
يده من الاوراق أنه من مستخدمي الحكومة فانه يعاقب بالسجن عملاً
بالمادة (٢٤٤ عقوبات)

ولا بأس بأن نضيف على ما تقدم أن توقيع أي عقوبة يقضي توفر
شرطين: —

الأول — أن يسبق برفع دعوى بناء على طلب النيابة العمومية
الثاني — أن يصدر بالعقوبة حكم من المحكمة المختصة بذلك
(راجع المادتين ٢٠١ تحقيق جنابات)

ومن قبيل المحافظة على الحرية الشخصية المعاهدة التي عقدت بين
مصر وانكلترا في ١٧ اغسطس سنة ١٨٧٧ فانها قضت بمنع تجارة الرقيق
بمصر ومنع بيع الرقيق منها للخارج ومن تشويه الاطفال ، ونصت على
أن من يخالف ذلك يحاكم أمام مجلس عسكري ويحكم عليه بالعقوبات
النصوص عليها في الامر العالى الخاص بذلك

ولما كان نص المعاهدة لا يفيد الا عقاب من يبيع الرقيق فقد
كان وقع شك فيما اذا كان العقاب ينال المشتري أيضاً ولكن هذا الشك
قد زال بعبارة الوفاق الجديد المحررين انكلترا ومصر في سنة ١٨٩٥ لانه
تضمن النص الصريح على وجوب معاقبة البائع والمشتري وكذلك المقايض

وتجارة الرقيق ممنوعة أيضاً في بلاد الدولة العلية بمقتضى أمر صادر

في سنة ١٨٦٣

ومن مقتضى اللوائح المسنونة في بلاد الدولة العلية أن لا يؤذي أحد من الناس وأن تلغى الجزاءات البدنية سواء كان في السجن أو في الخارج فإذا ارتكب أحد شيئاً من ذلك عزل وعوقب بما يوجب قانون العقوبات

أما قانون العقوبات المصري فقد نص في المادة (١١٠) منه على أنه إذا أمر الموظف بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف فإنه يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر فإذا مات المحبى عليه حكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً أي بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

وقد جاء في المادة (١١٣) أن كل موظف استعمل القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً

فيتلخص من هذه النصوص جميعها أن الحرية الشخصية مكفولة في القطر المصري على أحسن الوجوه

٣ - احترام الملكية

الملك هو ثمرة كد الإنسان في عمله سواء بقوته الحسية أو بمواهبه

المنوية والفاية منه استقلال المرء بنفسه حتى يكون غنياً عن الغير ومن ثم
 يرى التلازم بين الملك والحرية فلا عجب بعد ذلك اذا رأينا القوانين في
 كل آن تهتم بأمر المحافظة على الملكية واحترامها حتى يطمئن صاحب
 المال على التمتع بنتيجة مجهوداته في الحياة الدنيا ويشاير على الكد والكسح
 بما ينمي اثره العمومية ويجعله غيوراً على دولته مخلصاً لحكومته
 فراءة لهذه الفوائد الكبرى العائدة على كلتا الهيئتين الحاكمة
 والمحكومة قد تقرر حق احترام الملكية في الخط الشريف السابق ذكره
 اذ جاء فيه ما نصه : —

« وكل انسان يكون مالكا لماله وملكه ومنصرفاً فيهما بكلال »
 « الحرية ولا يمكن أن يتدخل في أموره شخص آخر »

فلا يمكن اذن على حسب هذا النص أن يتعرض أحد أيّا كان
 نفوذه وكيفما كانت سلطته لأموال الآخر الا في الاحوال المبينة في
 القانون

وقد كان من المعتاد في بلاد الدولة العلية انه اذا حكم على أحد
 بسبب جنائية ارتكبها تحرم ورثته من حق الوراثة وتصادر أمواله لجهة
 الحكومة لكن خط كلخانة قد نهى عن ذلك بقوله : —

« واذا فرض ورفعت تهمة على أحد وكان ورثته بريئ الساحة »
 « منها فيبعد مصادرة أمواله لا تحرم ورثته من ارثهم الشرعي »

فالملكية محترمة بهذه الصفة في يد صاحبها وأيدى ورثته ولا يمكن

أن يقتالها أحد البتة . ولا تؤخذ منه بالرغم من ارادته الا اذا كان هناك نص صريح يبيح ذلك

ومن المقرر قانوناً في القطر المصرى أن الملكية لا تزول عن صاحبها بدون اختياره الا في الاحوال الآتية : —

أولاً — اذا كانت الملكية قد انتقلت لغيره بسبب من الاسباب المشروعة قانوناً كالشفعة ومضي المدة

ثانياً — اذا نزع الملكية منه بناء على طلب دائنيه طبقاً للاحوال المبينة في القانون

ثالثاً — اذا اقضى الحال نزع الملكية منه للنافع العمومية هذا ويلاحظ أن نزع الملكية في الحالتين الاخيرتين ليس من قبيل النصب بل انه عمل مفيد مراعاة للصالح العامة القاضية بوجوب استيلاء الدائنين على حقوقهم من المدين الماطل وبوجوب تقديم النفع العام على النفع الخاص فيما يتعلق بنزع الملكية للنفعة العمومية على أن المالك يعرض عن ملكه في هذه الحالة بقيمة ما يساويه حسبما يقدره الخبير

٤ — حرية الاديان والتعليم

(١) حرية الاديان — قضى الخط المايوتى الصادر في ١٨ فبراير

سنة ١٨٥٦ بتأييد حرية الاديان في ممالك الدولة العلية ، وبانه يجب على الحكومة اتخاذ الطرق حتى يتمكن أصحاب كل مذهب من اقامة شعائره بكامل الحرية ، ومما جاء فيه قوله : —

« وبما أن عوائد كل دين ومذهب موجود بمالكنا المحروسة »
 « جارية بالحرية فلا يمنع أى شخص من تبعتها الملوكية من اجراء »
 « رسوم الدين التمسك به ، ولا يؤذى بالنسبة لتمسكه به ، ولا يجبر »
 « أحد على تبديل دينه ومذهبه »

ولا عجب في هذا التسامح فان حرية الاديان مقررة في الواقع من
 عهد ظهور الاسلام فقد ورد في الكتاب العزيز قوله تعالى (لا اكراه في
 الدين) ، (لكم دينكم ولي دين) ، (افأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)
 ومنصوص في الفرمات المذكور على جملة أشياء تستلزمها حرية
 الاديان كبناء الكنائس الجديدة ونظام مالية الاكليروس ونحو ذلك
 مما تدعو اليه اقامة شعائر الدين

ولا يخفى أن الحق الذي منحه غير المسلمين في التقاضي أمام محاكمهم
 الدينية فيما يختص بالاحوال الشخصية هو من فروع هذه الحرية الدينية
 هذا هو الحال في بلاد الدولة العلية ، أما ما يتعلق بحرية الاديان
 في القطر المصري فقد جاء في قانون العقوبات عدة نصوص تفيد حرية
 الاديان — فمن ذلك المادة ١٣٨ فانها تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
 سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً : —

أولاً — كل من شوش على اقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص
 بها أو عطلها بالصف أو التهديد

ثانياً — كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني معدة

لإقامة شعائر دين أو رموز أو أشياء آخر لها حرمة عند
أبناء ملة أو فريق من الناس

ثالثاً - كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها
وتقضي المادة (١٣٨) بتوقيع العقاب السابق يأنه على كل تعدٍ
يقع بالقول أو الإشارة أو الكتابة أو الرسم أو الرمز الخ على أحد الأديان
التي تؤدى شعائرها علناً ، ومن قبيل ذلك : -

أولاً - طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من
الأديان اذا حرف عمداً نص هذا الكتاب تحريفاً
يغير معناه

ثانياً - تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد
السخرية به أو ليتفرج عليه الفير

والترخيص لأهل كل دين بإقامة شعائر دينهم مقيد بما يحفظ النظام
العام وكرامة الحكومة . وقد ورد في قانون العقوبات ما يكفل ذلك فان
المادة (١٦٩) منه تضمنت أنه اذا التقى أحد رؤساء الديانات في أثناء
تأدية وظيفته وفي محفل عمومي مقالة تضمنت قدحاً أو ذمماً في الحكومة
أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الفخيمة الخديوية أو في عمل من
أعمال جهات الادارة العمومية ، أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية
رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين
أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

وبالرجوع الى كتب الحقوق الدستورية في البلاد الاوربية يرى أن معشر الغربيين يقرون لكل انسان بحرية الاعتقاد فيما يميل اليه وفي اتحال الديانة التي يرى تفضيلها على سواها ويعترفون كذلك ان لاجتاج عليه اذا لم يكن له دين بالمره ومبني ذلك عندهم ان العقيدة الدينية أمر من الامور المتعلقة بذات الانسان يتصرف فيها كيف يشاء

(٢) حرية التعليم — هذه الحرية مقررة بموجب فرمان الصادر

في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ المتقدم ذكره فقد جاء فيه ما يأتي : —

« كل طائفة مأذونة باعداد مكاتب أهلية للمعارف والحرف »

« والصنائع وأما طرق التدريس وانتخاب المعلمين تكون تحت ملاحظة »

« مجلس المعارف المعنية أعضاؤه من طرفنا الملوكي »

هذا شأن حرية التعليم في البلاد العثمانية وهي حرة مقيدة — كما رأيت — بوجوب اشراف الحكومة فقد حفظت لنفسها الحق في مراقبة مواد التدريس وكتب التعليم وانتخاب المدرسين وهو احتياط يقتضيه النظر الى مصلحة البلاد فان الغاية المطلوبة من التعليم والتربية واحدة وهي الكمال في نوع الانسان ولذلك نعلم ان افتراقهما في أفراد الامة يعد نقصاً في كالمهم وباعثاً لانحطاط جامعهم فهم الأفراد لا تقوم الامة الا بهم كالكيت لا يقوم الا بالدعائم وهذا هو السبب في جعل المدارس من حقوق الحكومة حتى تذكو بذلك عقول الابناء وتحسن أخلاقهم وطباعهم

هذا واعلم أن من حقوق الحكومة على المدرسة أن تبث في

الابناء الطاعة لقانون الوطن وحبه والتعاون وتشريف العادات والآداب الوطنية وحب مولى البلاد وراعي الامة (راجع كتاب التربية للرحوم حسن توفيق)

فكان المنتظر بعد ذلك أن تراقب الحكومة المصرية معاهد التعليم بما يحفظ مصالح القطر ولكنها في الواقع غير قائمة بهذا الواجب على الرغم من أهميته فاننا نرى كل طائفة تنشئ في البلاد ماشاءت من المدارس ولا نرى نظارة المعارف تراقب أي مدرسة منها لا من حيث مواد التدريس ولا من حيث الكتب واثقاء المدرسين ، أما علة ذلك — على ما يظهر — فهي أن يدها مغلوطة بسبب الامتيازات الاجنبية ولانها لا ترى من العدل قصر الرقابة على المدارس التابعة للطوائف الرعية وعلى ذكر ذلك قول إرت المدارس التابعة لطائفة الاقباط الارثوذكس خاضعة بالفعل لسيطرة نظارة المعارف بمقتضى أمر خاص فيما يتعلق بانتخاب كتب التدريس ومن حيث ملاحظتها والتفتيش عليها

• — احترام المساكن

نقضي الاحكام الشرعية بمراعاة حرمة المساكن عملاً بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلطوا على أهلها) وقد جاء أيضاً في الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام (اذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع) واعلم أن حرية المساكن مقررة نظاماً ايضاً في بلاد الدولة العلية

بحيث لا يمكن الدخول في مسكن أي شخص قاطن في الممالك العثمانية
 الا بناء على أمر مخصوص وفي الاحوال المعينة في القوانين
 وبالرجوع الى القوانين المصرية نراها سارت أيضاً على احترام
 المسكن فان المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه
 (لا يجوز لاحد بغير أمر المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن
 مفتوحاً للعامة ولا مخصصاً لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة
 الضبطية الا في الاحوال المعينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني
 بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل ، أو في حالة
 الحريق أو الفرق)

فاذا كان الدخول هو من موظف اعتماداً على وظيفته كان عقابه
 الحبس أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنهماً (مادة ١١٢ عقوبات) وأما
 اذا كان الدخول هو من أحد الافراد فان عقابه يختلف باختلاف
 الاحوال حسب التفصيل المبين في المواد ٣٢٣ الى ٣٢٧ عقوبات فعليك
 بمراجعتها اذا أردت التوسع

الى هنا تم الكلام على الحقوق الخمسة المقررة للأفراد في القطر
 المصري ولكننا نرى أيضاً ذكر بعض الحقوق الفرعية المعترف بها على وجه
 العموم في البلاد القروية وهي :-

أولاً - حرية الاشتراك

يختلف القصد من الاجتماع فتارة يراد به تأليف هيئة مخصوصة

من أفراد متعددين بنية الاستثمار مما يعرف بالشركات وهي تمتاز بكون الأعضاء أي الشركاء إنما يسعون وراء نفع شخصي وتارة يكون الغرض من تكوين الهيئة السعي في عمل عام المنفعة . والاصل أن تكوين الهيئة على الوجه الأول لا يحتاج الى اذن ما ، بخلاف الحالة الثانية فان التكوين يتوقف على اذن من الحكومة كلما زاد عدد الهيئة على حد معين والحكومة لا تأذن طبعاً الا بعد التحقق من أن هذه الهيئة لا تقصد شيئاً مغايراً للقوانين أو مخالفاً للأداب العمومية

ثانياً — حرية المطبوعات

هذا الحق هو عبارة عن التمكن من نشر الافكار والآراء بواسطة الكتب والجرائد والمجلات والنشرات والاعلانات ونحو ذلك وهو يتقيد بقانون العقوبات أو بقانون خاص أو بالائنين معاً كما هو الحال في القطر المصري

ثالثاً — حرية العمل

ومعنى ذلك أن كل انسان حر في ممارسة العمل الذي يهواه وفي انتخاب المهنة التي يميل اليها فاذا أراد أن يكون مدرساً أو طبيباً أو محامياً كان له ذلك ما دام جائزاً للشروط الواجب توفرها بحسب القوانين واللوائح

رابعاً - حرية الاجتماعات

يراد بالاجتماعات هنا أن ينضم فريق من الناس بعضهم الى بعض بقصد عقد حفلة لكي يلقي فيها شيء من الخطب أو المباحثات والمحاضرات أو لمجرد المظاهرة واعلم أن هذا العمل غير محظور في ذاته الا أنه يلزم المجمعين اخطار السلطة الادارية بالاجتماع لكي تبث ببعض رجالها من أجل السهر على حفظ النظام والوقوف على حقيقة ما يقال وما يعمل

٨

غشوميات على ميزانية الحكومة

من البديهي أنه لا يصلح الحال بغير المال . وان من أهم الأمور في تديز الممالك أن يكون سيرها المالي على وجه الضبط والدقة بحيث يتعين مقدار الدخل وتقدر قيمة الخرج ويوجد التناسب بين الاثنين على قدر ما يصل اليه حد الامكان حذرًا من أن تضطر الدولة الى مد اليد للاقتراض فيؤدى بها الدين الى الخراب والهوان ورحم الله من قال « الذل في ثلاث : الدين ولو درهم ، والبنت ولو مريم ، والسؤال ولو أين الطريق » لذلك سرت الممالك التمدنة على نظام وضع الموازين وقد اتبعت

الحكومة المصرية هذه القاعدة فهي تضع في أواخر كل سنة أفرنيكة ميزانية السنة التالية

وطريقة تحضيرها هي ان كل مصلحة من مصالح الحكومة تضع مشروع الميزانية الخاصة بها ويدرج في هذا المشروع الايراد والمصروف بحسب المنظور

وتقدم هذه المشروعات في أول اكتوبر^(١) وتضمن أوجه الفرق بين الميزانية الحالية والميزانية المقبلة . وتجمع المالية هذه الموازين الفرعية وتختزها أساساً للميزانية العمومية الشاملة لجميع ايرادات ومصروفات الحكومة

واعلم ان هذه الميزانية تطبع سنوياً في مجلد يضم تبين فيه الايرادات والمصروفات ضمن أبواب وفصول وفروع وغير ذلك من البيانات التفصيلية يبدأ فيه بذكر الأمر العالي الصادر باعتماد الميزانية ويشتمل بعد ذلك على مذكرة اللجنة المالية . وقد عمل لها فهرس بحسب المواد وفهرس على الحروف الابجدية تسهيلاً للرجعة

ووضع الميزانية على هذا الوجه حديث العهد في مصر فانه لم يقرر الا منذ سنة ١٨٨٠

ويقوم بوضع الميزانية في نظارة المالية قلم مخصوص يعرف بقلم الموازين

(١) هذا الميعاد هو المحدد للنظارات أما الفروع التابعة لها فان الميعاد يتقدم بحيث ينتهي في ١٥ سبتمبر

أما ميزانية سنة ١٨٨٠ فقد كان وضعها على الوجه الآتي : —

مصرفات	إيرادات
جنيه	جنيه
٤٠٣٣٣٫٠٣ ر (ماعد ا قسط الدين العمومي)	٦٢٢ ر ٥٦١ ر ٨

وفي حالة ما اذا كانت الميزانية الجديدة مشتملة على زيادات مطلوب اضافتها الى المصروفات بناء على رغبة فروع الحكومة يجب أن تبحث فيها اللجنة المالية فاما ان تقرها واما ان ترفضها . ثم تبحث المالية بالميزانية الى مجلس النظار مصحوبة بمذكرة تبين فيها أوجه الفرق بين الميزانية السابقة والميزانية الجديدة فيما يخص بكل من الإيرادات والمصروفات

هذا ومن المعلوم لنا مما سبق ايضاحه ان مجلس النظار يبحث بمشروع الميزانية الى مجلس شورى القوانين لاختذ رأيه فيها على الوجه المتقدم بيانه ثم يصدر الامر المالى باعتمادها فيتجه السير على مقتضاها بحيث لا يصح بعد ذلك صرف أي مبلغ الا اذا كان وارداً فيها . فاذا طرأت ظروف استثنائية تستدعي صرف شيء غير مبين في الميزانية وجب الحصول على الاذن بذلك من اللجنة المالية فاذا وافقت وجب التصديق على قرارها من مجلس النظار

وقد يتنا في الجدول الآتي مصادر الإيرادات وقيمة كل منها
بحسب المربوط في ميزانية سنة ١٩٠٩ وهو

جنيه	جنيه
٤٠.٠٠٠ رسوم متنوعة	٢٠١.٠٠٠ أموال الاطيان
٣٤٢.٠٠٠ إيرادات السكة	٢٣٣.٠٠٠ عوائد الاملاك
الحديد	١.٨٨.٠٠٠ الجمارك
١١٠.٠٠٠ إيرادات التلغرافات	١.٥٧.٠٠٠ الدخائب والتبناك
٢٩.٠٠٠ « البوستة	والسجائر
٩٠.٠٠٠ الارباح الناتجة من	٢٧٠.٠٠٠ رسوم الليمانات
تشغيل النقود	٩٠.٠٠٠ رسوم القنارات
٤٥٠.٠٠٠ إيرادات متنوعة	٤٤.٠٠٠ مصايد الامماك
١٥٠.٠٠٠ ايجارات ومحصلات	٤٥.٠٠٠ التبعة
املاك الميري	٨.٠٠٠ رسوم تمفة المصوغات
٩٤.٠٠٠ مستقطم من ماهيات	٧٠٠.٠٠٠ إيرادات المحاكم المختلطة
المستخدمين	٣٦٠.٠٠٠ « « الاهلية
	٤٥.٠٠٠ « « الشرعية

أما أوجه الصرف في تلك السنة فإليك يأتها ومقدار كل قلم منها :-

جنيه	جنيه
مخصصات ومرتبات ٢٧٩ر٣٧٨	٨٨٠ر٥٦٩ مصاريف عسكرية
العائلة الخديوية	٥٤٠ر٠٠٠ معاشات
وكاينيه (١) الحضرة	٣٧١ر٩٣١ الدين العمومي
النفقة الخديوية	٦٦٥ر٠٤١ ويركومر
٤٠٤ر٦٩٠ مصروفات الادارة	٤٠ر٠٠٠ مصاريف غير منظورة
والتحصيل أـ	٣٣٥ر٠٠٠ عجز ايرادات السودان
النظارات وفروعها	٤ر٠٠٠ تحسين حالة بعض
٣٧ر٤٣٤ر٥٣٢ مصروفات المصالح	الفئات الخارجين عن
ذات الايراد - أي	هيئة العمال
السكة الحديد	٩٥٠ر٠٠٠ مصروفات واعتمادات
والتلغرافات والبوستة	خصوصية

ونرى من المفيد أن نبين هنا مجموع ايرادات ومصروفات الحكومة على حسب الوارد في ميزانية سنوات ١٩٠٧ و ١٩٠٨ و ١٩٠٩

سنة	ايرادات جنيه	مصرفات جنيه	زيادة في الايرادات جنيه
١٩٠٧	١٤٧٤٠.٠٠٠	١٤٢٤٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
١٩٠٨	١٥٠٣٠.٠٠٠	١٤٧٣٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠
١٩٠٩	١٥١٠٠.٠٠٠	١٤٨٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠

وبمقارنة هذه الميزانية بأول ميزانية صدرت في سنة ١٨٨٠ كما
تقدم نرى ان الايرادات أصبحت الآن ضعف ما كانت عليه في تلك
السنة بوجه التقريب

ومن المعلوم ان الميزانية تختلف من حيث الايراد والمصرف باختلاف
الازمان والأحوال . وقد عثرنا على بيان ايرادات الحكومة ومصرفها
عن سنة ١٧٩٨ ميلادية (١٢٠٣ هجرية) فاذا هي كما يأتي : —

الايرادات	المصرفات
جنيه	جنيه
١٦٠.٠٨٦ ر	١٣٧.٥٨٦ ر

فتكون الزيادة في الايراد ٢٢.٥٠٠ جنيه ، ويرى من هذا البيان
أن ايراد الحكومة من نحو مائة سنة وعشر سنوات ميلادية كان جزء
من مائة تقريباً عما هو الآن

٩

الضرائب

يطلب من الحكومة القيام بعدة شؤون عمومية كانشاء الترع
والجسور والمصارف والكبارى والخزانات والسكك الحديدية وكالسكر على
الأمن في خارج البلاد وداخلها بواسطة الجيش والبوليس وتشيد
المدارس على اختلاف أنواعها واقامة المحاكم لتوزيع العدل بين الناس
ونحو ذلك من الاعمال التي تعود بالفائدة على الأمة ، فلكي تتمكن
الحكومة من القيام بهذه المطالب دعت الحالة لوضع الضرائب على الاهالي
تارة على أشخاصهم مباشرة وتارة على أموالهم المنقولة أو الثابتة
والضرائب في القطر المصري عبارة عن أموال على الاطيان وعوائد
على المباني وهي من أهم أبواب الإيرادت وهناك موارد ايراد غيرها سبق
بيانها عند الكلام على الميزانية

وقد راعت الحكومة في فرض الضرائب أربعة مبادئ وهي : —
أولاً — كونها توزع بطريق العدل وبدون أدنى تمييز
ثانياً — وجوب اعلان الممول بقيمة المقرر عليه ليعلم مقدار المطلوب
منه قبل حلوله

ثالثاً — جعل الاستحقاق على أقساط لتسهيل الوفاء مع ملاحظة
مواضع المزروعات وأوان حصيدتها فيما يخص بأموال

الاطيان ومراعاة الاقليم أيضاً ، ولذا نجدتها تختلف في
الوجه البحري عنها في الوجه القبلي وفي بعض المديریات
عن الاخرى في نفس الوجه الواحد

رابعاً — وحدة طريقة التحصيل مع جميع الممولين

هذا وفي حالة تأخر الممول عن اداء الضريبة في ميعادها يجوز
للحكومة بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ان تجبر
وتبيع الثمار والمحصولات والمنقولات والمواشي التي في العقار المقررة
عليه الضريبة فاذا لم يكف الفصل من ثمنها حجز العقار نفسه وبيع .
وهذا كله وفاء للطلوب من الممول لجهة الحكومة لا فرق في ذلك بين
الاهالي والاجانب اذ أن الامر العالي المتقدم ساير على هؤلاء بناء على
انه من القوانين العقارية الواجب خضوع الاجانب لاحكامها عملاً
بالفرمان الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٨٦٧ الذي أجاز لرعايا الدول الاجنبية
تملك العقار في الاقطار العثمانية

وقد سارت الحكومة في تقدير ضرائب الاطيان على معدل الاجرة
فهي تعتبر الايجار أولاً ثم تعين الضريبة بنسبة ٦٤ و ٢٨ ٪ (١) وسرى
الاعتبار على تقسيم اطين القطر الى اثنين وعشرين نوعاً قدرت اجرة أعلى
نوع منها بمبلغ ٥٧٥ قرش فتكون ضريته ١٦٤ قرش وأجرة أحط نوع

ضرائب
الاطيان

(١) هذه النسبة قد قصت الآن في الواقع الى نحو ١٥ ٪ لارتفاع اجرة
الاطيان بسبب التحسينات التي تمت في نظام الري والصرف

بمبلغ ٥٠ قرشاً ضريبته ١٤ قرشاً وقرشاً الضريبة بين كل نوع والآخ
يتراوح بين ٧ و ٨ قروش وهذا كله على حسب الجدول الآتي :-

قيمة الاجرة	قيمة الضريبة	قيمة الاجرة	قيمة الضريبة	قيمة الاجرة	قيمة الضريبة	قيمة الاجرة	قيمة الضريبة
٥٧٥	١٦٤	٤٢٥	١٢٢	٢٧٥	٧٩	١٢٥	٣٩
٥٥٠	١٥٧	٤٠٠	١١٥	٢٥٠	٧٢	١٠٠	٢٩
٥٢٥	١٥٠	٣٧٥	١٠٧	٢٢٥	٦٥	٧٥	٢٢
٥٠٠	١٤٣	٣٥٠	١٠٠	٢٠٠	٥٧	٥٠	١٢
٤٧٥	١٣٦	٣٢٥	٩٣	١٧٥	٥٠		
٤٥٠	١٢٩	٣٠٠	٨٦	١٥٠	٤٣		

وهذه الضرائب قد يزيد بعضها وينقص البعض الآخر بمقدار
قرش واحد في الحالتين حسبما تراه اللجنة المنوطة بتعديل الضرائب
ومن المعلوم ان ضرائب الاطيان من أم دخل الحكومة فهي تبلغ
٢٠١٠٠٠ ر ٥ جنيه في ميزانية سنة ١٩٠٩ المقدرة فيها الإيرادات كلها
بمبلغ ١٥٠٠٠ ر ١٥ جنيه فهي حينئذ أكثر من ثلث الإيرادات

أما عوائد المباني فتقدر باعتبار جزء من اثني عشر جزء من قيمة
الاجرة ويستحق دفعها مقدماً على أربعة أقساط متساوية بين كل منها
والآخر ثلاثة أشهر . وقد قدرت هذه العوائد بمبلغ ٢٣٣٠٠٠ ر جنيه
في ميزانية سنة ١٩٠٩ واعادة النظر في تقدير الاجرة يحصل كل ثماني سنوات

عوائد المباني

عوائد النخيل

أما النخيل فقرر على كل نخلة قرشان ونصف قرش سنوياً لكن هذا المال ينقص الى قرش ونصف قرش بالنسبة لوادي حلفا . ويشرع في تعداد النخيل مرة في كل خمس سنوات . واعلم أن مال النخيل مستقل عن ضريبة الارض المفروسة هي فيها فيجمع بينهما . وقد بلغت عشور النخيل ١٤٠٠٠٠ ر. جنيه على مقتضى حساب سنة ١٩٠٧

وحاصل البيانات المقدمة ان الضرائب على اختلاف أنواعها أصبحت في غاية الانظام ومتتهى الدقة سواء من حيث التقدير ومواعيد الاستحقاق ، فلا تستطيع الحكومة زيادتها بمحض ارادتها ولا ان تطالب بها قبل حلول أجلها وهو نظام عادل لم يكن معروفاً في مصر من قبل فقد مر عليها زمن تنوعت فيه الضرائب وتعددت العوائد مما أدى الى فقر الاهالي وخراب البلاد فمن ذلك المقابلة وعوائد الملح وعوائد الدخولية والعوائد الشخصية وعوائد العربات والدواب وعوائد الاغنام والمز والرسوم المعروفة بالفردة وغير ذلك مما لا يحصى ، ومن حسن حظ البلاد ان انقضى ذلك الزمن ببؤسه وتلاشت تلك الضرائب بعدة أوامر عالية وفي مجملها الامر الصادر في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ حيث فضى وحده بالغاء واحد وثلاثين نوعاً من تلك الضرائب التي كانت عبئاً ثقيلاً على البلاد

الديون المصرية

من المعلوم أن كل حكومة باعتبار كونها شخصاً معنوياً تأخذ حكم الافراد في أملاكها وأموالها فتصرف فيها تصرف الانسان في ملكه والحكومة بهذه المثابة تقوم بمباشرة العقود على اختلاف أنواعها فتبيع وتشتري ، وترهن وترهن ، وتقرض وتقرض ، وتؤجر وتستأجر ، وتمدها فيما يخص بهذه الاعمال تشبه تمهيدات الافراد فاذا أخلت بعقد عقده أو عملت عملاً أضر بالغير كانت ملزمة بتعويض الضرر المترتب على فعلها عملاً بالاحكام القانونية

وللحكومة صفة أخرى وهي الأهم وهي كونها تقوم بمباشرة الشؤون العمومية وتدير أعمال البلاد وهي الوظيفة التي جعلت الحكومة من أجلها وأنشئت بقصد القيام بها ، فلكي تتمكن من تأدية وظيفتها هذه قد فرضت الضرائب والرسوم على الاهالي ولكن يتفق أحياناً ان شؤون البلاد تضطرها الى أن تكون المصروفات أكثر من الإيراد فتحتاج حينئذ الى الاستعراض بواسطة ما يسمى « سلفيات عمومية »

واعلم ان الدين في هذه الصورة يختلف عنه في الصورة الاولى لان الحكومة اذا استندت باعتبار انها كلافراد تكون ملزمة بدفع رأس المال والفوائد في المواعيد المحددة في العقد ، واذا قصرت خاصها الدائن امام الدين الغير المنتظم

المحاكم ، وهي تحكم عليها بما تعهدت به فاذا لم تنفذ الحكم بالرضا نفذه المحضرون عليها قهراً عملاً بالقواعد المقررة في القوانين . والديون المعقودة على هذا الوجه تعرف بالديون السائرة أو الغير المنتظمة

الدين المنتظم

أما في الحالة الثانية فمن المقرر ان ليس على الحكومة لارباب الدين سوى دفع الفوائد . اذ أن رأس المال انما يستوفى بطريق الاستهلاك بصورة تدريجية على حسب رغبة الحكومة وقدر طاقتها وتعرف الديون المترتبة على هذه السلفيات بالديون المنتظمة

ومن المقرر انه لا يجوز للدائنين مقاضاة الحكومة بشأنها امام المحاكم بل من المقرر أيضاً ان لها الحق في ايقاف دفع الفوائد وتأخير الوفاء مؤقتاً ولو لأجل غير مسمى كما لها أن تعلن عن عدم الوفاء بالمرة اذا ألجأتها الاحوال الى ذلك

والديون السائرة الواردة في ميزانية سنة ١٩٠٩ هي الآتي بيانها:—

الديون الغير المنتظمة

جنيه

١ — قسط المقابلة (١) وقدره في السنة ١٥٠,٠٠٠

(١) لما أحس اسماعيل باشا بمخطر الديون وقد بلغت مبلغاً جسيماً فكر في طريقة يتخلص بها من وخامة العاقبة فرأى أن يستعين بأموال الاهالي واستأهلهم لذلك بالامر العالي الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ الذي من مقتضاه ان من يدفع للحكومة مرة واحدة أو بالتدريج في اثنتي عشرة سنة أضعاف الضريبة المقررة على أطيان علاوة على الضريبة السنوية تخفض مقابل ذلك ضريبة أطيانه الى النصف تخفيضاً دائماً فقبل ذلك عدد وافر من الممولين

جنيه

١٥٣٢٩٥

٢ قسط الخزانات وقدره في السنة

٣ قسط السكة الحديد من بور سعيد الى الاسماعيلية وقدره في السنة ٢٣٠١٠

٤ « « « من قنا الى أوصان وقدره في السنة ١٧٥٠٠

٣٤٣٨٠٥

أما الدين المنتظم فنوعان : (١) موحد (٢) ممتاز الديون المنتظمة

(١) فالموحد — يشمل ديون الحكومة التي اقترضت في الدين الموحد

سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ فانها ضمت الى بعضها ووضعت لها قواعد مخصوصة من حيث الارباح ودفعها وطريقة الاستهلاك فأصبحت بذلك واحدة من جهة الحكم

ومعدل ربحه أربعة في المائة وقد رهنّت من أجله إيرادات الجمارك ومديرية الغريبة والمتوفية والبحيرة وأسيوط ما خلا عوائد الملح والدخان البلدي

(٢) والدين الممتاز — هو عبارة عن جزء معلوم من الديون الدين الممتاز

رهنّت لتسديد رأس ماله وفوائده أموال معينة وهي إيرادات السكك

(٤٤٤٩٥٥) ودفعوا فضلاً ١٦٨٤٩٥٤١ جنيه ولكن هذا المبلغ لم يدفع

في الدين بل ذهب كثيره في مهاوي التبذير . ثم جاء قانون التصفية في سنة ١٨٨٠

فألغى نظام المقابلة وتقرر بمقتضاه ان ترد الحكومة في مدة خمسين سنة المبالغ التي

استولت عليها من ذلك الطريق مضافاً اليها فائدة ٤ ٪ بعد ان يخصم من هذه

المبالغ ما ربما يكون مطلوباً للحكومة ، والرد حاصل من طريق خصم أقساط

المقابلة السنوية من الاموال المطلوبة باسم « تمويش المقابلة »

الحديد والتلغرافات ومينا الاسكندرية وقد منح هذا الرهن حاملي
سندات هذا الدين مقابل تساهلهم في معدل الفائدة لانها كانت في
الاصل ٥ ٪ بحسب الشروط فنقصت الى ٣.٥ ٪

الدين المضمون وهناك دين آخر يعرف بالمضمون وهو يبلغ تسعة ملايين ونصف
مليون تقريباً من الجنيهات اقترض في سنة ١٨٨٥ على أثر الحوادث العربية
والثورة السودانية ومعدل فائدته ٣ ٪

أما وصفه بالمضمون فسيببه أن وفاءه مكفول بضمانة الدول الست
الكبرى وهي : المانيا وانكلترا والتمسا وفرنسا وإيطاليا وروسيا ولذا اتخذ
احتياط مخصوص في تسديده بأن يؤخذ في كل سنة مبلغ ٣١٥٠٠٠ جنيه
من الايرادات المخصصة لضمانة الممتاز والموحد لتأدية ذلك الدين

اول الديون واعلم أن مصر لم تعرف الديون الا في زمن سعيد باشا فانه اقترض
في سنة ١٨٦٢ مبلغ ٨٠٠ ٢٩٢ ٣ جنيه انجليزي (أي اربعين مليون
فرنك) بمعدل ٧ ٪ واستأذن في ذلك الباب العالي ورهن للدائنين
ضرائب روضة البحرين مقدرة بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠٠٠ فرنك سنوياً وكان
من المتفق عليه أن الاستهلاك يتم في ثلاثين سنة بطريق القرعة ولم
يسدد من هذا الدين في حياة سعيد باشا سوى جزء يسير بحيث كان
الباقى منه عند وفاته ثلاثة ملايين جنيه

وفي ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ جلس اسماعيل باشا على الاركة الخديوية
وأخذ في الاستدانة بفوائد باهظة لا تنقص عن ٧ ٪ وقد وصلت أحياناً

الى ٩٪ وهذا خلاف مصاريف العمولة والفرق بين القيمة الاسمية
وسعر الاصدار كما سترى
وهذا يبان الديون من عهد بدايتها : — .

اسم الخديوي	السنة	القيمة الاسمية	الفائدة	الميعاد بالسنة	سعر الاصدار
سعيد	١٨٦٢	٣,٢٩٢,٨٠٠ ر	٧	٣٠	٨٣ ر ٥
اسماعيل	١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠ ر	٧	١٥	٩٣
»	١٨٦٥	٣,٣٨٧,٣٠٠ ر	٧	١٥	٩٠
»	١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠ ر	٧	١٠	٩٢
»	١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠ ر	٩	١٥	٩٠
»	١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠ ر	٧	٣٠	٧٥
»	١٨٧٠	٧,١٤٢,٨٦٠ ر	٧	٢٠	٧٥
»	١٨٧٣	٣,٢٠٠,٠٠٠ ر	٧	٣٠	٧٤ ر ٥

ومن هذا يرى ان معظم الدين تكون في عهد الخديو اسماعيل باشا
وقد بلغ الدين في سنة ١٨٨٣ (٩,٦٤٥,٧٠٠ ر) جنيه وكان المال الذي
يدفع سنوياً فائدة واستهلاكاً ٤,٢٦٨,٠٠٠ ر جنيه ثم صدر القرض المضمون
وقدره تسعة ملايين ونصف مليون تقريباً في سنة ١٨٨٥ كما تقدم
وطرأت ظروف أخرى اضطرت الحكومة الى الاستدانة بعد ذلك
لتتمكن من الصرف على أعمال الري ونفقات السكة الحديد والاستبدال

المعاشات بحيث ان مجموع الدين وصل في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ الى ٩٦٤٨٤٠٠٠ جنيه أي مثل ما كان في سنة ١٨٨٣ بوجه التقريب

أسباب الديون أما تورط اسماعيل باشا في الديون فسببه انه كان مغرمًا بالمدينة الاوربية وكان من أممى رغائبه أيضاً على ما يقال أن تستقل البلاد المصرية ويكون ملكاً عليها هي وما يلتحق بها من الاقطار السودانية فأخذ يسعى في تحقيق هذه الاماني من طريق انشاء الترع والجسور والمعابر والقصور والشوارع والمتنزهات والورش والفاوريقات والكبارى والسكك الحديد والمدارس والجيش والقلاع والحصون وقد صرف مصاريف جسيمة أيضاً بسبب قتال السويس وانشاء المحاكم المختلطة يضاف الى ذلك ما قدمه لرجال الدولة العثمانية في سبيل الحصول على الامتيازات التي نالها حسبما تقدم وهذا كله فوق انغماسه في الملاهي واللذات . ولما لم يكن يريد البلاد كافياً لسد أبواب الصرف هذه المتعددة التجأ الى مد يده الى الاستدانة وأخذ في احداث الضرائب والتفنن في أساليب الرسوم والمغارم بحيث تجاوزت حدود الطاقة حتى بلغ ما دفع على الفدان الواحد في بعض السنين ستة جنيهات وقيل اكثر — ومن المعلوم ان هذا المبلغ في ذلك الزمن يساوي ضعفه بل اكثر في الزمن الحاضر

والخلاصة انه لم تمض سنة ١٨٧٦ وبعبارة أخرى لم يمض ١٤ سنة على جلوس اسماعيل باشا الا وقد بلغت الديون مبلغاً يستوقف النظر وهو ٩١٠٠٠٠٠٠٠ قداعى مركز مالية الحكومة وترتب على ذلك ان تدخلت الدول في شؤون البلاد حسبما مرّ

واليك جدول الديون في أول يناير سنة ١٩٠٨ :-

بيان الديون الآن	الباقى منه الآن	قيمتها الاسمية	نوع الدين
	٧,٦٨٢,٦٠٠	٩,٤٢٤,٠٠٠	المضمون بسعر ٣ في المائة
	٣١,١٢٧,٧٨٠	٣١,٥٨١,٢٠٠	المتنازل بسعر ٣ في المائة
	٥٥,٩٧١,٩٦٠	٦٠,٩٥٨,٢٤٠	الموحد بسعر ٤ في المائة
	١,٣١٥,٦٢٠	٨,٥٠٠,٠٠٠	دين الدومين بسعر ٥ في المائة
	٩٦,٠٩٧,٩٦٠		مجموع الدين الى غاية أول يناير سنة ١٩٠٨

تلك كانت آمال اسماعيل باشا ولكن الاقدار جرت على غير
أمانه فحبطت أعماله وانتهى أمره بالتنازل عن الاربعة الخديوية بأمر
الباب العالي بعد اتفاهه مع الدول الكبرى وكان ذلك في سنة ١٨٧٩
وتولى الخديوية بعده المغفور له محمد توفيق باشا

١

السلطة القضائية

سبق لنا في الدروس الماضية ان عرفنا السلطة القضائية بأنها عبارة عن الهيئة القائمة في كل أمة متحضرة بنشر لواء العدل أي انها تناط بتوقيع العقوبات وبفصل المنازعات التي تتولد بين الافراد والحكومة أو بين الافراد وبعضهم ، وقد تمسكنا حينئذ في تقسيم السلطة على المشهور فاعتبرنا انها ثلاث سلطات :-

أقسام السلطة

(١) التشريعية (٢) التنفيذية (٣) القضائية ، ولكن لا بد لنا من القول الآن ان من رأى بعضهم ان السلطة اثنتان فقط وهما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وان السلطة القضائية لم تخرج عن كونها فرعاً من السلطة التنفيذية تقوم هي أيضاً بتنفيذ القوانين في أحوال معينة وعلى وجه مخصوص وهو رأي لا يخلو من الوجهة وله في هذا العصر كثير من الانصار

وهذه السلطة هي التي تحكم بجميع العقوبات من غرامة وجس وسجن وأشغال شاقة واعداد على حسب نوع الجريمة وبمقتضى نص القوانين التي وضعها الشارع

أما السلطة التشريعية فهي التي تفصل في المنازعات التي تقوم بين الناس ويكون مرجع الامر فيها الى القوانين المدنية والتجارية فيتقاضى امامها الجميع من وضع ورفع

وبما ان رجال القضاء حائزون على سلطة واسعة مؤثرة في شرف الانسان ونفسه وماله فقد رأى بعضهم وجوب ان يكون أمر تعيينهم ومستقبلهم بعيداً عن يد أحد الخصوم وبمعنى آخر أن يكون تعيين رجال القضاء لا بأمر الحكومة التي هي من المتقاضين بل بإرادة الامة أي بطريق الانتخاب ولكن طريقة الانتخاب هذه قد جربت في بعض البلاد الأوروبية فلم يكن من ورائها سوى الضرر للأسباب الآتية :-

أولاً - ان الانتخاب وحده لا يضمن كفاءة القاضي ولا استقامته لاحتمال أن يقع على ذي الجاه والنفوذ بدون الثقات للجدارة الفنية فيعدم العدل الذي هو أساس الملك

ثانياً ان هذه الطريقة تكون داعية للقضاة على ارضاء الناحيين أصحاب النفوذ ليتأكدوا من اعادة انتخابهم في المدة المقبلة فيكون أمر تعيينهم في الحقيقة بيد أحد المتقاضين الأكثر ثروة والاعز نفوذاً ولا يخفى ما في ذلك من الضرر

لذلك قد جرت جميع البلاد على تحويل الحق في تعيين القضاة حاكم البلاد (سلطان - ملك - امبراطور - رئيس جمهورية) ولكن خوفاً على استقلال القاضي من تأثير الحكومة فيكون متميزاً لجانها خاصاً لنفوذها قد اتفق علماء القانون والاجتماع على وجوب جعل القضاة غير قابلين للعزل فيزول بهذه الوسطة تخوفهم على مستقبلهم ، على أن البعض يرى ان هذا العلاج غير كاف لضمان استقلال القضاة مادام أمر تقدمهم وترقيهم ييسد الحكومة لان الانسان مدفوع بطبعه الى

التزلف لمن يبداه الامر في رفع شأنه فيخشى أن ينحاز رجال القضاء الى جهة الحكومة سعياً وراء تقدمهم وترقيتهم فدفعاً لهذا الضرر قد أشار بعضهم باتخاذ طريقة وسطى وهي أن تنتقي الحكومة بعض رجال ترى فيهم الدراية والكفاءة للوظائف القضائية وتعرض اسماءهم على الحاكم وهي تنتخب من بينهم من ترام لاثنتين للوظائف الحالية فتعينهم الحكومة حينئذ ، على ان هذه الطريقة ليست خالية أيضاً من العيوب فقد يتفق ان رجال الحاكم يميلون نحواً بنائهم وأقاربهم فينتخبون منهم دون سواهم فتصبح الوظائف القضائية محتكرة لبعض الفئات كما وقع ذلك فعلاً في بعض البلاد الاوروبية فيما مضى من الزمان

أما النظام المتبع الآن في أغلب الحكومات فهو تخويل الحكومة الحق في تعيين القضاة ولكن مع اشتراط عدم قابليتهم للعزل أو النقل من جهة الى أخرى بدون رضاهم

أما في مصر فالحكومة هي التي تعين رجال الحاكم عملاً بالمادة ٣٢ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هـ (١٤ يونيو ١٨٨٢ م) التي نصها « تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموماً والنائب » « العمومي ورؤساء أقلامه ووكلائه يكون بأمر يصدر منا (أي من الجناب » « الخديوي) بناء على طلب ناظر الحقاية وموافقة رأي مجلس النظار » وقد جاء كذلك في المادة الخامسة من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ما ^(٤٩) يوجب عدم قابلية عزل القضاة لكن الحكومة حفظت لنفسها الحق في استبدال من ترى لزوم استبداله من قضاة المحاكم الابتدائية في اثناء السنتين

التاليتين للافتتاح وقد جرت على اطالة الزمن المجيز للزل الى ان صدر في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥ أمر عالٍ قضى بأن قضاة المحاكم الابتدائية يتقنون قابليين للزل الى حين صدور أمر جديد ولم يصدر بعد ذلك سوى الامر العالي نمرة ٥ في سنة ١٩٠٤ وهو قد أبطل عدم قابلية الزل دلالة فيما يخص بقضاة المحاكم الابتدائية اذ جاء فيه قوله (مستشارو محكمة الاستئناف العليا لا يعزلون)

فيتضح مما تقدم ان قضاة محكمة الاستئناف الاهلية هم وحدهم الغير القابلين للزل أما علة ذلك فلأن المعبر في انتقائهم انهم أوسع علماً وأغزر مادة من قضاة المحاكم الابتدائية ولأن محكمة الاستئناف هي المجالس الاخيرة في أم القضايا فرأت الحكومة منحهم ذلك الامتياز

ومع ذلك قد زعم بعض المتشائمين ان عدم قابلية الزل هذه لا تكفي للاستقلال لان المستشارين الوطنيين قابلون للرق في الوظائف الادارية كنصب المحافظ أو المدير بل الوزير فيحشى من انحيازهم الى جهة الحكومة ، ولان المستشارين الاجانب جرت العادة على تعيينهم الى مدة محدودة بخمس سنوات بمعنى ان يبدد الحكومة حق التجديد أو الفسخ ومن ثم يحشى أيضاً من تزلزلهم لجانبها بحكم المصلحة الشخصية

هذا ولا بد لنا هنا من الاعتراف بأن قضاة المحاكم الابتدائية وان كان أمر ترقيةهم وعزلهم بيد الحكومة قد ظهروا في الجملة بمظهر الاستقلال التام وهو ما يستوجب لهم الشكر والاعجاب أما قضاة المحاكم المختلطة فهم جميعاً غير قابلين للزل فنلهم كمثال

قضاة محكمة الاستئناف الاهلية

هذا واعلم أن المادة العاشرة من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٨ مايو سنة ١٨٩٧) تضمنت أن انتخاب « قاضي مصر » يكون منوطاً بالجناب الخديوى ويكون تعيينه حسب القواعد المرعية ، فيستدل من هذا التعبير ومن وقائع الحال ان تعيين « قاضي مصر » إنما يكون بأمر الدولة العثمانية ، ويعين مفتى الديار المصرية بأمر الحضرة الخديوية أيضاً بعد الانتخاب الذى يحصل بواسطة لجنة تؤلف لهذا الغرض بنظارة الحفانية (راجع المادتين ١١ و ١٢ من تلك اللائحة)

ولما كانت السلطة القضائية من الامور الجديرة بعناية الهيئة الحاكمة الخليفة باهتمامها الاهتمام التام وجب أن يراعى معها ما يأتي :-

١ - لا يجوز أن يستثنى أحد من الخاضوع لهذه السلطة بل يجب

أن ينقاد لها كل من كان مقيماً في دائرة نفوذ الحكومة ومن

الاسف أن هذه المزية مفقودة في بلادنا بالنظر للامتيازات

الأجنبية السابق الكلام عليها في الموضوعات الماضية

ب - من الواجب أن يكون نظام السلطة القضائية بسيطاً ملائماً

لعادات البلد وأخلاق الاهالي وأن تكون الجهات القضائية

قريبة للمتقاضين حتى يسهل على الفقير الالتجاء اليها

ج - ينبغي أن يسمح النظام القضائي بالظعن في الاحكام امام

جهة عليا لأن الانسان قابل للخطأ كيفما كان خيراً بمارته
مدققاً في عمله على انه يجب من جهة أخرى ان لا تعدد طرق
التظلم ولذلك اتفقت قوانين معظم البلاد على جعل المحاكم
درجتين فقط فتى صدر الحكم من الدرجة الثانية كان بمثابة
القانون فلا يقبل التبديل ولا التعديل

د — ينبغي أن يكون التقاضي بدون مقابل لان القضاء بين الناس
واجب على الحكومة وهي تقتضي من الاهالي الضرائب
والرسوم من أجل استتباب الامن ونشر لواء العدل ولكن
لما كانت مالية الحكومات لا تساعد على ذلك اضطرت
لفرض الرسوم على المتقاضين انما يحسن أن تكون هذه
الرسوم قليلة حتى ييسر للفقير المطالبة بحقوقه

ومع ذلك لا بد من أن نقول هنا ان قوانين الحكومة تميز
اعفاء الفقير من دفع الرسوم مقدماً اذا ثبت عسره وكان
حقه محتمل الكسب لا فرق في ذلك بين ان يكون حقه
من اختصاص المحاكم الاهلية أو الشرعية أو المختلطة

ه — يجب أن تتوفر فيمن يتولى القضاء العدل والعلم والاستقلال

ونحو ذلك من الفضائل

والسلطة القضائية في القطر المصري مشتتة بل مبعثرة بحالة تستوجب
الاسف فهناك المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمحاكم

القنصلية ومجالس الطوائف الغير الاسلامية من مسيحيين واسرائيليين على اختلاف المذاهب وهناك أيضاً هيئات قضائية يصح التعبير عنها بمحاكم ادارية كلجنة تأديب العمد والمشايخ ولجنة مخالفات الري ولجنة خفر النيل الخ

وستتكم على كل هيئة من الهيئات القضائية في مصر مبتدئين بالمحاكم الاهلية

٢

المحاكم الاهلية

كانت جهات القضاء في القطر المصري واحدة قبل سنة ١٨٥٦ وكانت كلها ترجع الى الشريعة الاسلامية من حيث تشكيلها وأحكامها ولكن منذ السنة المذكورة انشأت الحكومة المصرية في عهد المرحوم سعيد باشا محاكم مميت (مجالس محلية) وكانت تحكم بمقتضى القانون المايوني واستمرت الى أن رأت الحكومة ضرورة السعي في انشاء محاكم مصرية تضارع المحاكم المختلطة التي كانت قد انشئت في القطر المصري منذ سنة ١٨٧٦ من حيث كفاءة رجالها ونظامها بأمل الاستئناء بها فيما بعد عن المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية فأنشأت المحاكم الحالية في سنة ١٨٨٣ بمقتضى أمر عال صدر من المفقور له توفيق باشا خديوم مصر في ١٤ يونيو من تلك السنة وأطلق عليها اسم (المحاكم

انشاؤها

الاهلية) وافتتحت في بلاد الوجه البحري في السنة المذكورة وفي الوجه القبلي في سنة ١٨٨٩ وهي تصدر الاحكام باسم الجناح الحديوي بما ينطبق على القوانين واللوائح والاوامر فاذا لم يجد القاضي نصاً صريحاً لزم ان يحكم بقواعد العدل ويراعي العرف أيضاً في المواد التجارية ونعم هذا النص الاخير فقد قيل ان النصوص محدودة والحوادث ممدودة

وهي تحكم بالعقوبة على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة (١) اختصاصها على وجه العموم من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية وتفصل بين الوطنيين وبعضهم وبين الحكومة في المسائل

(١) الجريمة ثلاثة أنواع وهي الجنايات والجنح والمخالفات

(أ) فالجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :—

الاعدام

الاشغال الشاقة المؤبدة

الاشغال الشاقة المؤقتة

السجن

(ب) والجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :—

الحبس الذي يزيد أقصى مدته على أسبوع

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصري

(ج) والمخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :—

الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع

الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصري

(المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات)

المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمنقول أو بمقار^(١) وسواء كانت الحكومة دائنة أو مدينة بسبب عقد أو بسبب اجراءات ادارية تقع مخالفه للقوانين أو الاوامر العالية (مادة ١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وتحكم أيضاً في المواد التي يخصها بها قانون أو أمر من الأوامر. وليس لها النظر فيما يأتي :-

أولاً — ما يتعلق بالاملاك الاميرية العمومية من حيث الملك

(١) المال في اصطلاح القانون هو كل شيء قابل لحيازة الافراد فالطير مثلاً هي شيء ما دامت في غير حوزة الانسان لكنها متى دخلت في حيازة أصبحت مالا

وتقسم الاموال :-

أولاً — الى منقولة وثابتة فالثابتة هي الحائزة لصفة الاستقرار سواء كان

ذلك من أصل خلقها كالارض والمناجم أو بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يترتها خلل أو تلف كالدار والحمام

ثانياً — الى أهلية وموقوفة فالاهلية هي التي يكون للناس فيها حق الملك

التمام والموقوفة هي المرصدة على جهة بر لا تقطع

ثالثاً — الى مباحة وأميرية فالمباحة هي التي لا مالك لها ويجوز أن تكون

ملكاً لأول واضع يد عليها والاميرية هي الاملاك المخصصة للنافع

العمومية كالطرق والسكك الحديدية والمدن

هذا هو التقسيم الوارد في المواد (١ الى غاية ١٠) من القانون المدني ينه

بطريق الاجياز اكتفاء بالتوسع الذي محله « أصول القوانين » المقرر

للسنة الثالثة من القسم الثاني بمدرسة القضاء الشرعي

(مادة ١٥) والاملاك الاميرية العمومية هي ممتلكات الحكومة المخصصة لمنفعة عامة كالقلاع والحصون أو لاستعمالها استعمالاً عاماً كالترع والطرق

ثانياً — المنازعات المتعلقة بالدين العمومي أو بأعباس ربط الاموال الاميرية ، ذلك لان المسائل الخاصة بالدين العمومي هي مسائل دولية لا تتعلق بالحكومة المصرية وحدها ولان المفروض في ربط الاموال انه مقرر بواسطة الجمعية العمومية النابتة عن الامة (مادة ٣٤ من القانون النظامي)

ثالثاً — المسائل المتعلقة بأصل الوقف ويراد بأصل الوقف كل ما يتوقف عليه صحته كاشتراط أهلية التبرع في الواقف وان يكون الوقف منفرداً وان تكون العين مملوكة للواقف وقت الوقف اما ما لا يتوقف عليه صحة الوقف فليس من أصل الوقف ويكون حينئذ من اختصاص المحاكم الاهلية كدعوى استبصار أعيان الوقف ومطالبة ناظر الوقف بتقديم الحساب ونحو ذلك

رابعاً — مسائل الأئمة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة لارتباطها بالاحوال الشخصية

خامساً — مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية

تفكيها

والحاكم الأهلية درجتان : ابتدائية واستثنائية

والدرجة الاولى تشمل الحاكم الجزئية والحاكم المركزية والحاكم الابتدائية أي الكلية

ويقوم بالقضاء في كل محكمة جزئية قاض يندبه ناظر الحفانية من قضاء المحكمة الابتدائية ويوجد في كل محكمة جزئية واحد أو أكثر من أعضاء النيابة للقيام بوظيفتها وعدد الحاكم الجزئية الآن (٤٤)

أما الحاكم المركزية فيقوم بالقضاء فيها أيضاً قاض يندبه ناظر الحفانية لكن أعمال النيابة لديها محالة على بعض موظفي البوليس أما مقر تلك الحاكم فالمرآكز والاقسام وبلغ عددها (١٠٨)

وتركب كل محكمة ابتدائية من عدة قضاة وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم يجلسون بهيئة محكمة ويجوز ترتيب دائرتين أو أكثر في كل محكمة حسب مقتضيات العمل

ويقوم بوظيفة النيابة العمومية في كل محكمة ابتدائية رئيس نيابة يعاونه عدد من الوكلاء والمساعدين والمعاونين

وعدد الحاكم الابتدائية سبعة مقرها مصر والاسكندرية وطنطا والزقازيق وبني سويف وأسيوط وقنا

فمحكمة مصر تشمل اختصاصها محافظة القاهرة ومديرتي الجيزة والقليوبية وتشمل أيضاً جهة الوجه

ومحكمة الاسكندرية يشمل اختصاصها محافظة الاسكندرية ومديرية

البحيرة

ومحكمة طنطا يشمل اختصاصها مديرتي الغربية والمنوفية

ومحكمة الزقازيق يشمل اختصاصها مديرتي الشرقية والدقهلية ومحافظة

قنال السويس ودمياط والعريش والطور

ومحكمة بني سويف يشمل اختصاصها مديريات بني سويف

والفيوم والمنيا

ومحكمة أسيوط يشمل اختصاصها مديرتي أسيوط وجرجا

ومحكمة قنا يشمل اختصاصها مديرتي قنا واسوان

أما محكمة الاستئناف فواحدة ومقرها القاهرة وكانت الاحكام

تصدر منها في الاصل وهي مركبة من خمسة قضاة (١) ولكنها تصدر منها

الآن وهي مؤلفة من ثلاثة عملاً بالتعديلات التي صدرت فيما بعد

وبمحكمة الاستئناف مقر النائب العمومي عن الحضرة الخديوية لعاونه

في العمل رئيس نيابة الاستئناف وغيره من أعضاء النيابة العمومية

هذا وقد أدخل على القضاء الاهلي نظام حديث صدر به أمر

عال بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ وهو انشاء محاكم الجنايات يمتاز عن

سواه بكون المحكمة تعقد جلساتها في المحكمة الابتدائية التي ارتكبت

الجناية في دائرتها ويكون أحكام هذه المحاكم تصدر بصورة نهائية لا

(١) قضاة محكمتي الاستئناف الاهلية والمختلطة وطنيون وأجانب يطلق

على الواحد منهم اسم مستشار

يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف فالمحاكمة أمامها غير خاضعة حينئذ
لنظام الدرجتين المعتاد

ولم يبق لدينا الآن سوى كلمة نقال عن محكمة النقض والابرام فهي
تؤلف من خمسة من قضاة محكمة الاستئناف يجوز أن يكون أحدهم من
سبق له المشاركة في الحكم المطعون فيه وسيأتي الكلام على اختصاص كل
محكمة من المحاكم الاهلية على اختلاف أنواعها

تقدم لنا بيان اختصاص القضاء الاهلي على العموم أما اختصاص
كل محكمة من المحاكم الاهلية من حيث المواد فسيأتي ذكره على
الوجه الآتي :-

١

﴿ المحكمة الجزئية ﴾

يحكم القاضي الجزئي في المسائل المدنية والتجارية الى غاية ١٠٠٠٠ قرش
فاذا كان المدعى به الف قرش ^{فأقل} وكانت الدعوى عينية عقارية أو كان
المدعى به الف قرش ^{فأقل} وكانت الدعوى شخصية كان حكمه انتهائياً والا
كان قابلاً للاستئناف

اختصاصها
الساكن

وللقاضي الجزئي اختصاص استثنائي يميز له الحكم ابتدائياً الى ما لا
نهاية وفقاً للقيود المبينة في المادة ٢٦ من قانون المرافعات

اختصاصها
الاستثنائي

ومن اختصاصه أيضاً الفصل في الامور المستعجلة ويراد بذلك المواد
التي يخشى عليها من فوات الوقت كتعيين خير لمعاينة آثار هدم أو حريق
أو غرق خشية من زوال المعالم
أما من جهة الاختصاص الجنائي فيحكم القاضي الجزئي في المخالفات
والجناح الا ما أحيل من هذين النوعين على قاضي المحاكم المركزية
الجنائي

٢

﴿ المحاكم المركزية ﴾

انشئت المحاكم المركزية بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٤
فبراير سنة ١٩٠٤ وهو نظام قصد به تيسير أمر المحاكمة على المتهمين
في القضايا البسيطة والامراع في اصدار الاحكام فيها
ويقوم بالقضاء في المحكمة المركزية قاض يندبه لذلك ناظر
الحقانية ويشمل اختصاصه اغلب المخالفات وبعض الجناح وله ما للقاضي
الجزئي من السلطة دون أن يكون له مع ذلك أن يحكم بالجلس الى اكثر
من شهر أو بغرامة تزيد على جنيهين مصريين ثم أطلق هذا القيد نوعاً
فأصبحت مدة الجلسة ثلاثة أشهر والغرامة عشرة جنيهات مصرية
وليعض المحاكم المركزية اختصاص في المواد المدنية التي لا تزيد
قيمتها على العشرين جنيهاً مصرياً

وفي سنة ١٩٠٥ أنشئ في كل من القاهرة والاسكندرية جلسة
الاجتماع

مخصوصة لمحكمة الاحداث يقوم بالعمل فيها أحد قضاة المحكمة الابتدائية ويراد بالاحداث كل من كانت سنهم أزيد من سبع سنوات وأقل من خمس عشرة سنة ذكوراً كانوا أو أنثاء فاذا كانوا متهمين بجنحة أو مخالفة احيوا على تلك الجلسة بخلاف ما لو كانوا متهمين بجناية فيحالون حينئذ على محكمة الجنايات

٣

﴿ المحكمة الابتدائية ﴾

المحكمة الابتدائية هي الاصل فهي تنظر في جميع القضايا المدنية والتجارية الغير الداخلة في اختصاص المحكمة الجزئية والمحكمة المركزية وتفصل بصفة استئنافية في الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية ومن المحاكم المركزية متى كان الاستئناف جائزاً بمقتضى القانون ومن وظائفها أيضاً نظر الطعن في انتخاب أعضاء مجالس المديريات بصفة قطعية حسب المقرر في المادة (٤٤) من قانون الانتخاب

اختصاصها

٤

﴿ محكمة الاستئناف ﴾

تحكم هذه المحكمة بصفة محكمة ثاني درجة في القضايا المدنية والتجارية التي تحكم فيها المحاكم الابتدائية

اختصاصها

ومن وظيفتها أيضاً الحكم في قضايا الطعن في انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية على حسب ما هو مبين في المادة (٤٤) السالفة الذكر وفي استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بالحجر وفي القرارات الصادرة من اللجنة المتوسطة بالفصل في أوجه الطعن الموجه الى دفاتر الانتخاب (مادتي ٨ و ٩ من القانون المذكور)



﴿ محكمة النقض والابرام ﴾

أما محكمة النقض والابرام فالغرض منها المحافظة على نصوص اختصاصها القوانين وتأويلها تأويلاً صحيحاً فهي لا تبحث في الوقائع من جهة الثبوت والنفي بل عملها قانوني محض فاذا وجدت الحكم خالياً من العيب القانوني رفضت طلب النقض والاحكامت بما يقتضيه الحال كما سيذكر بعد ، والاحوال الثلاثة التي تقتضي قبول النقض هي الآتية : —

(١) اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم

مثال ذلك — ان تكون المحكمة قد حكمت بالعقوبة على من سرق من والده مع أن القانون نصّ على عدم عقابه ، وفي هذه الحالة تحكم المحكمة فوراً بالبراءة

(٢) اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار

اثباتها في الحكم — كأن تكون المحكمة قد اجرت حكم القتل

عمداً على القتل خطأ أو العكس أو تكون قد عاقبت من زور ورقة رسمية بعقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجناية التي تنص عليها هذه الجريمة ، فتصدر الحكم بالعقوبة التي تنطبق على الواقعة

(٣) اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم

(مادة ٢٢٩ جنایات) ومن الامثلة على ذلك — كون الشهود لم يحلفوا اليمين أو ان القضاة الذين أصدروا الحكم كان منهم من حكم في القضية ابتدائياً أو كان الحكم خالياً من الاسباب وفي هذه الصورة تحيل الدعوى على محكمة أخرى غير التي حكمت أولاً ومن درجتها

٣

المحاكم المختلطة

تقدم لنا ذكر الامتيازات الاجنبية وكون الاجانب غير خاضعين لقضاء البلاد فاصبحت كل طائفة منهم تابعة لقضاء دولتها أي للحكمة القضائية وقتئذ ان هذه الحال تولدت عن المعاهدات وبمجم العادة وتساهل الحكومة المصرية فكان القناصل يحكمون بين رعاياهم والخائزين للحماية ومن الأسف ان هذا التوسع قد تأيد واصبح قانوناً بموجب اللائحة السعيدية

انشاؤها

المروفة بالأمحة البوليس السعيدية الصادرة في ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٧
فقد جاء في المادة ٥٢ منها ما يأتي :-

« اذا صدرت من اجنبي ذنوب وجنايات وثبت ذلك بالتحقيق
« الابتدائي واستحق عليها القصاص والمجازاة فبحسب طلب مدير الضبطية
« يصير اجراء وقوع تلك المجازاة بالقنصلاتو التابع لها المذنب
« وجاء أيضاً في المادة (٥٥) منها أنه « اذا كان يظهر أن الشخص
« الاجنبي الذى يقع منه الذنب أو الجناية أو المخالفة غير تابع لأحدى
« القنصلات ويتضح بالقياس على ما تقدم أنه خارج عن كل حكومة
« أجنبية فلأمر الضبطية أن يجرى فى حقه مجرى الحكومة المحلية
« بموافقة قوانين البلدة »

فكان اختصاص المحاكم المصرية مقصوراً فى الواقع على النظر فى
الخصومات القائمة بين الاهالى وفى الجرائم التي تقع منهم وكانت القنصليات
مستغرقة للجانب الاعظم من مختلف المنازعات والخلاصة انك كنت
ترى كل قنصلية من القنصليات التي بالقطر المصرى وعددها يناهز
العشرين تحكم بين أفراد مخصوصين وقوانين مخصوصة

فلما تولى المغفور له اسماعيل باشا الحذبو الاسبق فى سنة ١٨٦٣ وجهه
عنايته الى مداواة هذه الفوضى القضائية وأوعز الى وزير خارجيته يومئذ
نوبار باشا أن يسعى فى ايجاد المحاكم المختلطة وهو الحق يقال قد شتم
عن مساعد الجد وبذل المتاعب الكبيرة مدة طويلة الى أن حصل على
رضا الدول بها وكان افتتاحها فى أول يناير سنة ١٨٦٦ ولكنها أنشئت

في الحقيقة على سبيل التجربة فحدد لوجودها أولاً مدة خمس سنوات حتى اذا ظهرت الفائدة منها أطيل أجلها والا رجع الى النظام السابق على وجودها أو عمل بنظام آخر يتفق عليه وكانت المدة الأولى تنتهي في ٣١ يناير سنة ١٨٨١ ولكنها تجددت واستمرت تجددها الى مدد مختلفة وأخيراً صدر أمر عال في ٣٠ يناير ١٩١٠ باطالة أجلها لمدة خمس سنوات

والدول الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة هي المانيا والنمسا والبلجيكا والدنمرك وأسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى واليونان وايطاليا وهولانده والبرتغال وروسيا وأسوج ونروج

واعلم ان المحاكم المختلطة كالمحاكم الاهلية درجتان : ابتدائية واستئنافية فتوجد محكمة ابتدائية بالاسكندرية وواحدة بمصر وأخرى بالمنصورة

ويوجد في كل من مصر والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد محكمة جزئية يقوم بالعمل فيها أحد القضاة الاجانب واختصاصه يضارع في الجملة اختصاص القاضي الجزئي في المحاكم الاهلية وتستأنف الاحكام الصادرة منه عند جواز الاستئناف بمقتضى القانون امام المحكمة الابتدائية التى في دائرتها المحكمة الجزئية الا بعض منازعات مخصوصة فان الاستئناف فيها يرفع امام محكمة الاستئناف العليا بالاسكندرية كما سيأتي ويوجد كذلك في كل محكمة ابتدائية قاض معروف باسم قاضي الامور المستعجلة من وظيفته النظر في الامور التي يخشى عليها من فوات الوقت

وهي التي يفصل فيها قاضي المحكمة الجزئية بحسب النظام الاهلي كما مرّ عند الكلام على المحاكم الاهلية

ومحكمة مصر تشمل اختصاصها محافظة مصر ومديرتي القليوبية والمنوفية (الا بعض بلاد من هذه) والوجه القبلي

ودائرة اختصاص محكمة الاسكندرية تشمل محافظة الاسكندرية ومديرية البحيرة والغربية (ما عدا بعض بلاد من هذه داخلة في اختصاص محكمة مصر ، وما عدا مراكز طلخا وشرين وسمنود فانها محالة على محكمة المنصورة)

ومحكمة المنصورة تشمل اختصاصها مديرتي الدقهلية والشرقية ومراكز طلخا وشرين وسمنود وجهات بور سعيد والاسماعيلية والسويس والعريش وشبه جزيرة سيناء

أما محكمة الاستئناف ففقرها الاسكندرية

وتتركب هذه المحاكم من قضاة وطنيين وقضاة أجناب وتصدر الاحكام باسم الجنبان الخديوي

وتتركب المحكمة الابتدائية في حالة صدور الحكم من خمسة قضاة ثلاثة أجناب واثنين وطنيين

وتصدر الاحكام من محكمة الاستئناف وهي مركبة من ثمانية قضاة خمسة أجناب وثلاثة وطنيون ولكل من هذه المحاكم رئيس شرف تعيينه الحكومة ونائب رئيس تتخبه المحكمة كل سنة من بين قضاتها

الأجانب وهو في الحقيقة الرئيس العامل بخلاف الرئيس الشرف فان عمله مقصور على رئاسة الجمعية العمومية مرة في كل سنة حال انتخاب نائب الرئيس وعلى حضور التشريفات في الاعياد والمواسم صبحية رجال القضاء المختلط ويكون هو في مقدمتهم

ومن وظيفة محكمة الاستئناف ان تنظر كحكمة ثاني درجة في الدعاوي المحكوم فيها من المحاكم الكلية وفي الدعاوي المحكوم فيها من المحاكم الجزئية في مواد وضع اليد واجارة الاعيان الموقوفة وكذلك في الاحكام الصادرة من قاضي الامور المستعجلة

اختصاصها
العادي

ومن اختصاصها أيضاً أن تصادق على لوائح المخالفات التي ترى الحكومة المصرية منها فلا يمكن تنفيذ هاته اللوائح على الاجانب الا بعد الاقرار عليها من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف بعد التحقق من امرين: الاول - كون هذه اللوائح عمومية تسري على جميع سكان القطر بدون استثناء

اختصاصها
التشريعي

والثاني - انها ليست مغايرة لنص المعاهدات والاتفاقات وان احكامها لا تشمل على عقوبات أشد من العقوبات المقررة للمخالفات ، فمحكمة الاستئناف من هذه الوجهة تقوم في الواقع بعمل من اعمال السلطة التشريعية

وبمحكمة الاستئناف مقر النائب العمومي عن الحضرة الحديوية أمام المحاكم المختلطة يعاونه في العمل في كل محكمة من هذه المحاكم عدد من الوكلاء والمساعدين

وتصدر الاحكام في مواد المخالفات من قاض واحد من القضاة
الايجاب
اختصاصها
الجناي

أما في الجنيح فتصدر من محكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة ، اثنين من
الايجاب وواحد وطني ومن اربعة محلفين أجانب اذا كان المتهم اجنبياً
أما اذا كان المتهم وطنياً أو كانت التهمة قائمة على أجانب ووطنيين
فيكون نصف المحلفين وطنيين

وفي الجنايات تصدر الاحكام من محكمة تتركب من ثلاثة مستشارين ،
اثنين من الاجانب وواحد وطني ، ومن اثني عشر محلفاً يكونون من
الايجاب اذا كان المتهم أجنبياً أما اذا كانت التهمة موجهة الى أجانب
ووطنيين فيكون نصف المحلفين من الوطنيين

واللغات المستعملة في المحاكم المختلطة هي العربية والفرنسية والابطالية
والانكليزية والثانية هي الاكثر تداولاً

ويعين جميع القضاة بامر عال وهم غير قابلين للعزل كما تقدم
والاحكام الصادرة من محكمة المخالفات تستأنف أمام محكمة الجنيح
ان كانت صادرة بالجلس

وتستأنف الاحكام الصادرة بصورة ابتدائية من محكمة الجنيح أمام
محكمة الاستئناف

أما أحكام محكمة الجنايات فليست قابلة للاستئناف ولكن يجوز
الطعن فيها هي والاحكام الصادرة من محكمة استئناف الجنيح ومن محكمة
استئناف المخالفات بطريق النقض والابرار بالاوجه السابق بينها عند

الكلام على محكمة النقض والابرار في القضاء الاهلي بوجه التقريب
تخص المحاكم المختلطة بنظر جميع الدعاوي المدنية والتجارية بين
الاجانب والاهالي أو بين الاجانب المختلفي الجنسية ، وتنظر مع ذلك في
جميع المنازعات العينية العقارية ولو كان الخصمان من تبعية واحدة بشرط
أن لا يكونا وطنيين

وكل محكمة ابتدائية تعتبر في الاصل في القضاء فنظر في كل نزاع
ليس بداخل في اختصاص غيرها

واعلم ان الدعاوي التجارية الكلية منفصلة في المحاكم المختلطة عن
الدعاوي المدنية فكلا النوعين ينظر في جلسة مخصوصة وتفصل فيه هيئة
مستقلة بخلاف نظام القضاء الاهلي فانه يجمع الدعاوي المدنية والتجارية
في جلسة واحدة ، وفي حال نظر الدعاوي التجارية الكلية يشترك مع قضاة
المحكمة اثنان من التجار أحدهما أجنبي والآخر وطني لمعاونة الهيئة القضائية
فيما يختص بالاصطلاحات التجارية

وتنظر في الجنيح والجنايات التي تقع بخصوص تنفيذ الاحكام والاوامر
الصادرة منها وكذلك في الجنيح والجنايات التي يرتكبها قضاة ومستخدمو
المحاكم المختلطة حال تأدية وظائفهم وكذا الجرائم التي يرتكبها الغير -
أجنبياً كان أو وطنياً - في حق هؤلاء القضاة والمستخدمين اثناء تأدية
وظائفهم وتنظر في جميع المخالفات التي يرتكبها الاجانب كما تنظر أيضاً في
الجرائم الخاصة بالتفالس

المحاكم القنصلية

يستنتج مما تقدم ان المحاكم القنصلية بعد انشاء المحاكم المختلطة اختصاصها أصبحت مختصة بالنظر في : —

(١) القضايا المدنية والتجارية القائمة بين متخاصمين من جنسية واحدة بشرط أن لا تكون الدعوى عينية عقارية

(٢) الجرائم التي تقع من الاجانب ولم تكن داخلية في اختصاص المحاكم المختلطة

(٣) مسائل الاحوال الشخصية

وتحكم كل قنصلية بمقتضى قانون دولتها وعند جواز استئناف هذه الاحكام يرفع الى المحاكم الاستئنافية بالبلد التابعة له القنصلية

ولا يخفى ان توزيع القضاء على هاته الجهات المتعددة وتجزئته على هذا الوجه مضر بالنظام العام ويحجب بحقوق الحكومة المحلية وفماير القواعد السياسية والمعاملات المتبادلة بين الحكومات وهناك فوق ماتقدم ضرر آخر يمس بكرامة القضاء وهو احتمال تضارب الاحكام فقد يجوز ان فريقاً من الاجانب المختلي الجنسية يتحدون على ارتكاب جريمة واحدة ويحالون على المحاكمة فيكون من احدى القنصلات ان تبرئ المتهم التابع لها اما لعدم الادلة واما لان الجريمة غير معاقب عليها بمقتضى

قانون دولتها ، وترى الثانية ان الفعل جنحة لاجنابة ، وترى الثالثة انه جنابة لاجنحة ، ويكون من رأي الرابعة غير ذلك وهكذا ، أضيف إلى ما تقدم امكان ان يكون بعض هذه الاحكام قطعياً وبعضها قابلاً للاستئناف ونحو ذلك من الفروق التي توجد في النظمات القضائية عند الامم المختلفة لذلك سعت الحكومة مراراً في جعل المحاكم المختلطة ذات اختصاص في المسائل الجنائية بالنسبة لجميع الاجانب وقد دار الاخذ والرد بينها وبين الدول في أوقات متعددة ولكنها لم تنل هذه الامنية الى الآن

٥

المحاكم الشرعية

كانت هذه المحاكم من عهد نشأة الدولة الاسلامية هي المحاكم الوحيدة في البلاد تفصل في المسائل الدينية كما تفصل في مواد القصاص والتعزير وفي المعاملات على اختلاف أنواعها ولكن لما دخلت الدولة العلية في دور جديد مشهور بدور (التنظيمات) وكانت ذلك في سنة ١٨٥٦ اقضى الحال أن تشكل في مصر محاكم جديدة على النسخ الاوربي لتحكم بين الرعايا العثمانيين على اختلاف أديانهم وصارت المحاكم الشرعية منذ ذلك الوقت مقصورةً شأنها على الفصل في مسائل الاحوال الشخصية

انشاؤها

ويبان ذلك ان هذا النظام الحديث الذي دخل في البلاد العثمانية
 النظمين تحسين الطرق الادارية والقضائية الصادر به فرمان الشاهاني
 المؤرخ في سنة ١٨٥٦ سرى بطبيعة الحال على مصر لكونها جزءاً من
 ممالك الدولة العلية فأنشئت بها محاكم بجانب المحاكم الشرعية سميت
 (مجالس محلية) وأخذ التعديل يتوالى عليها الى أن أبدلت بالمحاكم الاهلية
 الموجودة الآن فانفصلت انفصالاً تاماً عن المحاكم الشرعية وبقيت هذه
 في الحقيقة منوطة فقط بنظر الاحوال الشخصية على مقتضى أحكام الشريعة
 الاسلامية واختصاصها هذا مقصور على الرعايا المسلمين أما الرعايا الغير
 المسلمين فلمهم محاكم مخصوصة تحكم في أحوالهم الشخصية المرتبطة بالدين
 وسيأتي الكلام عليها

﴿ تعريف الاحوال الشخصية ﴾

يراد بالاحوال الشخصية كل ما يتعلق بشخص الانسان وذاته
 كالزواج والطلاق والنسب والقصر والرشد والولاية وغير ذلك من الامور
 التي ليس لها مساس بالاموال مباشرة ، هذا هو المراد بالاحوال الشخصية
 أما ما عداها فهي أحوال مدنية أو « معاملات » كما يعبر عنها في كتب
 الفقه الاسلامي

ولما أنشئت المحاكم الاهلية وخولت الحكم في المواد
 الجنائية والمسائل المدنية والتجارية بمقتضى قوانين مخصوصة استثنى من
 اختصاصها أمور مذكورة في المادتين (١٥ و ١٦) من لائحة ترتيب المحاكم

الاهلية ومنها الاحوال الشخصية فان المادة (١٦) المذكورة منعت المحاكم الاهلية من النظر في المسائل المتعلقة بأصل الوقف وفي مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها وفي مسائل الهبة والوصية والموارث وخلافهما يتعلق بالاحوال الشخصية ولا يجوز لها أيضاً أن تول الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها ولا يوجد مثل هذا الاستثناء في الاقطار الاوربية لان جميع الخصومات هناك سواء كانت متعلقة بالمعاملات أو بالاحوال الشخصية تنظرها محاكم واحدة عملاً بقاعدة وحدة القضاء

أما في مصر فنظراً لاختلاف الديانات وتشعب المذاهب قضت الاحوال بتحويل الحكم في مثل هذه المواد محاكم مخصوصة تفضل فيها بمقتضى الاحكام الدينية أو القوانين المالية فاذا كان الخصمان مسلمين مصريين رفع الامر للمحاكم الشرعية وان كانا مسيحيين مصريين فللمجالس البطركية أو امراييليين فللمحاكمات

أما اذا كان الخصمان اجنبيين فيرفع الامر للمحكمة القنصلية التابعين لها فاذا اختلف الخصمان جنسية أو ديناً وجب رفع الامر الى المحكمة التابع لها المدعى عليه

أما اذا كان الخصمان مسلمين وليسوا من رعايا دولة أجنبية بل مشمولين فقط بمجايتها مثل التونسيين^(١) فان النظر في أمور أحوالهم الشخصية

(١) بالاستسلام من قسلاو فرانس بالقاهرة عن النظام المتبع عملاً فيما يتعلق بهذا البحث أخبرني بعض كبار الموظفين هناك أن العمل ليس بمجار على

يكون من اختصاص المحاكم الشرعية والقاعدة العمومية ان هذه المحاكم تحكم فقط فيما يتعلق بأصل وصحة هذه المواد بأن تنظر في صحة الوصية وتام شروطها أو تقرر النفقة أو تحكم بصحة الزوجية ومتى صدر الاعلام أو الحكم بذلك تولد عنه حق مدني يطالب به امام المحاكم النظامية وبعبارة أخرى ان الحقوق المدنية التي تنتج من الاحوال الشخصية هي كسائر الحقوق المدنية داخلة في اختصاص المحاكم النظامية فالفصل في الوصية مثلاً من حيث أهلية الموصى وكونه مات وهو مصرّ على الوصية ونحو ذلك يكون من اختصاص جهة الاحوال الشخصية أما اذا قام نزاع في أمر آخر كأن يدعى الموصى له أن ربح التركة الموصى له به هو ١٠ فدادين ويدعي خصمه ان الموصي انما توفي عن ٣٠ فدناً فيكون الموصى به ٧ فدادين ونصف فدان فقط فان الخصومة حينئذ تكون خارجة عن اختصاص جهة الاحوال الشخصية وداخلة ضمن وظيفة المحاكم الاهلية أما المحاكم الشرعية من حيث تشكيلها وطرق المرافعات ونحو ذلك فرجع الامر في هذا كله اللائحة الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ - ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ واللائحة الصادرة في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ -

وتيرة واحدة سواء كان الامر خاصاً بالجزائريين او بالتونسين فتارة تفصل القضاة في مواد أحوالهم الشخصية وتارة يحيلهم على المحاكم الشرعية الا ان تفصل القضاة يلقب عليها النظر في مسائل التركات لتعلقها بالمال بوجه اشد أما الطلاق والزواج والمهر فنترك الفصل فيه للمحاكم الشرعية

٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ (١) وقد رأينا تلخيص اللائحة الأولى على الوجه الآتي :-

٦

﴿ لائحة ٩ رجب سنة ١٢٩٧ - ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ ﴾

تقضي المادتان (٤ و ٥) بأن أعضاء المحاكم الشرعية يعينون بأمر الحضرة الخديوية بمعنى أن الجتاب الخديوي يعين قاضي افندي العاصمة حسب القواعد المرعية أي بعد الاتفاق مع الدولة العثمانية ويعين باقي الاعضاء بعد انتخابهم بواسطة لجنة مركبة من قاضي افندي العاصمة وشيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الحنفية ويحضرها أيضاً سعادة ناظر الحفانية

تشكيل المحاكم
الشرعية

ويوجد بجانب المحاكم الشرعية بجميع الجهات مفتون شرعيون يستعين بالقضاة بأرائهم في المسائل الشرعية أما في مصر فيكون الافتاء من مفتي الديار المصرية وعليه أيضاً الافتاء في الأحوال التي لم تقتنع فيها القضاة بأراء المفتين في الجهات وبمقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل (مادة - ٢٢)

تختص المحاكم الشرعية بالنظر والحكم في جميع المواد الشرعية ومنها المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية وما يتفرع عن ذلك ويلحق (١) أما اللائحة الجديدة الصادرة أخيراً فسأضح لها شرحاً مستقلاً بإذن الله

اختصاصها

به وكذلك مواد القتل أما تكون رؤية مواد القتل المذكورة بمحككتي مصر والاسكندرية ومحاكم المديرية والمحافظات بعد الاحالة عليها من المجالس النظامية

ومن وظيفة هذه المحاكم أيضاً كتابة السندات الشرعية بجميع ما يصدر بها من العقود والاشهادات ونحوها (مادة - ٥٣)

ومن مقتضى (المادة - ٥٣) أيضاً ان المحاكم الشرعية لا تزال مختصة كما في السابق بنظر جميع المواد لافرق بين ان تكون من الاحوال الشخصية أو الغير الشخصية ويلزم على ذلك ان المحاكم الاهلية التي انشئت في سنة ١٨٨٣ أي بعد لائحة ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ إنما اختصت ببعضها مع بقاء اختصاص المحاكم الشرعية كما كان غير ان هذا الاختصاص العام ما هو اللفظي نظري ، اذ الواقع انه من يوم تأسيس المحاكم النظامية صدرت منشورات للمحاكم الشرعية بالامتناع من النظر فيما هو داخل في اختصاص هذه المحاكم النظامية بموجب لوائحها واحالة كل ما يعرض عليها مما هو متعلق بها على تلك المحاكم

والخلاصة ان المحاكم الشرعية اصبحت في الواقع منذ سنة ١٨٨٣ مختصة فقط بالنظر في الاحوال الشخصية

وتصدر الاحكام طبقاً لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة (مادة - ١٥٤) ويكون صدورها من قاض واحد الا في مصر والاسكندرية فانها تصدر من المجلس الشرعي وهو مركب من اثنين من العلماء عضوين ومن القاضي رئيساً (مادة - ٢٣)

ولا تنتظر هذه المحاكم في نصب الاوصياء والقوام وعزله ومساائل
ثبوت الرشد لان يدعيه الا بعد اطلاع المجلس الحسيني ومكاتبتها (مادة - ٥٧)
وترفع الدعوى امام المحكمة الموجود في دائرتها ارباب الخصومة حتى
لو كان محل اقامتهم بجهة أخرى (مادة - ٦٢) فاذا كانوا بدوا اثر مختلفة
فالعبرة بمحل اقامة المدعي عليه فاذا تعدد المدعي عليهم رفعت الدعوى
امام المحكمة المقيم في دائرتها احدثهم (مادة - ٦٣)

ويوجد في كل محكمة شرعية عددا من الموظفين تباشر المحكمة بواسطتهم
تحرير جميع بيع المقارنات وعقود الرهن وكتب الوقف والوصية بمقارنات
الغ (مواد - ٥٥ و ٥٨ و ٥٩)

طرق الطمن

ويجوز التظلم من احكام المحاكم الشرعية غير محكمة مصر والاسكندرية
فما يكون مختصا بالخطأ في الاحكام الشرعية امام المجلس الشرعي بمحكمة
مصر ، فاذا حصل اشتباه فيما صدر من المجلس المذكور أو تشكك يحال
النظر في ذلك على حضرة شيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الحنفية وما
يختص بالخطأ في الاحكام الصادرة من المحكمتين المذكورتين ينظر فيه
بمعرفة حضرة شيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الحنفية ومن يقتضي
مشاركته في ذلك ان ربي لزوم المشاركة لنظارة الحفانية ويرفع التظلم
لتلك النظارة (مادة - ٣)

وعلى شيخ الجامع الازهر ان يعين في كل قسم من أقسام القاهرة
العدد الكافي من المأذونين لمباشرة عقود النكاح وتسجيلها هي وأوراق
الطلاق في دفاتر رسمية على وجه مخصوص (مواد ١٦٣ - ١٧١)

المأذونون

أما المأذونون بأقسام الاسكندرية ونواحي سائر المحافظات فيعينون
بمعرفة المحافظ بمساعدة علماء يهدبون لهذا الغرض ، ويسين مأذونونواحي
المديريات بواسطة القاضي بعد انتخابهم بمعرفة العمدة والمشايخ (المادتين -
١٦٠ و ١٦١)

ويشترط في المسأذون ان يكون من أهل العلم العارفين بأحكام
النكاح الشرعية بحسب ما تقتضيه الحال في كل جهة من اللزوم والاهمية
(مادة - ١٥٩)

اما عدد المأذونين فيكون في القاهرة بالمقدار الذي يراه شيخ الجامع
الازهر وفي الاسكندرية وما يماثلها من الثغور حسبما يرى المحافظ وفي سائر
الجهات تكون العبرة برأى القاضي

وللمأذونين رسم مقرر لظهير قيامهم بهذا العمل
هذا ما رأينا تلخيصه من لائحة ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يولية
سنة ١٨٨٠) اكتفاء بالتوسع في الكلام على لائحة ٢٥ ذي الحجة
سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) المعدلة لها تعديلا عاما

V

﴿ لائحة ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ - ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ﴾

من مقتضى هذه اللائحة ان المحاكم الشرعية ثلاثة أنواع : -
أولاً - محاكم المراكز

ثانياً - محاكم المديرية والمحافظات

ثالثاً - المحكمة العليا بمحكمة مصر

تشكيلها

ويقوم بالقضاء في كل محكمة من محاكم المراكز قاض واحد .
وتتألف محكمة مصر من قاضي مصر ومن خمسة أعضاء وتصدر
الاحكام من ثلاثة منهم أحدهم القاضي وهو الرئيس
وتتألف محكمة الاسكندرية من القاضي ومن ثلاثة أعضاء أحدهم
مفتي الثغر وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم أحدهم القاضي وهو الرئيس
ولا توجد محكمة باسم محكمة محافظة الا في مصر والاسكندرية فلا
يوجد منها في بورسعيد ولا في دمياط ولا في السويس
وتتألف كل محكمة من محاكم المديرية ومحكمة دمياط من قاض
وعضوين أحدهما مفتي الجهة وتصدر الاحكام من الثلاثة ويكون القاضي
رئيساً

وتتشكل بمحكمة مصر محكمة عليا مؤلفة من خمسة وهم قاضي مصر
رئيساً وأربعة أعضاء يعينون بأمر الحضرة الخديوية بناء على طلب ناظر
الحقانية

اختصاصها

أما من جهة الاختصاص فقد نص في اللائحة على ان محاكم المراكز
تتحكم في المواد المتعلقة بالنكاح والمهر والجهاز والحضانة وتنقل الأم بالصغير
من بلد الى بلد والصلح بين الزوجين وحفظ الولد عند محرمه والطلاق
والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بأسبابها الشرعية حسب المقرر في
المذهب وتقدر النفقات ومنها نفقة الاقارب والتوكيل بين الزوجين

وثبوت النسب ونحو ذلك مما يتعلق بأمور الزوجية وذلك في غير الوقف مطلقاً وفي غير الارث الذي تزيد قيمة التركة فيه على خمسة وعشرين جنيهاً أما الجهات البعيدة مثل سيوه والعريش والقصر والواحات الثلاث فحكما تنظر في تلك المواد المتقدمة وفيما هو من اختصاص المجالس الشرعية أما المجالس الشرعية (أي محاكم المديريات والمحافظات) فتتنظر فيما يأتي :-

- (أ) في المواد الغير الداخلة في اختصاص محاكم المراكز
- (ب) في الدفوع المقدمة في أحكام مجالس المراكز ويستثنى من ذلك الاحكام الصادرة من محاكم سيوه والعريش والقصر والواحات الثلاث فلا يجوز الطعن فيها الا بطريق المعارضة
- (ج) يجوز لكل من رؤساء المجالس الشرعية أن يحكم بمفرده في المواد التي من اختصاص محاكم المراكز وذلك في المدينة التي بها مقر المحكمة وفي الجهات الداخلة في دائرة مجلسه الشرعي أو في دائرة إحدى المحاكم التابعة له ويجوز له أن يندب لهذا العمل أحد أعضاء محكمته

وتنظر المحكمة العليا في الدفوع المقدمة في الاحكام الصادرة من المجالس الشرعية غير التي تكون صادرة من هذه المجالس فيما يختص بالدفوع المقدمة لها في أحكام محاكم المراكز (راجع المواد ١١ الى ٢٠ من ديكريته ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ المعدلة بقانون سنة ١٩٠٧ نمرة ٣)

ملحوظات

(١) من حقوق كل محكمة من المحاكم الشرعية كتابة حجج العقارات والاطيان ومباشرة الاشهادات والعقود ونحوها أيًا كان موضوعها على مقتضى الاوامر العالية واللوائح المعمول بها الآن ما لم يخالفها نص صريح في هذه اللائحة (مادة - ١٠١)

(٢) القضاة مبنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعي من المرافعة وعدم العذر الشرعي في اقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كله مع الانكار للحق في تلك المدة (مادة - ٩٦)

(٣) كل حكم يصدر من الاحكام الشرعية بثبوت حق أو نفيه يحرر به اعلام شرعي بناء على طلب صاحب الشأن فيه ولا يكتفي بتحرير افادات في ذلك ما لم يقتض الحال تحرير افادات بمضمون ما حصل لدى القاضي لجهات الادارة (راجع المادة ١٣ من لائحة سنة ١٢٩٧)

وترفع الدعوى امام المحكمة المقيم في دائرتها المدعى عليه فاذا وجد في الخصومة الواحدة عدة مدعى عليهم وكان صالحهم واحداً وعمل اقامتهم

مختلفاً كان المدعي مخيراً في رفع الدعوى أمام المحكمة المقيم في دائرتها أحدهم
أما القضايا المختصة باثبات الوصية والايضاء والوقف والارث
(فاعدا مسائل الارث الذي لا تزيد قيمته على ٢٥ جنيه مصري) فهي
من اختصاص المجلس الشرعي الذي في دائرته موطن الموصى أو الواقف
الا في حالة الصعوبة بسبب بعد مركز المحكمة في هذه الحالة ترفع هذه
القضايا أمام محكمة أخرى باذن من ناظر الحفائية

أما الدعوى التي تقام على ناظر الوقف أو على وكيله بخصوص
الاعيان الموقوفة فللمدعي الخيار في رفعها أمام المجلس الشرعي التابع له
موطن المدعى عليه أو أمام المجلس الشرعي الذي في دائرته الاعيان
الموقوفة كلها أو بعضها (راجع المواد - ٢١ الى ٢٣)

﴿ الحكم وما يتعلق به ﴾

الحكم هو عبارة عن حكم القاضي نقطة من نقط النزاع وينقسم الحكم
الحكم الى : —

أولاً — حضورى ، وغيايى : فالحضورى هو الصادر في مواجهة
الطرفين حقيقة كان أو اعتباراً بحيث لا يجوز لاحدهما الطعن
فيه بطريق المعارضة ، أما الغيايى فهو الصادر في غير
مواجهة أحد الخصوم فيجوز له الطعن فيه بطريق المعارضة
ثانياً — ابتدائي ، وانتهائي : فالاول هو الذي يكون استئنافه جائزاً

بخلاف الاول

ثالثاً - قطعي ، وغير قطعي : فالقطعي هو ما فصل في الدعوى بصورة نهائية بالنسبة للحكمة التي أصدرته كما لو جاء الحكم قاضياً للدعي بما طلبه أو برفض دعواه ، أما الغير القطعي فهو الذي يصدر بقصد تهئية الفصل في المنازعة كما لو كان صادراً بسماع الينة أو بندب خير أو بانتقال القاضي لموطن النزاع لكشف الحقيقة بنفسه

ويصدر القاضي حكمه بحضور الطرفين بمجرد ثبوت الدعوى لديه بالطرق الشرعية المتقدم الكلام عليها وهي : الافرار والينة والنكول عن الحلف (مادتي - ٦٨ و ٢٤)

ومن مصلحة الخصوم أن يصدر الحكم فوراً عقب المرافعة حتى لا يتكلفوا مشقة الحضور ثانية لسماعه ولكن هذه الغاية لا تدرك الا اذا كانت المنازعة بسيطة أما اذا كانت متشعبة الأطراف فان الفصل فيها يقتضي زمناً ما فاذا رأى القاضي تأجيل الحكم أياً كان نوعه وجب عليه أن يعلن الخصوم باليوم والساعة اللذين حددهما لذلك حتى يحضروا لسماع النطق به (مادة - ٦٨)

المفروض في الكلام المتقدم أن يكون الخصوم قد حضروا جميعاً أما اذا تخلف المدعي عليه بعد اعلانه فات الحكم في غيبته يختلف باختلاف الأحوال كما سيأتي :-

١ - غاب مطلقاً - يعلن ويعذر اليه ويصدر الحكم في غيبته

ويكون الحكم غيائياً (مادة - ٧٠)

٢- غاب بعد الاقرار - يحكم عليه بمقتضى هذا الاقرار ويعتبر الحكم حضورياً (مادة - ٦٩)

٣- غاب بعد ثبوت الدعوى في مواجهته - يحكم عليه بمقتضى الثبوت ويعتبر الحكم حضورياً (مادة - ٧٢)

٤- غاب بعد الانكار وقبل الثبوت - يعلن ويعذر اليه ويصدر الحكم في غيبته ويكون الحكم غيائياً (مادة - ٧١) والخاص أن الاحكام لا تكون غيائية بالمعنى المراد في اللائحة الا اذا كانت صادرة في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين (٧٠ و ٧١) ولذلك أوجبت المادة (٧٣) اعلان المحكوم عليه بها بواسطة جهة الادارة حتى يسري الميعاد المحدد للمعارضة فيها (مادة - ٧٦) أما اذا كان المدعي هو الذي تخلف عن الحضور في اليوم المحدد لسماع الدعوى فانها تعتبر كأنها لم تكن (مادة - ٦٠)

أما الحكم من حيث هو فيتركب من أجزاء ثلاثة وهي الوقائع والاسباب والمنطوق

فالوقائع هي عبارة عن سرد الحادثة وما حصل في القضية من الوقائع الاجراآت الى الوقت الذي تمت فيه المرافعة وهذا الجزء يكتبه عادة الكاتب لا القاضي

والاسباب هي الادلة التي يبنى عليها القاضي حكمه وقد نص في الاسباب

المادة (٧٤) على ان الاحكام يلزم ان تكون مشتملة على الوجه الشرعي الذي بني عليه الحكم وجاء في المادة (١٠) من لائحة سنة ١٨٨٠ ان الاحكام يجب ان تصدر على ارجح الاقوال في مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة وتبيان الاسباب لازم لانه يدل المتخصصين على تعليل وجهة صدور الحكم ولانه في حالة الدفع (الاستئناف) يساعد المحكمة المنظور هو أمامها على معرفة الادلة وتقدير الالوجه التي حدثت بمحكمة الدرجة الاولى الى اصدار الحكم المطعون فيه

المنطوق

أما المنطوق فهو خلاصة الحكم ويأتي بعد الفراغ من ذكر الاسباب عقب قوله « فلهذه الاسباب » أو « بناء على ذلك » أو ما في معناه ولا يجوز في أي حال من الاحوال ان يمس القاضي منطوق الحكم ولو أنه خطأ بل يجب عليه ابقاؤه كله وبالکيفية التي نطق بها لان المنطوق يعتبر ملكاً للمخضوم بخلاف الاسباب فانها ملك القاضي وله الحق في تهذيب عبارتها وتنقيح أسلوبها وغير ذلك مما لا يمس حقوق المتخصصين

﴿ الحكم بالاتحاد أو بالاغلبية ﴾

جاء في المادة (٧٤) ان الاحكام تصدر باتحاد الآراء أو بالاغلبية والمراد هنا الاغلبية المطلقة وقد نص في المادة (٢٦) من لائحة سنة ١٨٨٠ على ان صدور الاحكام يكون باتحاد الآراء فان لم يتيسر فبالاغلبية بعد كونه مطابقاً للارجح على مذهب الامام الاعظم ولم تذكر اللائحة الطريقة التي يكون بها فض الخلاف اذا لم تتوفر هذه الاغلبية فقد يجوز

ان لكل عضو من الاعضاء الثلاثة رأياً مبيناً لرأي الباقيين كما يجوز ان تكون الهيئة مركبة من خمسة لائتين منهم رأي ولائتين رأي وللخامس رأي آخر ، ولكن قانون المرافعات الاهلي اشتمل على حل هذه المسألة بقوله في المادة (٩٨) « اذا تشعبت الآراء لاكثر من رأيين فالفريق » « الاقل عدداً أو الفريق الذي من ضمنه العضو الاقل مدة يلزمه ان ينضم » « الى أحد الرأيين الصادرين من الاكثر عدداً » وعلى ذلك فالعضو الخامس المنفرد برأي في الصورة الثانية المتقدم ذكرها يجب عليه الانضمام الى أحد الرأيين الآخرين حسبما يستصوب وبذلك تتوفر الاغلبية أما في الصورة الاولى فيجب على القاضي الاقل أقدمية ان ينحاز الى أحد الرأيين الآخرين وقد الرّم هو بذلك لان المعبر انه أقل خبرة واستعداداً من زميله

﴿ المداولة ﴾

نرى من المستحسن ان نأتي هنا أيضاً على بيان الطريقة التي يتبناها قانون المرافعات لجمع الآراء بعد المداولة لان اللائحة لم تذكر شيئاً بهذا الخصوص الذي لا يخفى أهميته

فاعلم انه يجب على رئيس الجلسة ان لا يبدي رأيه الا في الآخر وذلك خوفاً من ان باقي الاعضاء يوافقونه مراعاة لمركزه ونفوذه ، وان يبدأ بأخذ رأي العضو الاحدث منّا حتى لا يتأثر هذا برأي الآخرين ومتى تمت المداولة وصدر الحكم وجب قيده في المضبطة للرجوع

اليه وقت اللزوم ولكي يمكن اعطاء صاحب الشأن صورة منه فلاجل ان يكون المدوّن بالمضبطة مطابقةً تمام المطابقة لما صدر به الحكم أوجبت اللائحة على كل من حكم في دعوى أو باشر أمراً من الامور الشرعية محتصاً بها أن يوقع بخطه على القيد الحاصل بالمضبطة ليكون توقيعه هذا شاهداً على المطابقة (مادة - ٧٤)

﴿ طرق الطعن في الاحكام ﴾

تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد اعلانه يفيد في الغالب ان لا اعتراض لديه على الدعوى ولكن يجوز ان تخلفه ترتب في الواقع على عذره مقبول كالمرض أو السفر أو عدم وصول ورقة الاعلان ليدفع فعلاً ولما كانت العدالة تقتضي التساهل مع الغائب الى حد معين أجازت اللائحة لمن حكم عليه غائباً أن يطعن في الحكم بطريق المعارضة وهي احدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة (٧٥)

أما الطريقة الثانية فتعرف بالدفع وهو المبرر عنه بالاستئناف في اصطلاح المحاكم الاهلية وقد شرع انشاء للضرر لاحتمال الخطأ في الاحكام لان القاضي كسائر الناس يخطئ ويصيب وان تحرى ودقق فلذلك سار واضع اللائحة على النظام القاضي بوجوب عرض كل دعوى على درجتين

ويختلف الدفع مع المعارضة في أمرين : —

الاول — كون الدفع يرفع الى محكمة أعلى من التي صدر منها

الحكم أما المعارضة فتقدم لنفس المحكمة الصادر منها الحكم الثاني - الدفع في الحكم يستلزم اسناد الخطأ لمن أصدره بخلاف المعارضة فليس فيها شيء من ذلك لان المعارض إنما يبنى تظلمه على غيابة فلسان حاله بقول أنه لو كان قد تمكن من الحضور وأبدى ما عنده من الاقوال وقدم ما لديه من الاسانيد ما صدر الحكم عليه هذا ويجوز للحكوم عليه غيابياً أن يعارض أو يدفع الحكم إلا أن الدفع لا يكون مقبولاً إلا بعد انقضاء ميعاد المعارضة (مادة - ٨٦)

﴿ المعارضة ﴾

تقبل المعارضة في الاحكام الغائية المنصوص عليها في المادتين ٧٠ و ٧١) بشرط أن ترفع في ظرف خمسة عشر يوماً من يوم اعلانها اذا كانت صادرة من محاكم المراكز أو المجالس الشرعية اما اذا كانت صادرة من المحكمة العليا فيكون الميعاد ثلاثين يوماً من يوم الاعلان أيضاً

تقدم المعارضة للمحكمة التي اصدرت الحكم وتحصل بتقرير من ^{مبناها} ^{تقرير المعارضة} المحكوم عليه يشتمل على اسماء الخصوم وتاريخ الحكم والاوجه المستند عليها ويجب على كاتب المحكمة قيد هذا التقرير في الدفتر المعد لذلك (مادتي ٧٧ و ٧٩)

ويترتب على المعارضة ايقاف تنفيذ الحكم الا في النفقات (مادة - ٨١) ووجه ذلك ان تنفيذ الحكم يقتضي أنه نهائي وهو لا يكون نهائياً منذ تقديم الطعن فيه فالمعارضة المقدمة في الحكم يجب حينئذ ان

توقف تنفيذه ما لم يكن صادراً بنقطة فإنه يكون واجب التنفيذ على الرغم من المعارضة مراعاة لشدة الاحتياج إليها وهو ما سوغ هذا الاستثناء

توقع واضع اللائحة أن المحكوم عليه غيائياً يعارض ثم يتخلف عن الحضور فيصدر الحكم عليه غيائياً ثانية ويكون منه حينئذ أن يعارض مرة أخرى وهكذا فنعاً لهذا الضرر نص في المادة (٧٨) على أن الحكم الصادر في المعارضة لا يقبل الطعن إلا بطريق الدفع سواء كان حضورياً أو غيائياً وبهذه الوسطة سد في وجهه باب الماطلة

ورغبة من الشارع في سرعة نظر المعارضة بمجرد تقديمها أوجبت الفقرة الأخيرة من المادة (٧٩) على القاضي أن يحدد الميعاد الذي يكون فيه نظرها كما أن المادة (٧٧) فرضت عليه أن يفصل فيها بدون تأخير تلافياً للضرر عن المحكوم له اذ ان المعارضة من شأنها إيقاف التنفيذ كما تقدم وربما كان المعارض لا يقصد في الواقع سوى التسوية والمراوغة

عمل المحكمة

وأول شيء يجب على القاضي ملاحظته هو شكل المعارضة بمعنى أنه يتحقق في مبدأ الأمر من كونها رفعت في الميعاد وقدمت للمحكمة الصادر منها الحكم وإن الرفع لها هو المحكوم عليه أو وكيله وأنها مرفوعة عن حكم من الأحكام الغيائية المذكورة في المادتين (٧٠ و ٧١) ونحو ذلك فإذا لم تتوفر شروط الشكل كانت المعارضة غير مقبولة واقتصر القاضي حينئذ على الحكم بعدم قبولها دون التعرض للموضوع ، أما إذا توفرت فيجب بعد ذلك النظر في أصل الدعوى فيحكم القاضي في الموضوع :-

- (أ) برفض المعارضة وتأيد الحكم إذا وجده صواباً
 (ب) أو بقبول المعارضة والغاء الحكم إذا تبين أنه خطأ
 (ج) أو بقبول المعارضة وتعديل الحكم إذا انضح ان بعض الحكم
 صواب وبعضه خطأ
 وهذا كله بعد تقديره أدلة الطرفين

﴿ الدفع ﴾

أما الدفع فيحصل في الاحكام المحضورية أو المعتبرة كذلك نخرج
 بذلك الاحكام الغائية المنصوص عليها في المادتين (٧٠ و ٧١) على ان
 الدفع جائز فيها اذا انقضى ميعاد المعارضة لانها تعتبر حينئذ محضورية
 (مادة — ٨٦)

وميعاد الدفع ثلاثون يوماً ويسري من :-

- (أ) يوم صدور الحكم اذا كان حضورياً أو معتبراً كذلك
 (ب) يوم انقضاء المعارضة اذا كان الحكم غائياً
 (ج) يوم اعلان الاحكام أو القرارات التي تصدر في المعارضة
 ان لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم (مادة — ٨٤)

ويترب على الدفع ايقاف التنفيذ الا في التفقات كما هو الحال في
 المعارضة أما اذا مضى الميعاد ولم يقدم الدفع فصبح الحكم واجب التنفيذ
 (مادة — ٨٦)

تقرير الدفع

ويحصل الدفع بتقرير من المحكوم عليه أو من وكيله أمام كاتب المحكمة الصادر منها الحكم يبين فيه اسماء الخصوم وتاريخ الحكم وأقواله وطلباته، ويجب على الكاتب أن يقيد هذه البيانات في الدفتر المعد لذلك وبما انه لا يتيسر لمحكمة الدفع النظر فيه الا بعد اطلاعها على أوراق القضية قد أوجبت المادة (٨٢) على المحكمة التي صدر منها الحكم المطعون فيه أن ترسلها في ظرف ثمانية أيام من تاريخ قيد الدفع

عمل محكمة
الدفع

وعلى محكمة الدفع أن تبحث أولاً ما يختص بالشكل فتتحقق من كونه مرفوعاً في الميعاد ومن ذي صفة في رفعه ونحو ذلك فإذا لم تتوفر شروط الشكل قضت برفض الدفع شكلاً بغير دخول في الموضوع والا فظارت الدفع من حيث موضوعه ولا يخلو الحال حينئذٍ من احدى الصور الآتي ذكرها بحسب المادتين (٨٧ و٨٨) :-

(١) الحكم غير صحيح وصادر في الموضوع والدفع مقبول -

فتعيد المحكمة نظر القضية بعد سماع أقوال الخصوم وتحكم فيها ويكون حكمها غير قابل للدفع مرة أخرى

(٢) الحكم غير صحيح وليس صادراً في الموضوع والدفع مقبول -

فتعيد القضية الى المحكمة التي صدر منها الحكم للحكم فيها مجدداً

(٣) الحكم صحيح والدفع غير مقبول - فترفض المحكمة الدفع

ويصبح الحكم واجب التنفيذ غير قابل للدفع مرة أخرى

(٤) الحكم صحيح والدفع مقبول - قسّم المحكمة الدعوى وتحكم فيها حكماً باتاً لا يقبل الطعن مرة أخرى
 هذا ورب معترض يقول كيف نوفق بين قولنا الحكم صحيح والدفع مقبول لان صحة الحكم تقتضى عدم قبول الدفع وهو اعتراض وجيه في الظاهر ولكن بامعان النظر في الحوادث يسهل العثور على صور لما تقدم فن ذلك :-

(١) حكم على الزوجة بالطاعة ثم دفعت بالطلاق ولم تكن قد تمسكت به

(٢) حكم بالدين ثم وجد المحكوم عليه ايصالاً فدفع الحكم

(٣) حكم بالنفقة ثم طرأت أحوال تقضي بتعديلها

﴿ الدفع من غير المتخاصمين ﴾

يقى علينا أن نوجه النظر الى المادة (٩١) ولأجل معرفة صورتها يجب أن نذكر على سبيل التمهيد ان الاصل في الاحكام انها لا تكون نافذة الا في حق من كان طرفاً في الخصومة الصادرة هي فيها فاذا رفع زيد دعوي على عمرو باستحقاقه عقاراً وكان هذا العقار مملوكاً لي أنا في الواقع وصدر الحكم لزيد بهذا العقار فلا يصح قانوناً تنفيذ هذا الحكم بأن يتسلم زيد العقار المحكوم به فأجازت لي اللائحة أن أمنع التنفيذ

بواسطة دفع الحكم وان لم يكن طرفا فيه لا فرق بين أن يكون صادرا من جهة ابتدائية أو انتهائية

وهناك مثال آخر وهو: رفع زيد دعوى على تركة في مواجهة أحد الورثة دون الباقيين الذين أنا منهم فاذا رأيت أن الحكم الذي صدر لزيد ضار بحقوق التركة جاز لي أن أدفعه بالطريقة المتقدمة

ويموزلي مع ذلك أن الازم السكوت حتى يجيء وقت التنفيذ فأمنع فيه اعتمادا على ذلك المبدأ العادل القاضي بأن الاحكام لا تكون حجة الا على من كان طرفا في الخصومة ولكن يحتمل أني لا أدرك هذا الوقت لمرض أو سفر فيقع التنفيذ ويحل الضرر

ربما يقال ان لدي طريقة أخرى وهي اقامة دعوى أصلية أدفع بها الضرر الذي ترتب على الحكم في التالين وهو قول صحيح غير أن ذلك لا يحول دون التنفيذ علاوة على ما فيه من المتاعب والتكاليف

واعلم أن قبول هذا الدفع يتوقف على شرطين :

- الاول — أن يكون الحكم ماسا مباشرة بحقوق غير المتخاصمين
- الثاني — أن لا يكون الدافع قد أعلن خصما في الدعوى لانه في هذه الحالة يكون شأنه كشأن باقي الخصوم لا يظن في الحكم الا بالطرق المعتادة

بعض ضوابط عمومية

الاصل في الجلسات أن تكون علنية وهو نظام مفيد لان وجود الناس في الجلسة يؤثر في القاضي تأثير الرقيب فيزداد تدقيقاً وتحرياً وللعدالة قطعاً لشكوى الشاكين ودفعاً للوم اللامئين، ولكن قد يكون محور الدعوى دائراً على أشياء لا يصح تأدياً ذكرها علناً بحضور الجمهور في مجلس القاضي الذي يجب أن يكون محاطاً بالهيبة والاحلال، وقد يترتب أيضاً على المرافعة العلنية أن يشتد الجحاج بين المتخاصمين فيحدث ما يحدث من المشاحنة والضوضاء وهو ما يخل بنظام الجلسة فإعادة لذلك أجازات اللائحة جعل المرافعات سرية في مثل الاحوال المتقدمة (مادة ٦١)

ومن مقتضيات احترام مجلس القاضي أن يكون النظام سائداً فيه فكل تشويش في الجلسة يناق كرامة الهيئة القضائية ومن ثم أوجبت المادة (٦٢) على القاضي أن يحافظ على حسن النظام في الجلسة وخوالة الحق في أن يخرج منها كل من أحدث فيها تشويشاً فاذا امتثل فيها والا أمر بحبسها أربعاً وعشرين ساعة ويكون هذا الامر نافذاً فوراً حتى يظهر أثره في الحال ويكون رادعاً للعير

علماً مما تقدم ما هي عقوبة التشويش ولكن قد لا يقتصر الأمر على ذلك فاذا وصل الجرم الى حد التعدي في الجلسة بالقول أو الإشارة على أحد موظفي المحكمة حال قيامه بالوظيفة أو بسبب قيامه بها وجب تحرير

علنية الجلسات
ونظامها

التشويش في
الجلسة

التعدي على
المحكمة

محضر بالواقعة وارساله الى النيابة لمحاكمته (مادة - ٦٣) (١)

شهادة الزور

واذا ثبت لدي القاضي ان الشاهد شهد زوراً كان له الحق في تحرير محضر بذلك وارساله الى النيابة أيضاً (مادة - ٦٧) (٢)

وعلى ذكر ذلك نرى من اللازم الفات النظر الى أن الآراء مختلفة في جواز معاقبة من شهد زوراً أمام المحاكم الشرعية ففريق يرى أن لا عقاب ودليله أن من أركان الشهادة في القانون الاهلي تأدية اليمين ونظام المحاكم الشرعية لا يجوز تحليف الشاهد الا استثناء ولا عبرة بما يقال من أن لفظة « أشهد » متضمنة معنى اليمين اذ لو كان ذلك صحيحاً لما كان هناك موجب للتحليف استثناءً فهذا الاستثناء مسقط حينئذ للاستدلال ومن رأي الفريق الآخر ان اليمين ليست بركن جوهري ولذا أجازوا

(١) هذه الجريمة منصوص عليها في المادة (١١٧) عقوبات التي نصها:—
(من أهان بالاشارة او القول او التهديد موظفاً عمومياً أو احد رجال الضبط او اي انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأديته وظيفته أو بسبب تأديتها ياقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً ، فاذا وقت الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على احد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً)

(٢) هذه الجريمة نفع تحت حكم المادة (٢٥٧) عقوبات التي نصها :—
(كل من شهد زوراً في دعوى مدنية يماقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنية مصري)

عما كمة الصبي اذا شهد زوراً حالة كونه لا يؤدي اليمين وعندي أن الرأي
الاخير هو الارجح

﴿ استعانة القاضي بالخبراء ﴾

قد يتوقف الفصل في الدعوى على أمر من الامور الفنية كالمسائل
الطبية والمباحث الهندسية ونحو ذلك فيضطر القاضي للرجوع الى أهل
الدراية وذوي الخبرة ليسترشد برأيهم كشفاً لحقيقة الحال وقد خول هذا
الحق القاضي بمقتضى المادة (٩٨)

﴿ الفتاوى ﴾

كانت المادة (٢٢) من لائحة سنة ١٨٨٠ تقيد المحاكم الشرعية
بالفتاوى عند الاشتباه ولكن المادة (١٠٠) من لائحة سنة ١٨٩٧ الحاصل
الكلام عليها هنا أتت بما يفيد أن المحاكم غير مقيدة بها وان أعمال
المفتين أصبحت مقصورة على فتاوى المحاكم الاهلية والحكومة والافراد^(١)
في غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وهذا النظام الجديد أفضل
لانه لا يصح تكليف القاضي بأن يحكم برأي سواء بل يجب أن يكون

(١) اوجب القانون على المحاكم الاهلية قبل ان تصدر حكماً بالاعدام ان
تأخذ رأي المفتي غير أنها ليست مقيدة به (مادة — ٢٠٥ جنائيات) وقد تعول
الحكومة على الاستفتاء لاجل الوقوف على حقيقة الحكم الشرعي للاسترشاد به في
قضاياها وشؤونها وهكذا الحال فيما يتعلق بالافراد

حكمه مطابقاً لاعتقاده الشخصي وموافقاً لما يوجيه اليه ضميره
وليس أعمال المحاكم الشرعية مقصورة على اصدار الاحكام بل
لها اختصاص آخر وهو كتابة العقود والاشهادات ونحوها على مقتضى
الاورامر العالية واللوائح (مادة - ١٠١)

هذا ما رأينا استخلاصه من لائحة سنة ١٨٩٧ ونرى الآن الكلام
على قرار ١١ يولييه سنة ١٨٩٧ الصادر من ناظر الحفانية المشتمل على
الاجراءات الداخلية تنفيذاً للمادة (١٠٢)



لائحة الاجراءات الداخلية

يتألف هذا القرار من (٥٩) مادة بعضها لا يحتاج الى شيء من التفسير
لوضوحه أما البعض الآخر فانه يقتضي بعض تعليقات

فالمادة الاولى ترمي الى عدم تمكين المستخدمين من التغيير والتبديل
في الاعمال الكتابية فأوجبت أن تكون الدفاتر حائزة لشكل مخصوص
توفره الثقة والاعتماد

ولما كان من الجائز أن يخطيء الكاتب في تسطير بعض الكلمات
وكان كسوطها أو الضرب عليها مما يزعزع الثقة ويدعو للاشتباه قد أوجبت
اللائحة ان الكلمات التي وقع فيها الغلط تستبدل بما يطابق الصحة بطريق
التخرج كما هو مبين في المادة (٢)

التخرج

من المقرر ان العقود التي تحرر بالمحاكم تنقسم الى قسمين: قسم يعبر عنه بالاوراق الخصوصية ، وقسم يعرف بالاوراق العمومية ، وفائدة هذا التقسيم انه لا يجوز اعطاء صورة من احدى اوراق القسم الاول الا صاحب الشأن فيها بخلاف اوراق القسم الثاني فيجوز اعطاء كل من يطلب صورة منها بعد دفع رسمها

فقد الوكالة وعقد القرض وعقد الوديعة كلها اوراق خصوصية فلا يجوز اعطاء غير المتعاقدين صورة من احداها كما لا يجوز تمكين الغير من الاطلاع عليها لانها بمثابة الاسرار، اما مستملات السجل كالبيع والرهن والوقف ونحو ذلك فمن الميسور لغير المتعاقدين أن يحصل على صورة منها حتى يتمكن بهذا من معرفة التصرفات التي تكون قد حصلت في الاموال ولكن اللائحة اجازت مع ذلك لغير الطرفين الحصول على صورة من الاوراق الخصوصية بشرط صدور قرار بذلك من المجلس الشرعي المختص (راجع المادتين ٤ و ٥)

جاء في المادة (١١) ذكر دفتر المضبطة وهي عبارة عن مجموعة المضبطة المحاضر التي تحرر في كل قضية وقد نصت تلك المادة على البيانات المتعددة التي يجب ذكرها فيها لان هذه المحاضر يجب أن تكون مرآة تظهر كل ما حصل في القضية من البداية الى النهاية فاذا شهد الشهود وجب تدوين شهادتهم حرفياً فيها واذا حلفهم القاضي عملاً بالمادة (٤٠) من اللائحة لزم ذكر ذلك وبيان علاقهم بالخصوم. (مادة - ١٥)

ويجب المحافظة بقدر الامكان على الالفاظ التي يؤدي بها الشاهد شهادته، وعلى الشاهد أن يوقع عليها فاذا أبدى ملاحظة وجب اثباتها ان كانت مطابقة للواقع (مادة - ١٦)

أما ما جاء في المادة (٢٠) من حيث وجوب توقيع القضاة على المضابط فتكرار للفقرة الثانية من المادة (٧٤) من اللائحة السابق الكلام عليها اذ أوجبت على كل من سمع دعوى وحكم فيها أو باشر أمراً من الامور الشرعية أن يكتب اسمه بخطه على قيد ذلك بالمضبطة المختصة به

وقد بينت المادة (١٧) الطريقة الواجب استعمالها في تقديم المستندات الى المحاكم وهي طريقة تكفل المحافظة عليها وتجعل الموظف مسؤولاً عنها قبل الذي قدّمها وأخذ الايصال بها

ونص في المادة (١٨) على وجوب التوقيع بختم المحكمة على كل مستند يقدم في الخصومة والقرض من ذلك انه اذا استرد الخصم المستند وقدمه للقضاء مرة ثانية أمكن الاستدلال بهذا التوقيع على سبق تقديم السند في قضية أخرى

ولما كانت المستندات ملكاً لصاحبها كان له أن يستردها متى شاء غير أن للقاضي أن يمنعه من ذلك عند المقتضى كأن يكون المستند محل تهمة أو محجوزاً عليه ونحو ذلك (راجع المادة - ١٩)

يحدث كثيراً ان ذوي الشأن يطلبون صورة من حكم مضى عليه زمن طويل فيعسر على المالح الاهتداء اليه فيضيع الوقت وتتمطل

تقديم
المستندات

صور الاحكام

مصلح الاهالي فنعم لهذا الضرر أوجبت المادة (٣٠) انشاء فهرست
للاحكام بترتيب الحروف المجاتية يعول في وضعه على أسماء المدعين
وبهذه الواسطة يسهل الكشف على الاحكام وإن تقادم العهد عليها لان
العامل يجد في الحال اسم المدعي ونمرة القضية ونمرة السجل

أما صورة الحكم التنفيذية فترسل الى جهة الادارة وتذيل بهذه
العبارة (وتحررت هذه الصورة التنفيذية بناء على طلب فلان
للتنفيذ) ، وأما اذا كان القصد من الصورة مجرد اعلان الخصم بها حتى
يتبدى ميعاد المارضة أو الدفع فان الصورة تذيل في هذه الحالة بالعبارة
الآتية (وتحررت هذه الصورة بناء على طلب فلان للاعلان)
والحصول على أي واحدة من هاتين الصورتين يتوقف على أن يكون
الطالب لها ذا شأن في الحكم (مواد - ٣٥ و ٣٦ و ٣٧)

تبين لك بما تقدم انه لا بد للمحكوم له من الحصول على صورتين
من الحكم الواحدة بعد الاخرى : الأولى للاعلان لكي تسري مواعيد
الطن ، والثانية من أجل التنفيذ ، وهي طريقة موجبة لزيادة المصاريف
وضياع الوقت وعندني انه من السهل استبدالها بطريقة أخرى أيسر
وهي الاكتفاء بصورة واحدة مذيلة بعبارة التنفيذ فيعلنها المحكوم له حتى
اذا مضت مواعيد الطعن حصل التنفيذ بمقتضاها

أما ثبتت جهة الادارة من صيرورة الحكم نهائياً فيكون بموجب

شهادة دالة على ذلك

من الواجب أن يكون مجلس القاضي محفوفاً بالهيبة والوقار وانسب مجلس القاضي

يقصر القاضى اهتمامه في مماع الدعوى والاصفاء التام لاقوال الخصوم وما يبدونه من الادلة فالقيام بهذا الواجب ينافي اشتغال القاضى بشئ آخر ولذا جاءت المادة (٤٣) مينة لهذا الواجب المهم بداهة بقولها (يجب على القضاة وأعضاء المجالس الشرعية أثناء انعقاد الجلسة أن لا يشتغلوا الا بما يتعلق بنظر القضايا المرفوعة اليهم) ومن مقتضى المادة (٤٤) انه لا يجوز للقضاة وأعضاء المجالس الشرعية معاداة الخصوم في أمور خارجة عن موضوع قضاياهم ولا اظهار رأيهم فيها بأى طريقة كانت قبل النطق بالحكم

سر المداولة

ومن القواعد المقررة في القوانين الوضعية أن المداولة سر يجب صونه وكتمانه محافظة على كرامة القضاء وعملاً بالتضامن الذى بين القضاء الموقعين للحكم بحيث يعتبر كأنه صادر منهم جميعاً وان كان صادرًا بالاغلبية وقد سارت اللائحة على هذا المنهج فنصت المادة (٤٩) على أن (كل مداولة تحصل تكون سرية فلا يجوز اباحتها^(١)) والمفهوم من هذا المنع أن القاضى اذا باح المداولة يكون عرضة للعاصمة التأديبية

البطالة القضائية

لاشك أن مزاولة الاعمال لاسيما القضائية منها تحدث سامة سيف النفس ومللاً في الفكر فتضعف الهمة ويقل النشاط ، فلاجل تمكين القضاة من الرياضة وترويح البال سنت الفسحة القضائية وحدد لها زمن الصيف بحيث تبدى من أول يونيه وتنتهى في آخر سبتمبر (مادة ٥٧)

(١) المقصود باباحتها افشاؤها أو « البوح بها » وهو الصحيح لغة ولكننا حافظنا على النص الاصلى للمادة

وتقسم هذه المدة الى قسمين متساويين يشتغل في اثناهما القضاة
الحاضرون بينما يكون الفريق الآخر في الاجازة فيقوم الفريق الحاضر بأعماله
وأعمال زملائه الغائبين

وتعطى الاجازات في هذه المدة لمن يطلبها من عمال المحاكم الشرعية الاجازات
على العموم ويراعى في توزيعها أمران : الاول استحقاق الموظف للمدة
المطلوبة على حسب لائحة الاجازات ، والثاني أن لا يترتب على الاجازات
ضرر لسير العمل

أما المدة التي يستحقها الموظف إجازة فهي شهر ونصف شهر
داخل القطر وشهران خارج القطر ، فاذا كانت له مدة متجمدة جاز له أن
يأخذ ثلاثة أشهر داخل القطر وثلاثة أشهر ونصف شهر خارج القطر

لم يبق الآب الا الكلام على المادة (٥٨) فاعلم أنه اذا كان
قضاة احدى المحاكم من درجات مختلفة فصاحب الدرجة العليا يكون
متقدماً بطبيعة الحال على صاحب الدرجة الدنيا بحيث يتقدم عليه في
الاحتفالات والجلسات الخ ، أما اذا كانوا من درجة واحدة فالأسبق في
التعيين يكون له حق التقدم ، فاذا كانت تاريخ التعيين واحداً فالعبرة
بالترتيب الوارد في أمر التعيين

٩

﴿ تأديب القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم الشرعية ﴾

« تمهيد »

لا يسأل الانسان بحسب القانون العام أي الساري على جميع الناس الا اذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أخل بحق من الحقوق المدونة في القانون المدني بالمعنى الاعم ، فاذا اقترف شيئاً من النوع الأول أقيمت عليه الدعوى العمومية ليجازى في نفسه أو في ماله ، واذا انتهك حرمة الحقوق المدنية خاصمه صاحب الشأن لتحكم عليه المحكمة بالحق المضمون

هذا هو شأن الافراد والموظفين على العموم .
ولكن الموظفين خاضعون أيضاً لنظام خاص بهم يعرف « بالمحاكمة التأديبية » وسبب وضعه أن الموظف قد يأتي عملاً لا يدخل تحت أحكام القانون العام ولكنه ممقوت في ذاته ومستوجب للزجر لذلك دعت الحال لوضع القواعد التي تراعى مع من يحاكم للسبب المتقدم

وبيان ذلك أن الموظف قد يرتكب في داخل المصلحة أو في خارجها أمراً من الامور التي لها مساس بشؤونها أو الخط من شرفها فيؤثر في كرامتها كأن يتأخر في الحضور أو يتخلف عن مباشرة أعماله

موجبات
المحاكمة
التأديبية

بالرة بدون استئذان أو يحضر لديوانه بحالة غير مرضية أو يعامل زملاءه أو رؤسائه أو الجمهور بما يخرج عن حد الآداب أو يسير متهكاً في الحال العمومية أو نحو ذلك مما ينافي شرف الوظيفة وكرامة الموظف فيحال حينئذٍ على مجلس التأديب لينال جزاء ما ارتكبه من الاعمال رب قائل يقول ما الموجب لهذه المحاكمة وفي استطاعة الحكومة التخلص من ذلك الموظف بواسطة فصله من خدمتها وهو اعتراض مردود للأسباب الآتية وهي : —

أولاً — من الجائز أن الموظف المعزول يطالب الحكومة بتعويض بدعوى أن عزلها إياه جاء من غير مقتض وفي وقت غير لائق فربما حكمت له المحاكم بالتضمينات

ثانياً — نظام المحاكمة التأديبية يبعث في النفس الرهبة من وصمة الحكم فيتوق الموظف الوقوع فيما يستوجبها وهو ما يعود بالفائدة على المصلحة

ثالثاً — قد يتفق أن ما ارتكبه الموظف لم يبلغ درجة الجسامة التي تقتضي عزله بل يكتفي فيه بمقوبة أخف فيكون في حالته على مجلس التأديب فائدة له في الواقع ونفس الأمر

رابعاً — الموظف المعزول بصورة بسيطة ربما يحاول الرجوع الى الخدمة في مصلحة أخرى وينال مبتغاه لعدم العلم بحقيقة

أمره بخلاف ما لعزل بحكم، لان الحكم ينشر في الجريدة الرسمية ويذاع غالباً في الجرائد اليومية

خامساً — لان المحاكمة التأديبية قد تنجر الى حرمان الموظف من حقه في المعاش وهو ما لا يجوز في حالة العزل البسيط
هذا وقد تجتمع الدعوى التأديبية وكل من الدعويين العمومية والمدنية فتسير كل واحدة في طريقها على وجه الاستقلال

مثال ذلك — ارتكب موظف تزويراً واغتال بواسطته مبلغاً من المال فعلاً بالقانون العام ترفع عليه الدعوى العمومية نظير جريمة التزوير والدعوى المدنية لاسترداد ما اغتاله وعملاً بالنظام الخاص الخاضع له باعتبار كونه موظفاً ترفع عليه الدعوى التأديبية أيضاً
واعلم أن جميع موظفي الحكومة خاضعون للمحاكمة التأديبية الا ما استثنى بنص صريح كما هو الشأن في المستخدمين الغير الداخلين في هيئة العمال فان هؤلاء يجوز فصلهم بمجرد اعلان بسيط، وقد تعددت الاوامر العالية الخاصة بالمجالس التأديبية ولكن المهم عندنا هنا انما هو الكلام على تأديب موظفي المحاكم الشرعية

﴿ نظام التأديب ﴾

هذا النظام وضع بقرار من ناظر الحقانية تاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧
جاء في مقدمته الاشارة الى المادة (١٥) من لائحة ٢٧ ماي سنة ١٨٩٧

انشاؤه

المصوص فيها على أن نظام التأديب يوضع بقرار من ناظر الحفانية وعلى أن قاضي مصر ومفتي الديار المصرية خارجان عن أحكامه ، ثم أشير فيها بعد ذلك الى الامرين العالمين الصادرين في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ١٦ يونيو سنة ١٨٩٤ وقرار ناظر الحفانية الصادر في ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٦ وقرار مجلس النظار الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧

فالامر العالي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ مقتضاه ابقاء الحق للحكومة في عزل القضاة والنواب متى رئي ذلك للجنة الانتخاب المذكورة في بند (٥) من لائحة سنة ١٨٨٠ ومن أحكامه أيضاً أن من يعزل منهم يحال على مجلس مخصوص للنظر في حرمانه من المعاش أو الاستبعاد أو المكافاة

والامر العالي الرقيم ١٦ بؤيه سنة ١٨٩٤ مفاده أن أحكام الاوامر المختصة بالجزآت التأديبية ومجالس التأديب والمجلس المخصوص وسير اعمالها تسري على كتبة المحاكم الشرعية

وقرار ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٦ هو الذي كانت تحاكم بمقتضاه كتبة المحاكم الشرعية فدعت الحالة الى ذكره اشارة الى أنه استبدل بالقرار الجديد المتضمن أحكام الدعوى التأديبية بالنسبة للقضاة والكتبة معاً

وأما قرار مجلس النظار الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧ فهو المتضمن التصديق على القرار الصادر من ناظر الحفانية في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧ طبقاً لما جاء في المادة (١٥) المتقدم الكلام عليها

وقد أدخلت بعض التعديلات على قرار ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧
بقرار صدر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ وأصبح النظام يلخص الآن فيما
يأتي :-

تأليف المجلس أولاً - تسري المحاكمة التأديبية على قضاة وأعضاء المحاكم الشرعية
والمفتين ما عدا قاضي مصر ومفتي الديار المصرية ، والذي
يقوم بأمر هذه المحاكمة مجلس يؤلف على الوجه
الآتي :-

من ناظر الحقانية رئيساً
ومن قاضي مصر
مفتي الديار المصرية
اعضاء (١) }
« اثنين من مفتشي المحاكم الشرعية يعينهما ناظر الحقانية »

ويجب على أعضاء مجلس التأديب أن يكونوا جميعاً حاضرين وقت
نظر الدعوى التأديبية والمداولة فيها فإذا تغيب أحدهم أو كان لديه مانع
عين ناظر الحقانية أحد أعضاء المحكمة العليا ليحل محله أما وجه الزام
الاعضاء بالحضور أثناء سماع الدعوى والمداولة فيها فلا حتراز من أن بعض
الاعضاء قد يعتمد على البعض الآخر وينفرد هذا بالامر فتعتمد الثقة
الواجب توفرها في المحاكمة

(١) لا يسع التأمل في تركيب هذا المجلس الا الاقرار بأنه مما تحقق به
العدالة باقوى معانيها فلا غرابة ان تكون أحكامه نهائية كما سيأتي

الجزآت
التأديية

ثانياً - الجزآت التأديية هي :-

١ - الإنذار

ب - قطع الماهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً

ج - التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر

د - التنزيل من درجة الى أخرى

هـ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو الاستيداع أو المكافأة

و - العزل مع الحرمان كلاً أو بعضاً من المعاش أو من الاستيداع أو المكافأة

ويجوز لناظر الحقاية اعتماداً على سلطته العمومية بمفرده أن يوقع العقوبتين الأوليين أي بدون محاكمة تأديية

اعلان الموظف
بالتهم

ثالثاً - يعلن رئيس مجلس التأديب الموظف المقامة عليه دعوى تأديية بالتهم الموجهة اليه ويكلفه بالحضور أمام المجلس قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل ليدافع عن نفسه شفاهياً ويجوز للمجلس أن يرخص له بالدفاع بالكتابة - من العدل أن يعطى الموظف مهلة بين اعلانه وحضوره حتى يستعد للدفاع - أما ايجاب حضور الموظف بنفسه للدافعة فلأن هذه الطريقة أوثق لظهور الحقيقة لتعلق الاور المسندة اليه بشخصه ولكن يجوز الاذن له بتقديم

دفاعه كتابة عند الموجب كأن يكون مريضاً أو غير قادر
على الكلام وهو في موقف الاتهام

تحقيق التهم ملحوظات (١) لناظر الحقانية أن يندب من يرى نذبه من
مفتشى المحاكم الشرعية أو موظفيها لتحقيق
ما يسند الى موظفي تلك المحاكم ومستخدميهما من
الامور التي تستدعي التأديب — محل العمل
بذلك أن تكون المخالفة المسندة للموظف غير
مصحوبة بالدالة اللازمة فتدعو الحالة لتعري
حقيقة الامر فاذا تم التحقيق عمل بنتيجته فاما أن
يحال الموظف على مجلس التأديب واما أن تحفظ
الاوراق واما ان يعاقب ادارياً باحدى
العقوبتين الاولين

(ب) لناظر الحقانية الحق في إيقاف من تقام عليه
دعوى تأديبية عن أداء وظيفته حتى يحكم في
الدعوى وفي هذه الحالة يرفع الامر في أقرب
وقت لمجلس التأديب ويكون للمجلس المذكور
أيضاً هذا الحق — يؤمر غالباً بالإيقاف خوفاً
من تأثير الموظف على شهود الواقعة أو منعاً لتماذي
ضرره كما لو كان متهماً بالرشوة أو الاختلاس ،

إيقاف
الموظف مؤقتاً

أما وجوب التجميل في حالة الامر في هذه الحالة
على مجلس التأديب فظاهر لان في التطويل
ضرراً على المصلحة من طريق حرمانها من عمل
الموظف وعلى الموظف لاستمرار الريية في
استقامته وعدم تسلمه مرتبه فزيم على ذلك كله
البت في أمره في أقرب الاوقات

(ج) يجوز الحكم بعزل كل موظف من موظفي المحاكم
الشرعية يقصر في واجبات وظيفته أو يرتكب
أمراً يخل بحسن السلوك أو بالآداب أو نحو
ذلك أو يترتب عليه ائتمان القضاء أو الخط من
كرامته — أما البت في هل ما ارتكبه الموظف
يدخل أو لا يدخل تحت أحكام هذا النص
فهو من خصائص المجلس بفصل في ذلك بمطلق
رأيه بعد تقدير الوقائع حق قدرها، ومعنى ذلك
أن الجهة القضائية هي التي تعين موجب العقاب
مع أن القاعدة هي ان الجهة التشريعية هي التي
تقوم بذلك كأن تقول « من سرق يعاقب بكذا
ومن ضرب يجازى بكذا »

ووجه هذا الاستثناء كون الموظف قد يجحد عن
الاستقامة بطرق شتى وأساليب لا تحصى لا يمكن

موجبات
العزل

النص عليها مقدماً

قابلية العزل

(د) أحكام هذا القرار لا تنس ما للحكومة من الحق

المطلق في فصل أي قاض أو موظف أو مستخدم

من وظيفته بدون توسط مجلس التأديب ومن

هذا نعلم أن القضاة الشرعيين قابلون للعزل

ومجلس التأديب أن يجري ما يحتاجه من التحريات ويسمع شهادة

الشهود الذين يرى لزوماً للاستشهاد بهم وقد خول المجلس هذا الحق لكي

يتحرى الحقيقة قبل اصدار الحكم

والحكم الذي يصدر من هذا المجلس يكون باتحاد الآراء أو

بالاغلبية ولا يقبل الاستئناف وتوضح فيه الاسباب التي بني عليها ويوقع

عليه من الاعضاء جميعاً

﴿ تأديب الكتبة ﴾

تأليف المجلس

قضت المادة العاشرة من قرار ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧ بترتيب مجلس

تأديب في كل محكمة من محاكم مصر واسكندرية ودمياط والمدريات

يتركب من :-

القاضي رئيساً

أقدم عضو من أعضاء المحكمة

كاتب أول المحكمة

ويختص هذا المجلس بالنظر والحكم في الدعاوي التأديبية المتعلقة

بكتابة تلك المحاكم ومحاكم المراكز التابعة لها
 فإذا كانت الدعوى التأديبية مقامة على كاتب أول المحكمة عين
 ناظر الحفانية الموظف الذي يقوم مقامه في مجلس التأديب
 أما فيما يختص بمحاكم الجهات البعيدة مثل سيوه والعريش والقصير
 والواحات الثلاث الخ - فقد اقتضت الأحوال أن يكون تأديب كتبتهم من
 اختصاص أحد المجالس التي في المحاكم الأخرى واليك بيان ذلك :-
 مجلس تأديب محكمة البحيرة ينظر أيضاً دعاوي تأديب محكمة سيوه

»	»	»	»	»	»
»	»	»	»	»	»
»	»	»	»	»	»
»	»	»	»	»	»
»	»	»	»	»	»

أما الجزاءات التأديبية التي توقع على كتبة المحاكم الشرعية فهي :-
 الجزاءات التأديبية

١- الانذار

ب - قطع الماهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً

ج - الإيقاف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر

د - التنزيل من درجة الى درجة أخرى

هـ - العزل

وحيث ان الحكم هنا ليس نهائياً وجب اعلانه الى الكاتب المحال
 على المحاكمة في ظرف أسبوع بالاكث من يوم صدوره فاذا رأى أن
 اعلان الكاتب بالحكم

يعارض فيه أى يظن فيه بطريق الاستئناف تعين عليه ابداء تظلمه هذا
في مدة الثمانية الايام التالية ليوم الاعلان بأن يقدم بذلك تقريراً
مكتوباً الى المجلس المخصوص الذي في نظارة الحقانية وهو يتركب
من :-

وكيل نظارة الحقانية رئيساً
وكيل ادارة أفلام عربي
وكيل ادارة الترجمة
أعضاء {
اثنين من مفتشى المحاكم الشرعية يعينهما ناظر الحقانية

ويترتب على الطعن انقضاء المجلس المخصوص من نفسه فاذا لم
تقدم معارضة عرض الحكم الابتدائي على الناظر فاذا صادق عليه قضي
الامر وان لم يصادق أحيل الموضوع على المجلس المخصوص فيكون له
في الحاليتين الحق في الحكم بالبراءة أو بأى عقوبة تأديبية

واذا كان الكاتب قد استحق العزل وجب على المجلس أن يحكم في
مسألة حرمانه من المعاش كله أو بعضه

وتراعى في محاكمة الكتبة الاجراءات السابق الكلام عليها فيما يخص
بالقضاة والاعضاء والمفتين من حيث الاعلالت ومواعيده والدفاع
بالطريقين الشفهي والتحريري ونحو ذلك وتراعى أيضاً ما لناظر الحقانية
من الحقوق من حيث انه يجوز له اعتقالهم كما يجوز له معاقبتهم بالجزاءين
الاولين

ملحوظة - لما كان وكلاء الدعاوى امام المحاكم الشرعية (والمحامون لدى المحاكم الاهلية) معتبرين من مساعدي الهيئة القضائية بحيث تتأثر هي بما قد يرتكبونه من الأعمال والامور التي من شأنها المساس بكرامة القضاء لشدة الارتباط بين الفريقين قد دعت الحالة الى وضع نظام خاص بهم من حيث عاكتهم التأديبية
أما النظام الخاص بوكلاء الدعاوى امام المحاكم الشرعية فقرر بمقتضى اللائحة الصادرة في ١٧ مارس سنة ١٩٠٠ المادة (٢٠) وما بعدها وسيأتي الكلام عليه في صفحة (٢٥٤)

١٠

الوكلاء امام المحاكم الشرعية

نرى من المناسب قبل الدخول في موضوع هذا البحث أن ننقل هنا كلمة من كتاب الحماسة تأليف سعادة أحمد فتحي باشا زغلول وكيل نظارة الحفانية ، قال في صفحة (٤) تحت عنوان (الحماسة عند الأمم القديمة) ما يأتي :-

« حق الدفاع قديم وجد منذ وجدت الحصومة وهي من لوازم
« الاجتماع ولا بد فيها من الهجوم والدفاع وقد يحتلط الأمر على
« ظالب أجدهما فيركن الى من يأتمنه في حقوقه وهذا يرشده برأيه »

« ويعمل لنصرتة ويدفع عنه مخاصمته ، وقد وجد عند جميع الامم في »
 « جميع الازمان رجال تضلعوا من القانون وقصروا عملهم على مساعدة »
 « المتخاصمين بابداء المشورة لهم أو بالدفاع عنهم امام القضاء وقد وجد »
 « هو أيضاً مع وجود الامم تبعاً لوجود الخصومة فهو كذلك من لوازم »
 « الاجتماع »

وجاء أيضاً في صفحة (٢٠) ضمن الباب المعنون بالحاماة في
 الزم الحاضر قوله « لم يبق بلد من البلاد المتمدنة الا عرف قدر الحاماة »
 « فأجلها ولا قانون من القوانين الا لاحظ وجودها وبين حقيقتها وأوضح »
 « الروابط التي تجمع بينها وبين القضاء من جهة وبينها وبين المتخاصمين »
 « من جهة أخرى ، فحدد واجباتها وعين مالها من الحقوق وقد ثبتت »
 « في عوائد الأمة وصارت من ضروريات الاجتماع فيها ولهذا كان »
 « الاعتناء بشأنها من الزم واجبات كل حكومة حتى يحصل منها أعظم »
 « حظ من النفع وينتفي ما يتبعها من الضرر »

« وحالة الحاماة ليست واحدة في كل بلد بل تختلف كثيراً في »
 « شروط الدخول فيها وفي حقوق المحامين وواجباتهم وفي استحقاقهم »
 « للانعاب وطرق المطالبة بها وفي كيفية تأليف طائفتهم وفي استقلالها »
 « بالنسبة الى الحكومة عموماً والى القضاء خصوصاً وفي العقوبات »
 « التأديبية وطرق الحكم بها وفي التبعة التي يتحملها المحامي من العمل »
 « بحرقه » - ٥١ .

يدلك ما تقدم على قدر الحاماة ورفعة شأنها عند الامم وقد غنيت

الحكومة المصرية بأمرها فوضعت لكل طائفة من المحامين قانوناً خصباً بها يرجع إليه في معرفة ما للحامي وما عليه فان للمحامين أمام المحاكم المختلطة نظاماً خاصاً بهم كما أن المحامين لدى المحاكم الأهلية خاضعون لنظام مستقل

أما المحامون لدى المحاكم الشرعية وهم المعروفون بوكلاء دعاوي فلم يكن لهم نظام ولا قانون قبل سنة ١٩٠٠ بل غاية ما في الأمر ان المادة (٤٠) من لائحة ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ أجازت للقاضي أن يرد الوكيل في الخصومة اذا كان « متهاً بين الناس بعدم الامانة أو معروفاً بالحلل أو الفساد أو مشهوراً بالنزوير وسوء السلوك »

فيؤخذ من ذلك أنه كان يجوز لكل انسان أن يكون وكيلًا في الخصومة الا اذا كان متصفاً باحدى الصفات المذكورة في تلك المادة فللقاضي في هذه الحالة أن لا يقبله تلافياً للضرر الذي قد يقع منه واعلم أن لكل من المدعي والمدعي عليه أن يوكل من شاء في الخصومة ولا يشترط رضا الآخر (مادة - ١٥١٦ من « المجلة »)

ويشترط أهل مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة في وكيل الخصومة ما يشترط في الوكيل بوجه العموم

ولن يريد الوقوف على شروط الوكالة مراجعة المادة (١٤٥٧) وما بعدها من « المجلة »

ولما كان وكلاء دعاوي معتبرين من الفروع المكلمة للهيئة القضائية دعت الاحوال لوضع نظام خاص بهم تبين فيهم شروط قبولهم والحقوق

المقررة لهم والواجبات المفروضة عليهم وطريقة تأديهم وقد صدر بذلك أمر عال في ١٧ مارس سنة ١٩٠٠ جاء في مقدمته الإشارة الى المادة (٤٠) المتقدم ذكرها والامر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المذكور في المادة (٥٩) منه ان الخصوم يحضرون أمام المحكمة بانفسهم أو بواسطة من يوكلونه عنهم وان للقاضي أن يأمر بحضور الخصوم بانفسهم اذا رأى مصلحة في ذلك فاذا لم يتمكن الخصم من الحضور لعذر شرعي جاز للقاضي أو لمن ينوب عنه من أعضاء المحكمة أن ينتقل الى محل الخصم

شروط القبول

وبمقتضى هذا النظام يشترط فيمن يطلب التوكيل عن الخصوم :-
 أولاً - أن لا يكون عمره أقل من خمس وعشرين سنة ، لان الانسان قبل هذه السن يكون في الغالب قليل المعرفة بالاخلاق والمعاملات وباقي امور الدنيا اللازم توفرها في من يتصدى للرافعة عن الحقوق امام الهيئات القضائية
 ثانياً - أن لا يكون مشغولاً بحرفة أو عمل يحيط من قدر المحامي ولم يكن مرتكباً لما يخل بالآداب الشرعية
 ثالثاً - أن يكون حسن السمعة والصيت ، وهو ما يقتضي أن لا يكون قد صدر على الطالب حكم قضائي أو تأديبي

يشين سيرته

رابعاً - أن يكون مقيماً بالقطر المصري حتى يكون واقعاً على عادات القوم عازماً بطرق معاملاتهم عالمياً بما يصدر في

البلاد من القوانين واللوائح

خامساً - (١) أن يكون حائزاً لشهادة العالمية من أحد أاماكن
التدريس المتبصرة في لائحة الجامع الازهر وهو
شرط لازم لكي يقوم الدليس على العلم بالاحكام
الشرعية

(ب) أو يكون حاصلًا على شهادة من مدرسة الحقوق
الحديوية أو الشهادة النهائية من مدرسة دارالعلوم
الحديوية - رأى واضع اللائحة ان كتهايتين
الشهادتين تقوم مقام شهادة العالمية فيما يتعلق بهذا
الترض لان التدريس في هذين المعهدين يشمل
الشرعية الغراء

(ج) أو يكون قد سبق له التوظيف بوظيفة قاض أو نائب
أو عضو بالمحاكم الشرعية أو مفتي ولم يكن رفته منها
بسبب مانع من القبول - تخويل هؤلاء الحق في
التوكيل عن المحصوم ظاهر لان صلاحية التوظيف
في القضاء أو الافتاء تقتضي الصلاحية للتوكيل
أمام المحاكم من باب أولى

(د) أو يكون قد سبق له الاستخدام بوظيفة كاتب باحدى
المحاكم الشرعية مدة أقلها سنة ولم يكن رفته منها
بسبب مانع من القبول بشرط أن تظهر كفاءته في

الامتحان أمام اللجنة الآتي ذكرها — هذا الاشتراط
في محله لاحتمال أن لا يكون لدى الكاتب الامام
التام بالاحكام والاجراءات الشرعية على الرغم من
سبق وجوده بالمحاكم

(هـ) أو يكون اسمه مقيداً في جدول المحامين أمام محكمة
الاستئناف الاهلية بشرط أن يؤدي الامتحان أمام
اللجنة المذكورة وتظهر كفاءته (راجع المادة الاولى)
بمقارنة هذه الفقرة الاخيرة بالفقرة (ب) يتضح
أن تعليق القبول على الامتحان إنما يراعى في حق
المحامي الغير المتخرج من مدرسة الحقوق الخديوية

لجنة الامتحان

وتتركب لجنة بمحكمة مصر الشرعية من قاضي مصر رئيساً ومن
اثنين من أعضاء المحكمة العليا ومن اثنين من محكمة مصر الشرعية يعينهم
القاضي لامتحان من يقتضي امتحانه ، ويمجوز لهذه اللجنة أن تجعل القبول
النهائي معلقاً على الاختبار مدة سنة (المادتان ٢ و ٣)

تقديم الطلبات

تقدم الطلبات الى قاضي مصر مصحوبة بالمستندات ومتى تقرر
قبول الطالب سلت له شهادة بذلك وادرج اسمه في جدول الوكلاء
الذي يوجد في كل محكمة ويكون من حقوق الوكيل بعد هذا القبول أن
يرافع أمام أي محكمة من المحاكم الشرعية (المادة ٤ وما بعدها)

ملحوظات

- (١) من مقضى المادة (٧) انه لا يجوز الجمع بين الوكالة عن المحصوم والتوظيف في احدى مصالح الحكومة، وسبب هذا المنع ظاهر لان جميع أوقات الوكيل يجب أن تكون منصرفة لمصلحة موكله ولأن حرية الكلام قد لا تلائم واجب انقياد الموظف لأحكام الوظيفة
- (٢) لا يخفى أن الاصل في المحصومة أن يترافع كل من الطرفين عن نفسه، أما التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه فهو عرضي يقتضيه الترفه أو التجز فلم يكن موجب حينئذ للشق الاول من المادة (٩) وهو قوله « يجوز للاخصام في كل الاحوال أن يترافعوا بأنفسهم » لأنه مما لا يحتاج الى نص — ولكن الحال ليس كذلك فيما يخص بالشق الثاني منها وهو الاجازة للنخص أن ينيب عنه أحد أقاربه أو اصهاره ولو انه ليس من الوكلاء المقبولين لان واضع القانون أراد بذلك تيسير الامر على المتخاصمين فقد يجوز ان الدعوى زهيدة فلا تعمل اتعاب الوكيل ويكون صاحبها مريضاً أو طاعناً في السن فيتعذر عليه الحضور بنفسه وهكذا الحال اذا كانت المحصومة لاحدى المخدرات

(٣) جاء في اللائحة بعض التسهيلات لجهة الحكومة والمصالح
الاميرية وديوان الاوقاف حيث أجاز لكل منها أن توكل
عنها أحد موظفيها للمرافعة أمام المحاكم الشرعية (مادة — ١٠)
أما لتعليل ذلك فلأن هاته الجهات من شأنها أن لا تختار
للمرافعة عن حقوقها الا الذي ترى فيه الدراية بالاحكام الشرعية
والخبرة بأساليب المرافعة

﴿ واجبات الوكلاء وحقوقهم ﴾

- واجبتهم
- الاول — القيام بالوكالة بالجد والاستقامة مع مراعاة أحكام اللوائح
المتبعة
- الثاني — أن لا يعزل الوكيل نفسه من التوكيل أثناء سير الدعوى
الا بعذر مقبول وعليه أن يعلن موكله بذلك في الوقت
المناسب حتى يتخذ احتياطاته
- الثالث — أن لا يخرج عن خطة الادب سواء كان في حق الخصم
أوفى حق المحكمة أو أحد موظفيها بأي طريقة كانت
- الرابع — أن يحضر في المواعيد المحددة فاذا كان لديه عذر وجب
عليه اخطار رئيس الجلسة قبل الميعاد وأن ينبذ عنه
أحد الوكلاء كتابة ليقوم مقامه في طلب التأخير.
- الخامس — أن يكتم الاسرار الخاصة بالدعوى التي يكلف بها

السادس - أن يترافع مجاناً عن الفقراء وعن الخصم الغائب متى كلفته المحكمة بذلك

السابع - أن لا يساعد خصم موكله باحدى الطرق المينة في المادة (١٧)

الثامن - إذا انتهى التوكيل وجب على الوكيل أن يرد لموكله كافة أوراقه ومستنداته، فإذا كانت الاجرة لم تدفع جاز للوكيل أن يأخذ صبوراً من الاوراق التي تثبت حقه في الاجرة (مادة - ١٨)

التاسع - للوكيل الحق في أجره عمله فإذا وجد اتفاق عمل به ولكن حقوقه يبقى للموكل الاعتراض على الجعل بناء على المادة (٥١٤) مدني التي نصها (الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه) ومثل هذا النزاع يكون من اختصاص المحاكم الاهلية أما اذا لم يكن هناك اتفاق فتقدر الاجرة بواسطة الجهة القضائية التي نظرت الدعوى فإذا كان التقدير صادراً من المحكمة العليا كان نهائياً لا طعن فيه ، وإذا كان صادراً من القاضي الفرد طعن فيه أمام المجلس الشرعي ، وإذا كان صادراً من المجلس الشرعي طعن فيه أمام المحكمة العليا وميعاد الطعن في الخاتين أسبوع من تاريخ اعلان أمر التقدير

﴿ تأديب الوكلاء ﴾

تأديبهم

قد يخل الوكيل بالواجبات المفروضة عليه بمقتضى اللوائح أو يأتي عملاً من الأعمال التي تحط من قدر الطائفة التي هو منسوب إليها فيجب في هذه الحالة مؤاخذته أو إحالته على مجلس التأديب بحسب الاحوال كما سيأتي

واعلم أن الوكلاء خاضعون لمراقبة القضاة فعلى هؤلاء ملاحظة سيرهم ومراقبة أحوالهم والتحقق من قيامهم بالأعمال كما يرام فإذا وجد القاضي أن الأمر الذي ارتكبه الوكيل يكتفي فيه بالزجر زجره بواسطة الانذار

وأما اذا كانت ما وقع منه قد بلغ درجة الجسامة بحسب نفاذه فلا بد من إحالته على مجلس التأديب وقد تترتب الاحالة على أمر من ناظر الحفائية بماله من السلطة العليا وحق الاشراف العام على سير المحاكم

ويتألف مجلس التأديب من القاضي أو من ينوب عنه رئيساً ومن عضوين من المحكمة يعينهما الرئيس والمجلس أن يحكم في حالة الادانة باحدى العقوبات الآتية :-

أولاً - التوبيخ

ثانياً - الايقاف عن الاشغال بالحرقة مدة لا تزيد على سنة

ثالثاً - محو الاسم من الجدول

وبما أن الفعل الذي استوجب المحاكمة التأديبية قد يقع أيضاً تحت أحكام قانون العقوبات وقد يجر كذلك الى المسؤولية المدنية فقد تقرر في المادة (٢٤) ان الدعوى التأديبية ليس من شأنها أن تحول دون توجيه الدعوى العمومية والدعوى المدنية الى نفس الوكيل بسبب الفعل الواحد ولا يجوز توقيع العقاب على المتهم الا بعد أن يكون قد كلف بالحضور بميعاد ثمانية أيام على الاقل وأن يكون المجلس سمع أقواله اذا حضر ومن مقتضى النصوص ان المعارضة لا تجوز في حالة ما اذا كان غائياً ولكن يجوز للمتهم استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً ابتداءً من يوم صدوره اذا كان حضورياً ويوم اعلانه به اذا كان غائياً (مادني - ٢٧ و ٢٨)

جرت اللائحة على القواعد العمومية من جهة أن الطعن في الحكم يوقف تنفيذه غير أنها رأت الخروج عن هذا الاصل في حالة صدور الحكم بالحق فقررت نفاذ الحكم مع أنه مطعون فيه بطريق الاستئناف ونعم ما فعلت فان الامر الذي أدى الى محو الاسم يكون غالباً من الامور الجسيمة التي لا يصح معها ابقاء الوكيل مباشراً لحرفته أثناء الزمن الذي يستغرقه الفصل في أمره من محكمة الدرجة الثانية

ويرفع الاستئناف للمحكمة العليا، أما تنفيذ الاحكام فيكون بواسطة رؤساء مجالس التأديب

وتختلف طريقة التنفيذ باختلاف العقوبة المحكوم بها فعقوبة التوبيخ تعتبر مُنفذة بمجرد الحكم الا أنها في الصادر بها لان النطق في الجلسة بالحكم

المتضمن للتوبيخ هو بذاته توبيخ في الواقع ونفس الامر وقد كان من رأي بعضهم ان تنفيذ هذا الحكم يقتضي ان الرئيس يستحضر المحكوم عليه وينهره بالفاظ تشعر باحتقار المجلس لعمله لكن السير على هذه الطريقة لا موجب له كما تقدم

أما الايقاف عن العمل فبراد به منع الوكيل منعاً تاماً من مزاوله أعماله فليس له أن يترافع ولا أن يقبل توكيلاً ولا أن يشتغل في مكتبه الا بالقضايا التي كانت فيه قبل صيرورة الحكم نهائياً ومن ذلك يرى أنه من الصعب التنقيب في أعمال الوكيل المحكوم عليه بالايقاف لمعرفة ما اذا كان الحكم منفذاً تمام التنفيذ أم لا

أما محو الاسم من الجدول فعناء استبعاد الوكيل من الطائفة فيسقط ما كان له من الحق في الوكالة عن الحضور ، ولكن يوجد خلاف في هل يجوز امتشارة الوكيل المحكوم عليه بمحو اسمه ، فقال البعض بالجواز اعتماداً على أن المشورة حرة يطلبها من يشاء ممن يشاء ، وقال فريق بعدم الجواز بناء على أن المرافعة ليست وحدها وظيفة الوكيل بل ان عمله يشمل أيضاً الكتابة والمشورة فاستمرار الوكيل المطرود على ابداء المشورة لذوي الخصومات هو استمرار على العمل بما يلحق بالوظيفة التي انعدمت بحكم المحو ، والرأي الاخير هو الراجح

وبما أن الفائدة من الحكم لا تتم الا اذا كان مؤثراً في الوكيل أمام جميع المحاكم الشرعية قضت المادة (٣٢) بما يوجب تعميم أثره فيما يتعلق بها أما بالنسبة لغيرها من جهات القضاء فلا بد من تجديد

المحاكمة على يدها

هذا وقد جاء في ختام اللائحة نص مخصوص يتعلق بالوكلاء المقبولين قبل صدورها ومن مقتضى هذا النص ان المقبولين منهم أمام محكمة مصر الشرعية يظلون حائزين لحق الوكالة عن الخصوم أما المقبولون أمام باقي المحاكم فاما أن يكونوا حائزين لشروط اللائحة فيحقق لهم المرافعة عملا بأحكامها واما أن لا يكونوا فلا يقبلون في هذه الحالة الا اذا أدوا الامتحان وظهرت لياقتهم فيه أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣) ولا يجحد المتأمل علة لتلك التفرقة فكان من العدل التسوية في الحكم بين جميع الوكلاء السابقين سواء كانوا في العاصمة أو في الاقاليم

١١

لائحة التنفيذ

﴿ الصادرة في ٤ ابريل سنة ١٩٠٧ ﴾

« مقدمة »

لا فائدة من رفع الدعوى واضاعة الزمن في المرافعات وما يلحق بها من المنازعات ومختلف المشاغبات ولا معنى لدفع الرسوم لحزينة المحاكم وتأدية الاتعاب لو كبل الخصومة اذا لم يكن من اليسور للحكومة أن

يحصل على المحكوم به كرهاً عن المحكوم عليه في حالة عدم قيامه طوعاً بإداء المطلوب منه

لذلك ترى واضع القوانين في كل آن شديد العناية بسن القواعد ووضع الضوابط التي يستعملها المحكوم له في اقتضاء حقه من المحكوم عليه واعلم أن التنفيذ نوعان : اختياري ، وقهري ، فالاول عبارة عن قيام المحكوم عليه بتأدية المحكوم به طوعاً وهذا نادر ، والثاني هو استعمال اكراه على وجه مخصوص في حق المحكوم عليه يؤدي الى حصول المحكوم له على المحكوم به

والذي يقوم بالتنفيذ القهري في المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة أعوان مخصوصون يعرفون بالمخضرين أما أحكام المحاكم الشرعية فان تنفيذها يحصل بواسطة موظفي الادارة

وتختلف طريقة التنفيذ باختلاف ماهية الاحكام فالحكم الصادر باستحقاق زيد لعقار ينفذ بان يتسلم العقار ، والحكم الصادر بدين ينفذ بأن يجبر ويبيع من أموال المدين ما يكفي لوفاء قيمة الدين ، والحكم الصادر بحبس ينفذ بتسليم المحكوم عليه الى مكان الحبس ليقى به المدة المحكوم بها ، وهكذا

واعلم ان لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ وان لم تشمل على اجراءات التنفيذ أشارت في المادة (٩٢) الى وجوب تنفيذ الاحكام النهائية بواسطة جهة الادارة وأوجبت في المادة (١٠٢) على ناظر الحفانية أن يصدر لائحة بهذا الخصوص غير ان

ظهورها ابطلاً كثيراً اذ كان بقرار من ناظر الحفانية في ٤ ابريل سنة ١٩٠٧

جاء في مقدمته الاشارة الى المادتين المتقدم ذكرهما
وتتركب هذه اللائحة من خمسة أقسام وهي :-

- (١) أحكام عمومية
- (٢) الجز على المنقولات
- (٣) الجز على العقار
- (٤) الجز على ما للمدين لدى غيره
- (٥) أحكام متنوعة

١

الاحكام العمومية

لما كان التنفيذ هنا يؤدي الى تجريد المدين من أمواله اقتضت الحالة
الوقوف مقدماً من صحة الدين المطلوب التنفيذ من أجله . ودليل الصحة
هنا هو الحكم ولكن يشترط أن يكون صادراً من محكمة ذات اختصاص
بالموضوع فاذا لم تكن كذلك اعتبر الحكم لتوا لا عمل له

ويقضي ايضاً ان يكون الدين واجب الاداء في الحال اما لان
الحكم نهائي واما لانه صادر بنفقة حسبما تقدم

وبما ان عمل جهة الادارة في التنفيذ هو عمل الوسيط وجب أن
لا تكون عليها مسؤولية ما فيها لو ظهر أن طالب التنفيذ غير محق في طلبه

في الواقع وإنما يكون الضمان عليه هو فيلزم وحده بموئض الضرر الذي يكون قد ترتب على التنفيذ

ومن القواعد المقررة في القوانين الوضعية أن جميع أملاك المدين من منقول وعقار ضامنة لوفاء ما عليه فللدائن أن يحجزها ويبيعها كلها أو بعضها بدون أن يراعي الترتيب من حيث نوعها ولكن اللائحة نصت على وجوب أن يقع التنفيذ أولاً على النقود ثم على المنقولات ثم على العقار ونعم النص لانه أفيد لجهة المدين ولا ضرر منه على رب الدين وطلب التنفيذ سواء كان على المنقولات أو على العقار يقدم على استمارة مخصوصة الى المحافظ أو المدير أو المأمور بحسب الاحوال المبينة في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الاولى ، والعبرة بمحل اقامة المدين اذا كان التنفيذ على منقولات وبموقع العين اذا كان على عقار، وعلة ذلك كون بيع العقار في الجهة القريب هو منها يترتب عليه في الغالب كثرة الراغبين في شرائه

وحذراً من أن الحجز يوقع على اكثر مما يقتضيه الدين نص في المادة المذكورة (فقرة خامسة) على انه يجب أن تبين المبالغ المستحقة بالضبط الى غاية يوم تقديم الطلب ، وعلى وجوب تعيين العقار تعييناً تاماً حتى يتيسر نشر البيانات الكافلة لهذا التمين في اعلانات البيع ليعلم الجمهور حقيقة العقار المعروض للبيع

ومن الواجب أن يقدم طالب التنفيذ صورة الحكم التنفيذية اثباتاً لكونه صاحب الشأن ولا داعي لصور بسيطة من الحكم الا اذا لم يكن

سبق اعلانه فيقدم في هذه الحالة طالب التنفيذ العدد اللازم منها على قدر عدد الواجب اعلانهم وذلك لانه من القواعد الاساسية أنه لا يصح التنفيذ قبل اعلان المحكوم عليه بصورة الحكم ويكون تسليم الصورة على الوجه المبين في المادة (٥٦) من لائحة ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ (راجع المادة - ٢)

وعلى طالب التنفيذ على العقار أن يقدم أيضاً شهادة من قلم الرهون
فاذا دلت على خلو العقار من الحقوق العينية جاز التنفيذ بواسطة جهة الادارة والا فلا ، وفي هذه الحالة يباشر صاحب الشأن التنفيذ (بملم الجمعة القضائية المختصة أي المحاكم الاهلية أو المختلطة) (راجع العبارة الاخيرة من الفقرة السادسة من المادة الاولى ، من المادّة العاشرة).

١١٥٤. ويلقى بقبض الطالب على الوجه المتقدم الى الحاكم الاداري وجب أن يتصلدوا بأعمال التنفيذ أو يعين أحد المعاونة المتأهلات ، ويتعاون ذلك في ذيل الاستمارة

انذار المدين
الوجه على المعاونة قبل توقيع الجزاء أن تكتب للمدين المدين إلى الوفاء وتلزمه بالاجابة ويشير إلى ذلك في الحضر كما أنه يشير عليه أيضاً إلى أن المدين أعلن بالتكسر

فاذا امتثل المدين ودفع المطلوب زالت غلة الحجر أما اذا توقف
أوقع المعاونة الحجر فوراً

الحجز على المنقولات

من المشاهد ان تعلق النفس بالعقار أشد بكثير من ميلها الى المنقول ومن البديهي أيضاً أن حجز النقود أخف وطأة على المدين من حجز باقي ممتلكاته لان النقد يسلم لرب الدين بقيمته بدون اجراءات أخر

أما حجز المنقولات فانه يضر بالمدين حسا ومعنى اذ انه يؤدي حتما الى البيع بالمزاد العلني وهو ما يحدث الجلبة والضوضاء والتشهير ويكون البيع بانحس الاثمان في أغلب الاحيان

لذلك رأى واضع اللائحة أن يبدأ أولا بتوقيع الحجز على النقود ثم على المنقولات ثم على العقار (مادة — ٣ من اللائحة ، والفقرة الاخيرة من المادة — ٩٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية)

ومن دواعي الانسانية استعمال الرفق الى حد معين بالمدين البائس حتى لا يجرده الدائن من أزم الاشياء اليه ، لذلك تقرر شرعاً وقانوناً أنه لا يجوز الحجز على بعض أشياء مثل الثياب والملابس والفرش ومنزل السكني (راجع المادتين السابقتين)

لكن يجوز حجز ما قد يكون في الملابس من نقد وأوراق عملة ونحوها كما يجوز حجز المصوغات التي يكون المدين متحلياً بها

وينبغي أن يكون توقيع الحجز بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من حضور شيخ الحارة أو العمدة ينوب عنها حتى يكون شاهداً على قيام المعاون بالعمل ويدفع عنه الأيذاء المحتمل وقوعه من قبل المدين ويوقع من هذا الشاهد على المحضر

ويجب تبيان الأشياء المحجوزة يائناً وفاقاً كي لا يمكن استبدالها ثم تسلم الحارس يعين بالكيفية الموضحة في المادة (٤) ليقوم بحفظها الى أن تباع، ويعطى ملخصاً من المحضر مشتملاً على بيان الأشياء المحجوزة ليقف على حدود مسؤوليته، وإذا عين الحارس بواسطة المحضر. وكان أجنبياً عن المدين كان له الحق في أجره لاتعابه بقدرها الحاكم الإداري

أما البيع فيجب أن لا يكون قبل مضي خمسة عشر يوماً من يوم ميعاد البيع الحجز والقصد من هذه المهلة تمكين المدين من الوفاء ولكن إذا كانت الأشياء المحجوزة قابلة للتلف كالفواكه والخموم والامساك جاز الاذن بينهما ولو عقب الحجز فوراً لان أقصر ميعاد وهو الثلاثة أيام المين في اللائحة لبيع ما يكون قابلاً للتلف لا ينتفي به الضرر في هذه الحالة

لم تعين المادة (٣) الحد الأقصى بين يوم الحجز ويوم البيع فليس من مانع حينئذ أن يكون البيع بعد الحجز بزمان تضر سعيته بالداين والمدين أما الاول فلتأخير حصوله على حقوقه وأما الثاني فلسريان أجره الحراسة عليه علاوة على حبس الامتعة عنه

ويحصل البيع بواسطة المعاون في اليوم المحدد بطريق المزاد العلني

أولاً في الوصول الى أعلى ثمن ^(١) ويجب أن يكون حاضراً وقتئذ شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما ويوقع منه ومن معاون على المحضر الذي يجب أن يشتمل على جميع الاجراءات وعلى بيان كل جزء وقع البيع فيه

ومتحصل الثمن يكون من حقوق طالب الحجز على قدر المطلوب له
متحصل الثمن
الا انه يجب أولاً تنزيل رسم التنفيذ باعتبار واحد في المائة وأجرة الحارس فان بقي شيء بعد ذلك سلم للمدين

هذا وقد يعترض المدين على البيع بدعوى انه وفى المطلوب منه
الاشكالات
أو أنه سقط عنه بوجه من الوجوه الشرعية وقد يكون صادقاً كما قد يجوز
انه انما يريد بهذا الاشكال عرقلة التنفيذ فأرى واضح اللائحة التوفيق
بين مصلحة الدائن ومصلحة المدين بأن منع البيع على شرط أن يقوم هذا
الاخير بايداع الدين ولحقاقه وبأن يرفع هذا الدفع لجهة القضاء في مدة
خمسة عشر يوماً من يوم الايداع فاذا اتبع هذه الخطوة كانت العبرة بما
يحكم به واذا تأخر صرف المبلغ المدوع لصاحب الشأن بمجرد اتقضاء
الاجل (مادة — ٧)

وقد يتفق أن المقولات التي حجز عليها في مواجهة المدين
مملوكة في الحقيقة لسواه وانما وجدت عنده بسبب من الأسباب الغير
دعوى
الاسترداد

(١) مما يلاحظ على اللائحة كونها لم تنص على وجوب أن يتقدم على
بيع المقولات النشر عنه في الجرائد والصاق اعلاناته في الاماكن العمومية حتى
يذاع أمره بين الناس ويزداد الامل في كثرة الراغبين

النافذة للملكية كالوديعة والاجارة فلصاحبها الحق في استردادها بمعنى انه يرفع دعوى يطلب فيها الحكم له بملكيتها وبطلان الحجز المتوقع عليها ومن القواعد المقررة أن رفع دعوى الاسترداد هذه يترتب عليه ايقاف البيع ولكن يتضح من عبارة المادة (٨) أن واضع اللائحة علق هذا الأثر على أن يكون مدعي الاسترداد قد رفع الدعوى (على حسب الاصول الى الجهة المختصة باجراء ذلك) والمفهوم من هذا النص وجوب أن يكون قد رفعها على كل من الحاجز والمدين أمام المحكمة الاهلية أو المختلطة، الكلية أو الجزئية بحسب الاحوال

فاذا رفت على هذا الوجه أوقف البيع ولكن بما أن من الجائز ان الاشياء المحجوزة لا تعمل البقاء لقابليتها للتلف أو كون قيمتها زهيدة بنسبة أجرة الحراسة فلا شك أن تأخير البيع يكون مضرًا بذوي الشأن فرفعاً لهذا المحذور أجازت اللائحة البيع في هاتين الحالتين مع قيام دعوى الاسترداد غير انها أوجبت ابداع الثمن في خزينة الحكومة الى حين الفصل نهائياً في الملكية فيصرف حينئذ لصاحب الحق فيه فإنما الحاجز وإما مدعي الاسترداد

الحجز على العقار

نص في الفقرة السادسة من المادة الاولى على وجوب أن يقدم

طالب الحجز شهادة مستخرجة من قلم الرهون^(١) وفائدتها تظهر من مطالعة المادة (١٠) المذكور فيها أنه اذا تبين أن المقار مثقل بالرهون فلا يجوز نزع ملكيته بالطرق الادارية بل يلزم حينئذ اتخاذ الاجراءات المقررة أمام المحاكم النظامية لتحصل في مواجهة الدائنين طبقاً للضوابط المنصوص عليها في قانون المرافعات أما اذا اتضح أن المقار غير مرهون فيمكن الحجز بواسطة الادارة فيوقمه المعاون ويحرر به محضراً مشتملاً على جميع البيانات التي تميز المقار عن سواء وعلى ما اذا كانت العقارات تباع صفقة واحدة أو مجزأة الى عدة أقسام مع تبيان الثمن التقريبي للكل أو لكل جزء على حسب الاحوال

ويجب أن يقع الحجز بحضور أحد الاعيان وشيخ الحارة أو العمدة على حسب الاحوال ، أو من ينوب عن هذين الاخيرين ، ويوقع على المحضر منهما ومن المعاون وتسلم صورة منه للمدين حاضراً كان أو غائباً ليقف على حقيقة ماجرى ويكون على بينة من أمره

جاء في المادة (١١) ما يدعو الى النظر فانها بينت الحد الأدنى للفترة التي يجب تركها بين الحجز والبيع وهو أربعون يوماً لكي

حضور
الشهود

(١) هذا التعبير يفيد ان قلم الرهون واحد وان الرهون محصورة فيه والواقع أنه متعدد بتعدد جهات القضاء المصرية بين شرعية ، واهلية ، ومختلطة ، فالعمل بالنسبة الى الوجه الذي يكفل الفائدة التامة يقتضي الحصول في الحقيقة على شهادة من المحكمة الشرعية واخرى من المحكمة الاهلية وثالثة من المحكمة المختلطة ، اما تعيين المحكمة فالعبرة فيه بموقع المقار

يمكن المدين من الوفاء ويتيسر لجهة الادارة مباشرة اجراءات النشر والاصاق (مادة - ١٢) ولكنها لم تعين الحد الاقصى فالتص لا يمنع من تحديد يوم للبيع يكون بعد زمن طويل جداً وهو ما يضر بالدائن والنشر عن البيع مفيد وباليات واضع الاثمة أوجه أيضاً في بيع المنقول فان شيوع خبره يؤدي الي كثرة الراغبين في الشراء ويترتب على مزاحمتهم الوصول الي الثمن الذي يداني الثمن الحقيقي ان لم يبلغ قيمة المثل الا أن اتخاذ الجريدة الرسمية واسطة لهذا التعيين عقيم حتى مع تكرار النشر فانها غير متداولة وعندني ان أي جريدة من الجرائد الاخرى خير منها من هذه الوجهة .

والاصاق في الاماكن المينة في المادة (١٢) يراد به أيضاً التصاق التوسع في احاطة الجمهور علماً بأمر البيع ولذلك يجب أن تشمل الاعلانات التي تنشر والتي تلصق على البيانات المفصلة في تلك المادة حتى يكون المشتري على بينة من المبيع

أوجبت المادة (١٣) أن يكون البيع هنا بواسطة الحاكم الاداري وبحضور كاتب بخلاف المنقول فهو يباع بواسطة المعاون وما ذلك الا لكون العقار يقتضي الاهتمام بأمره أكثر من المنقولات فاذا وقع البيع وجب على الراسي عليه المزاد المبادرة بقصد الثمن الا اذا كان طالب التنفيذ هو الذي اشترى فيكون دائناً ومديناً في وقت واحد فلا يكلف حينئذٍ الا بدفع ما ربما يكون باقياً في ذمته وذلك اذا كان ثمن المبيع أزيد من المطلوب له

الاشكالات الخ

هذا وقد يتفق أن المدين يدعي التخالص حسباً مراً أو تكون قد رفعت دعوى استرداد من الغير أو يكون قد وصل الي علم الجهة الادارية انه يوجد رهن على العقار أو يمترض المطلوب التنفيذ عليه بأن الدين على مورثه وأنه لم يتسلم شيئاً من أعيان التركة حتى يصح الحجز عليه أو يدعي آخر أن له حق ارتفاق أو حق منفعة على العين أو نحو ذلك فيدون هذا كله في المحضر ويذكر ما يتقرر بشأن ذلك ويوقع في النهاية على المحضر من الرئيس ومن الكتاب

تأجيل البيع

المفروض فيما تقدم ان البيع حصل في اليوم المحدد بحضور الراغبين أما اذا لم يحضر مزايدون فيؤجل البيع وينقص الثمن بقدر ما يراه الرئيس ويحصل الاعلان عن البيع الجديد بطريق النشر والاصاق كما تقدم ويتكرر هذا التأجيل المرة بعد المرة الى أن يرسل المزاد

التصديق على البيع

واعلم أن المادة (١٥) جاءت على خلاف الاصل لانه من المقرر في الاحكام الشرعية والوضعية أن البيع يتم بالإيجاب والقبول فكان يلزم أن من رسا عليه المزاد يعتبر شراؤه باتاً من وقت ايقاع البيع ولكن المادة المذكورة قضت بأنه يبقى معلقاً على تصديق نظارة الداخلية وهم احتياط مفيد ، فقد يجوز أن البيع وقع بثمن بخس وظهرت حقيقة الحال للداخلية من تظلم المدين أو بمجرد اطلاعها على الاوراق أو من طريق آخر فتتلافى الضرر بأن تأمر باعادة البيع

ومتى تحقق لجهة الادارة أن المشتري قام بدفع الثمن ورسم البيع

تسلم المبيع

باعتبار اثنين في المائة وجب عليها أن تسلم اليه صورة من محضر البيع مذيلة بالصيغة التنفيذية لكي يتمكن من تسلم المبيع ويسجل هذا المحضر بقلم الرهن حفظاً لحقوقه

فاذا رسا المزايد على طالب البيع كان له حق المقاصة كما تقدم اما اذا رسا على سواه فيكون من الواجب التصرف في الثمن على الوجه السابق الكلام عليه في بيع المنقولات

تقدم لنا انه اذا تبين وجود رهن على العقار لا يمكن بيعه بالطريقة العلم بالرهن بعد البيع الادارية ولكن المفروض في المادة (١٧) أن العلم بالرهن انما جاء بعد البيع وقد نص فيها على ما يجب عمله في هذه الصورة وهو ايداع الثمن في خزينة المحكمة المختصة لتوزيعه على الدائنين وتعين هذه المحكمة بتابعة الدائنين فاذا كانوا من رعية الحكومة المحلية كان الايداع في خزينة المحكمة الاهلية أما اذا كانوا كلهم أو بعضهم من رعايا الدول الاجنبية فيجب أن يكون في خزينة المحكمة المختلطة ثم اذا رفع المدين شكلاً أو تقدمت دعوى استحقاق من الغير وجب مراعاة المادتين (٨٧) السابق الكلام عليهما في مادة حجز المقتول

٤

حجز ما للمدين لدى الغير

يقع الحجز على المنقولات عادة وهي في حوزة المدين ولكن يجوز

حجزها أيضاً اذا كانت تحت يد الغير، مثال ذلك : زيد مدين لي وعمرو مدين له فيحجز لي أن أوقع الحجز تحت يد عمرو على قيمة المطلوب منه لزيد وفاء لمطلوبي من هذا الاخير، فأنا حاجز وزيد محجوز عليه وعمرو محجوز لديه

فاذا كان المدين مستخدماً اعتبر أن مخدمه مدين له وجاز حينئذ توقيع الحجز تحت يده على جزء من الراتب وفاء للدين المطلوب من المستخدم

وقد كانت هذه القاعدة سائرة على جميع المستخدمين سواء كانوا في الحكومة أو عند الافراد ولكن صدر أمر عال في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ قضى بأن (المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكيا كانت أو عسكرياً أو بصفة مرتبات اضافية لايسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق باداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص — وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو ربع المرتبات الاضافية)

فترتب على صدور هذا الامر العالي عدم جواز الحجز على موظفي الحكومة الا في الحالتين المشار اليهما فيه وان لا يقع الحجز على أكثر من ربع المعاش أو الماهية (١)

(١) من المقرر أن موظفي ديوان الاوقاف ومستخدميه سواء كانوا في

الحجز على
موظفي
الحكومة

أما إذا كان المدين مستخدماً عند الافراد فيجوز توقيع الحجز تحت
يد مخدومه أيضاً كان سبب الدين ويختلف المقدار الجائز حجه باختلاف
المهية فيكون الخمس إذا كانت المهية ٨٠٠ قرش فأقل وبقدر الربع
ما زاد على الـ ٨٠٠ قرش الى أن تبلغ الزيادة ٢٠٠٠ قرش وبقدر الثلث
فيما زاد على المبلغين المذكورين
وتوضيحاً لذلك نضرب المثال الآتي باعتبار أن مرتب المستخدم
٤٠٠٠ قرش

فالجزء الجائز حجه :-

قرش	قرش
١/٣ الـ ٨٠٠ الاولى :	١٦٠ قرش
١/٣ الـ ٢٠٠٠ التالية :	٥٠٠ قرش
١/٣ الـ ١٢٠٠ الباقية :	٤٠٠ قرش

٤٠٠٠ قيمة المرتب ١٠٦٠ الجزء الجائز حجه

ونخصم الجائز حجه وهو ١٠٦٠ قرش من قيمة المرتب يكون الباقي
٢٩٤٠ قرش فيسلم للمستخدم أما المقدار المحجوز فيسلم للحاجز خصماً من
مطلوبه فإذا تعدد الحاجزون قسم بينهم قسمة تناسبية ما لم يكن دين بعضهم
ممتازاً بمقتضى القانون فيقدم حينئذٍ على سواء (مادة - ٦٠١ مدني وما
بعدها)

العموم أو الفروع لا يعتبرون تابعين للحكومة وبهذه المثابة يقع الحجز على مرتباتهم
أسوة بالمتخدمين عند الافراد

هذا ويشترط في الحجز الموقع بواسطة الجهة الادارية أن يكون المحجوز لديه من رعايا الحكومة المحلية بخلاف ما لو كان أجنبياً فالحجز يوقع حينئذ بواسطة المحاكم المختلطة لأنها هي المختصة (مادة - ٢٠) والجهة التي يجب تقديم طلب الحجز اليها تختلف باختلاف الاحوال، فاذا كان المدين مستخدماً في الحكومة رفع الطلب الى المصاحبة التابع هو لها، واذا كان من أرباب المعاشات رفع الى المصلحة الحال عليها الصرف، أما اذا كان المحجوز لديه من الافراد فيقدم الطلب الى جهة الادارة التابع لها محل اقامته

جهة
الاختصاص

واعلم ان الحجز يقتضي عملين : أحدهما اعلان المحجوز لديه ويحصل أولاً حتى لا يتمكن المحجوز عليه من تسلم حقه من المحجوز لديه وثانيهما اخبار المحجوز عليه بتوقيع الحجز ليعلم بما أوجب حبس المبالغ عنه ويجب على المحجوز لديه أن يقر لجهة الادارة بما في ذمته وان يكون ذلك في مدة ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز تحت يده فاذا امتنع عن الاقرار سلت الاوراق لطالب الحجز لكي يتمكن من مقاضاته امام المحاكم الاهلية ويكون الحال كذلك لو تبين للحاجز ان اقرار المحجوز لديه جاء مخالفاً للحقيقة بأن كان قد انكر الدين غشاً وتدليساً أو اعترف بمقدار ينقص عن الواقع فيكون من حق الحاجز حينئذ توجيه المسؤولية عليه بدعوى يرفضها امام القضاء الاهلي

اقرار المحجوز
لديه

أحكام متنوعة

رأى واضع اللائحة أن هناك نوعاً من التنفيذ يقتضي غالباً استعمال القوة ودخول المنازل فنص في المادة (٢١) على أن التنفيذ في هذه الحالة إنما يكون بواسطة أحد ضباط البوليس مراعاة لما لهذا التنفيذ من الأهمية الكبرى فإذا طلب صاحب الشأن تنفيذ حكم صادر ب طاعة الزوجة أو بحفظ الولد عند محرمه أو بالفريق بين الزوجين أو بنحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية قام الضابط بالتنفيذ ويتبع في إجراءاته التعليمات التي تعطى إليه من المحكمة الشرعية التي بدأرتها المحل الذي يحصل التنفيذ فيه، وقد خصت في ذلك تلافياً لضیاع الوقت وتعطيل التنفيذ فيما إذا رجع للمحكمة الصادر منها الحكم، ويحرر الضابط محضراً بالاجراءات ويوقع عليه.

وقد يتفق أن يكون هذا التنفيذ في محل إقامة أجنبي مع أن الامتيازات تحول دون دخول منازل الأجانب إلا بموافقة القنصلاتو التي هم تابعون لها فيجب على ضابط البوليس في هذه الحالة أن يكون مصحوباً بمندوب من القنصلاتو أو يكون قد حصل بالاقبل على ترخيص من القنصل

هذا ولم ينبق من اللائحة ما يستحق النظر إلا المادة (٢٢) ويخطأ عنها

نرى ان الشارع خوّل التنفيذ بمقتضاها على الخصم الذي يكون مطلوباً منه رسوم للحاكم الشرعية وسوغ العمل بموجبها أيضاً في تنفيذ القرارات (التي وان لم تكن لها صفة الاحكام هي مع ذلك قابلة للتنفيذ بالطرق الادارية) والقاهر ان المراد بذلك القرار الذي يصدر بتقدير أجره المحامي (مادة — ١٩ من لائحة الوكلاء) والقرارات التمهيدية بأن كان النزاع في الحضنة وأمر القاضي باستحضار الوالد للتحقق من سنّه أو نحو ذلك

١٢

قرار التفتيش

﴿ الصادر في ١١ ابريل سنة ١٨٩٨ ﴾

لو أن كل موظف قام بتأدية الواجبات المفروضة عليه على وجه الدقة والكمال كمقتضى الذمة والضمير ما دعت الاحوال الى مراقبة أعماله ومراجعة تصرفاته ولكن المشاهدات تدلنا بالاسف على ان هناك موظفين قل أن يتقنوا أعمالهم أو يدققوا في شؤون وظيفتهم الا اذا كانوا مشمولين بالمراقبة التي هي في حكم الوصاية

لذلك نرى أقلام التفتيش منتشرة في الحكومة فهناك مفتشون للمالية وللداخلية وللحقانية وللانشغال العمومية وللعارف يقومون بالبحث

والتنقيب على أعمال الفروع فمن ذلك التفتيش على الجمارك والجميون والصمة وصيارف البلاد والتفتيش على المحاكم الاهلية والمحاكم المختطة وغيرها

وليس هذا النظام قائماً في البلاد المصرية وحدها بل انه كذلك في كل مملكة لان الاختبار دل على لزومه

وقد ادخلت المحاكم الشرعية تحت هذا الحكم فأشير أولاً الى وجوب التفتيش في المادة (٨٩) من لائحة سنة ١٨٨٠ ثم جاء في المادة (٩٥) من لائحة سنة ١٨٩٧ ان طريقة التفتيش تفصل في لائحة الاجراءات الداخلية وقد صدرت هذه اللائحة ولكنها لم تعرض لهذا الخصوص بل جاء في المادة (٥٩) منها انه سيصدر به قرار يلحق بها وقد صدر القرار بالفعل مسبقاً بمقدمة فيها الاشارة الى المادتين المذكورتين وليس في هذا القرار ما يحتاج الى اسهاب فانه من الواضح بمكان غير اننا نلفت النظر الى النقط الآتية :-

(ا) ان التفتيش لا يتناول المحكمة العليا مراعاة لفعة شأنها

واحتراماً للقائم بالقضاء فيها

(ب) علماً بعند البحث انه لم يحصل تفتيش مطلقاً على محكمة مصر

والسبب ظاهر فان اجراء التفتيش عليها جاء مطلقاً على

طلب قاضى مصر وهو لم يطلب ذلك قط

(ج) التفتيش على الاعمال الادارية يقتضي البحث والتنقيب عن

المضايقات والسجلات ودفاتر الصادر والوارد والمحفوظات

(الدفترخانه) وحساب ورق التمغة ونحو ذلك . أما التفتيش على الاعمال القضائية فالغرض منه اكتشاف الغلطات التي يكون قد فات القاضي ملاحظتها كما لو حكم في مادة غير داخلة في اختصاصه ، أو حكم في غيبة المدعى عليه بدون مراعاة لشروط هذا الحكم ، أو قبل الدفع على خلاف النص من المقرر أن الحكم يعتبر حقاً مكتسباً لجهة المحكوم له بمجرد صدوره وإن خطأ وقد نص في القرار على ما يوافق هذه القاعدة حيث جاء فيه ان ظهور الغلطات لا يترتب عليه مساس بالاحكام ولا بقوة الشيء المحكوم به بمعنى انه لا يفرق من هذه الوجهة بين الاحكام الانتهائية وغير الانتهائية اذ ان كلاهما يكون حقاً للفصل كما تقدم

(٥) يحصل التفتيش على العموم بواسطة انتقال المفتشين الى المحاكم ولكنه يحصل أحياناً في مركز النظارة ويكون ذلك غالباً في حالة ما اذا قدمت شكوى وأحيلت على قلم التفتيش

(و) تضمنت المادة السابعة من القرار تحويل قضايا محاكم المديرية والمحاكمات الخ في تفتيش المحاكم الداخلة في دائرة اختصاصهم بالأكاديمية وفي المواعيد المبينة في تلك المادة ولكن يمكن تقدير التحري ان ليس منهم من قام بهذا العمل ، ولولا ذلك ولا لدري سبباً لذلك فهل نقول انهم غير واقفين

على مشتملات هذا القرار أو نحمل تصرفهم هذا على عدم اهتمامهم
بالتفتيش والامر على كل حال يدعو الى النظر

١٣

البطر كخانات

نقدم لنا في الدروس الماضية عند الكلام على السلطة القضائية ان
عددنا منها البطر كخانات باعتبار كونها هي التي تفصل في مسائل الاحوال
الشخصية المتعلقة بالمسيحيين وتكون مرتبطة بالدين ونرى الآن التوسع في
هذا البحث على قدر ما يسمح به النطاق فنقول :-

البطر كخانة لفظة تركية معناها محل البطريرك أي مقره والبطريرك كبير
القوم أي رئيس الطائفة ويراد بها عرفاً جهة الاحوال الشخصية للمسيحيين
والبطر كخانات متعددة بتعدد المذاهب المسيحية فمنها ما هو
للاقباط الارثوذكس ، والاقباط الكاثوليك ، والروم الارثوذكس ، والروم
الكاثوليك ، والأرمن الارثوذكس ، والأرمن الكاثوليك ، والانجليكان ،
والكلدان ، والموارنة ، الخ

والاصل في كل مملكة ان حق السيادة فيها يتناول السلطة القضائية
بتمامها فتفصل هي في جميع الدعاوي بين جميع الناس سواء كان النزاع
متعلقاً بالاموال أو بالاحوال الشخصية ولكن عملاً بمبدأ حرية الاديان

قيدت هذه السلطة الالهية وانحصر سلطانها في الامور الدينية وأصبح كل انسان حراً في أحواله الدينية لا يخضع فيها الا لمعتقده ولرؤسائه الدينيين

وبسبب الامتيازات الاجنبية في بلاد الشرق قيدت السلطة الالهية أيضاً من طريق آخر ومنشأ ذلك تسامح الحكام المسلمين وتساهلهم وهو ما تقرر فيما بعد بمعاهدات دولية ترتب عليها ان أصبح الاجانب في مصر غير خاضعين للسلطة الالهية في كثير من أحوالهم كما جاء في مقرر الدروس الماضية

وقصارى القول ان السلطة الالهية مقيدة الآن في مصر بقدين :
أحدهما ديني بني على حرية الاديان وهو موجود أيضاً عند جميع الامم ،
وثانيهما سيامي مترتب على المعاهدات الدولية وهو خاص ببلاد الشرق وفي جملتها القطر المصري

قيد السلطة
الالهية

هذا ومن المشهور ان حرية الاديان لغير المسلمين في بلاد الدولة العلية تقرر بمقتضى خط كلخانة المعروف بقانون التنظيمات الصادر في سنة ١٨٣٩ على ان هذا المذهب مقرر في الواقع من عهد ظهور الاسلام وخبر الادلة على ذلك ما جاء في الكتاب العزيز وهو قوله تعالى « لا اكراه في الدين » وقوله عز وجل « لكم دينكم ولي دين »

أما الامتيازات المقررة للبطريركيات فترجع من جهة الاساس :
(أولاً) الى التساهل والتسامح من قبل سلاطين المسلمين كما تقدم

مصدر امتياز
البطريركيات

ويمحسن بنا أن نذكر هنا ما يؤثر عن السلطان محمود الثاني وهو قوله (لا أريد بعد الآن أن أعرف المسلمين الا وهم في المساجد ولا النصارى الا وهم في الكنائس ولا اليهود الا وهم في البيع)

(ثانياً) الى الخط المهايوني الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ (جمادى الثانية سنة ١٢٧٢) في عهد السلطان عبد المجيد فانه جاء مؤيداً للخطوة المتبعة في الدولة فيما قبل صدوره

(ثالثاً) الى المنشورين الصادرين من الباب العالي في ٣ فبراير وأول ابريل سنة ١٨٩١ فقد اشتملا على بيانات تفسيرية للخط المهايوني المشار اليه اقتضاها الحال

ولما كانت تلك الامتيازات من قبيل الضمانات لجهة المسيحيين رأت ممالك أوروبا لزوم تدوينها بصورة دولية فنص عليها في معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ وفي معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ بحيث لا يجوز بعد ذلك للدولة العثمانية الرجوع عنها اللهم إلا اذا تعمدت انتهاك حرمة المواثيق الدولية وهو ما لا يصح اقتراضه بأي حال من الاحوال

ومن المعلوم أن أحكام الخط المهايوني والمنشورين المحققين به تسري على مصر لكونها جزءاً من بلاد الدولة العلية ومن المعلوم أيضاً أنه لما فتح مصر المسلمون عرباً أو تركاً تركوا لغير المسلمين الحرية الدينية المطلقة على ان هذه الحرية لا تتناول في الحقيقة سوى ما ارتبط بالدين ارتباطاً شديداً كالزواج والطلاق لان العلة في منع رؤسائهم الدينيين حق الاختصاص

بأمور الزواج والطلاق في كون هذه المسائل مرتبطة بديانتهن التي تعهد الاسلام بحماية حريتهن فيها وظاهر ان لا محل لمراعاة ذلك في المسائل المتعلقة بالمال مثل التركات لعدم تعلقها بالدين مباشرة فليس للبطر كنائنا

حينئذ سلطة قضائية الا في مسائل الاحوال الشخصية المتصلة بالدين
أما الدليل على ذلك فمستفاد من نفس الخط المايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ فقد ورد فيه قوله « أما الامتيازات الروحية التي أعطيت »
« من طرف أجدادي الى المسيحيين فقد صار تقريرها وابقاؤها الآن »
« وأما الدعاوي الخاصة مثل الحقوق الارثية فيما بين المسيحيين فحال اذا »
« أرادت أصحاب الدعوى على البطريرك أو الرؤساء والمجالس »

فهذا النص صريح في أن ما منحه المسيحيون انما هو امتيازات روحانية أي دينية فهم خاضعون في هذه المسائل لرؤسائهم الروحانيين أي الدينين ، أما المسائل الحقوقية أي المدنية التي أشارت اليها الفقرة الثانية فلا يكون للبطر كنائنا حق الفصل فيها الا عند اتفاق ذوي الشأن جميعاً ومن الادلة أيضاً على ما تقدم الخطاب المرسل من المعية السنية الى الحاقانية بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٣٠٥ بناء على ماورد لها من نظارة العدلية بالاستئانة فقد جاء فيه « ان خصائص البطر كنانة قاصرة على النظر في »
« مواد عقد الزواج وفسخه فقط كنص البراءات العلية »

وهناك أمر صادر من خديومصر في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢ بخصوص تركات الطوائف المسيحية جاء فيه حرفياً « وأما اذا كان أحد »
« الزرثاء البالغ يشترك للحكومة في حق وارث آخر من مادة تقسيم وتوزيع »

« التركة بينهم في تلك الحالة ينظر في مرافعتهم الشرعية بالمجالس بمعرفة »
 « الشرع ، وأما من يتوفى من التبعة العيسوية ويترك أيتاماً قصرًا »
 « يجري حصر تركتهم بمقتضى أصول الشريعة ويجري انتخاب وصي »
 « عليهم من معتمدي ملتهم »

وبالمراجعة اتضح أن هذا الامر الحديوي جاء مطابقاً لقانون
 التركات الصادر من الدولة العثمانية في ٥ رمضان سنة ١٢٧٨
 هذا وقد صدرت من الحكومة المصرية ثلاثة أوامر خاصة بشأن
 بعض الطوائف التي بالقطر المصري

أولها في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ لطائفة الاقباط الارثوذكس ذكر في
 المادة (١٦) منه أن من وظائف مجلس الطائفة « النظر فيما يحصل بين »
 « أبناء الملة من الدعاوي المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة أنواعها »
 « بكتاب الاحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم »
 « المختلطة أما مسائل الموارث لا تنظر الا باتفاق جميع أولي الشأن »
 وثانيها في أول مارس سنة ١٩٠٢ لطائفة البروتستانت الوطنيين واليك
 ما جاء في المادة (٢١) منه « من خصائص مجلس الطائفة النظر والفصل في
 جميع المسائل المتعلقة بإدارة الاوقاف الخيرية أو الاحوال الشخصية، وليس له
 حق النظر في مسائل الموارث الا اذا قبل اختصاصه جميع الخصوم »

أما الامر الثالث فكان صدوره في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ لطائفة الارمن
 الكاثوليك وقد جاءت المادة (١٦) منه بمعنى المادة (٢١) المتقدم الكلام عليها
 ولاجل استيفاء هذا المبحث نرى أن لا بد من ذكر جهة الاحوال

الشخصية للاسرائيليين فاعلم أن النظر في مسائلها بالقيود المتقدمة من اختصاص الحاخام^(١) على مقتضى القانون الصادر من الدولة العثمانية في ٢٣ شوال سنة ١٢٨١ - ٢١ مارس سنة ١٨٦٥

والحاصل مما سبق جميعه أن القاضي الشرعي هو الاصل في نظر الاحوال الشخصية وان ما منحه الطوائف الغير الاسلامية قد نزع من سلطته بطريق الامتناء لاسباب دينية احتراماً للمعتقدات وان رؤساء الطوائف أو مجالسها سلطتين : الاولى قضائية وموضوعها الاحوال الشخصية الروحانية أي الاحوال الشخصية بالمعنى الاخص كالزواج والطلاق وما يتولد عنهما من مهر ونفقة وجهاز ونحو ذلك ، والثانية تحكيمية وموضوعها مسائل الاحوال الشخصية المدنية أي التي لا ارتباط لها بالدين كالتركة فان هذه لا يمكن نظرها الا برضا ذوي الشأن جميعاً

حقيقة
اختصاص
البطركهات

وقد قضت المحاكم على اختلاف أنواعها بما يطابق الاستدلال المتقدم فن قضاء المحاكم المختلطة حكم صادر في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٦ جاء فيه (أن المحكمة الشرعية هي صاحبة الاختصاص العام المطلق في قضايا الموارث بين رعايا الحكومة المحلية من غير تمييز ولا فرق في الدين غير أنه يمكن اتفاق الورثة على حسم النزاع القائم عليها بمقتضى قانون بطركهاتهم)

قضاء المحاكم

وجاء في حكم من محكمة مصر الاهلية صادر في ١١ يونيه سنة ١٩٠٣

(١) الحاخام كلمة عبرية بمعنى « الحاكم » وهو الرئيس الديني للاسرائيليين

(أن اختصاص البطريك هو عبارة عن نظر المسائل المتعلقة بالدين من زواج وطلاق ونفقة وما يتبع ذلك)

وهناك حكم من المحاكم الشرعية صادر في ٢٣ يولييه سنة ١٩٠٣ جاء فيه (ان النصوص المصرح فيها بمنع القضاة الشرعيين من الحكم بين أهل الزمة بحكم الشريعة الاسلامية الفراء بطلب أحد المحصنين مع ابناء الآخر كما هو مذهب الامام الاعظم انما هي فيما يتعلق بالانكحة ونحوها دون المواريث وغيرها من المعاملات فانهم والمسلمين فيها سواء) هذه أحكام المحاكم وتلك هي نصوص الفرمانات والقرارات وكلها لا تختمل الخلاف على ما أرى

١٤

المجالس الحسينية

(الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وقرار الداخلية والخفانية الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٧ بتنفيذ لأئمة ترتيب المجالس الحسينية والامرين العاليين الصادرين في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ و ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ بخصوص تنصيب الاوصياء وعزلهم)

تمهيد

كانت توجد في القطر المصري في الزمن السابق مصلحة تعرف

بيت المال

« بيت المال » أنشئت بالأئمة صدرت في ١١ ذي الحجة سنة ١٢٧٦ هجرية ضيف إليها مع توالي الأيام عدة أوامر تعرف بالمحققات الى أن بلغت الأئمة والمحققات نحو ستين صفحة من قاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلاد بك

وكانت قد أنشئت في القطر أيضاً بمجالس حسبية صدرت بنظامها لأئمة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٦ ضم إليها مع الزمن كثير من المحققات ودوّن هذا كله في نحو ست صفحات من ذلك القاموس فعلى من يريد البحث من الوجهة التاريخية مراجعة ذلك

الغرض من
انشائه

كان الغرض من تأسيس بيت المال المحافظة على حقوق الاهالي خوفاً عليها من التبديد والضياع ولكن من سوء الحظ أن انقلبت هذه المصلحة من خير الى شر وأصبحت الحقوق وهي في يدها معرضة لانواع الضرر أكثر مما لو بقيت تحت يد المفسدين

أما سبب هذا الانقلاب فيرجع الى انحراف أغلب موظفي الحكومة في ذلك العهد عن جادة الاستقامة والنزاهة ويرجع أيضاً الى علة متولدة عن ذات التشريع، لان وضع يد بيت المال على التركة ما كان يتوقف فقط على وجود حمل مستكن أو قاصر أو غائب وهو ما يدعو الى اتخاذ الاحتياطات صوتاً للأموال بل كان يكفي أن تكون التركة مدينة للحكومة بأي مبلغ كيفاً قلّ وأياً كان سببه ليكون ذلك مسوغاً لوضع يد المصلحة على التركة كلها وكان يكفي أيضاً أن يطلب أحد الورثة وان كانوا جميعاً بالغين راشدين وضع يد المصلحة على التركة أي المجرع على

أعيانها بدعوى أن حقوقه مهددة فتسارع عملاً بالنصوص وتستحوذ على الاعيان من منقول وعقار وتأخذ في ادارة حركة التركة بطريقة قل أن تلائم مصالح ذوي الشأن وكلنا يعلم أن اختلافات الورثة بعضهم مع بعض من شأنها المساعدة كثيراً على ميل أحدهم الى تقديم طلب الحجر ، واذا تصادف وتوفي أحد الورثة قبل الافراج عن التركة كان هنالك تركة أخرى تستوجب تدخلاً وحجزاً جديدين وهو ما كان يعود بالضرر الجسيم على أصحاب الحقوق من جراء سوء الادارة والرسوم المقررة للمصلحة على أعيان التركة والمبالغ الطائلة التي كانت لابد من صرفها توصلاً الى اعادة الاموال الى أيدي ذوي الشأن وما كان يعود منها في الواقع الا القليل

ضجت الاهالي من هذه المضار وتنبه رجال الحكومة الى النظر في انشاء المجالس
هذا الامر وانتهى الحال بصدر امر عال في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الحسبية
قاض بالقاء تلك المصلحة والقاء الرسوم التي كانت مقررة لها وبانشاء
المجالس الحسبية الموجودة الآن

والفرض الاسامي من هذا الامر العالي أن لا تتداخل مطلقاً جهة
الحكومة في التركات الا اذا كان هناك حمل مستكن أو قصر أو محجور
عليهم أو غائبين وليس لهم من ينوب عنهم وأن يكون هذا التدخل
مقتضراً مع ذلك على اتخاذ مجرد الوسائل التحفظية الى أن تسلم التركة
لمن له صفة في وضع يده عليها

وقد جاء في المادة (٢٣) من الأمر العالي المشار اليه أن لكل

من ناظر الداخلية والمالية والحقانية مباشرة ما يلزم لتنفيذه من الاحكام النظامية أو التجميعية ومن عهد صدوره أخذ بيت المال في تسليم التركات التي كانت تحت يده لمستحقها والتركات التي لم يطالب بها أحد أودعت تحت يد حراس عينهم قاضي الامور المستحجلة لهذا الغرض أما التركات التي توجد بعد صدور الامر العالي فان العمل بخصوصها يكون على الوجه الآتي :-

اذا توفي أحد الاهالي الخاضعين لاحكام المحاكم الشرعية فيما يخص بأحوالهم الشخصية عن حمل مستكن أو ورنه قصر أو عديي الاهلية أو غائبين غيبة شرعية وليس لهم وصي أو قيم أو وكيل فنصيب هؤلاء أو ثببتهم يكون على حسب أحكام الامر العالي المشار اليه تقسم المجالس الحسبية قسمين حسبما يأتي :-

أقسامها

١ - مجلس حسبي مركزي

وينعقد في كل مركز من مراكز المديرية تحت رئاسة المأمور أو من ينوب عنه وعضوية أحد علماء المركز تعينه الحقانية وأحد الاعيان يعينه المدير بتصديق الداخلية

ب - مجلس حسبي كلي

ويؤلف في عواصم المديرية والمحافظات تحت رئاسة المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة وعضوية أحد علماء المديرية أو المحافظة تعينه الحقانية وأحد الاعيان يعينه ناظر الداخلية (والتنخابه يلزم

أن يكون بقدر الامكان من ساكني الخط الذي به محل توطن الشخص القنصى النظر في أمره بالمجلس اذا كانت سكناه في مركز المحافظة أو المديرية والا فيكون انتخابه بقدر الامكان من ساكني البلدة التي بها محل توطن الشخص المذكور) ثم أحد أعضاء العائلة^(١) ذات الشأن اذا وجد أحد منها في الجهة التي بها مركز المجلس والا فيستبدل بواحد من الاعيان تعينه الداخلية

وكل من هذين المجلسين تابع لنظارة الحفانية فهي التي لها حق الاشراف عليه ويحضر فيها علاوه على من ذكروا القاضي الشرعي أو نائبه في حالة تنصيب الاوصياء أو عزلهم مختارين كانوا أو منصوبين وعليه أن يقيم الوصي الذي يقرر المجلس تعيينه في الوصاية ويعزل الوصي الذي يقرر عزله في المجلس وعليه أن يصدر اعلاماً شرعياً بذلك بناء على طلب صاحب الشأن وأما في مصر والاسكندرية فلكل من قاضيهما أن يعين من ينوب عنه في المجالس كما أن لباقي رؤساء المحاكم الشرعية أن يعين أحد أعضاء مجلسه لذلك

﴿ اختصاص المجالس الحسينية على العموم ﴾

تختص المجالس الحسينية بتنصيب الاوصياء أو تلييتهم أو عزلهم وفي

(١) عدم وجود هذا المصو في المجلس يترتب عليه بطلان القرارات التي

تصدر منه . راجع المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية سنة ١١ صفحة ٢٠١

استمرار الوصاية الى ما بعد الثماني عشرة سنة ^(١) اذا دعت الاحوال لذلك وتقوم بهذا العمل في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الاخبار بالوفاة وتنتظر أيضاً في الحجر على عديي الاهلية وتنصيب أو عزل القوام وفي رفع الحجر وفي تعيين أو عزل وكلاء الغائبين وفي مراقبة أعمال الاوصياء أو القوام أو الوكلاء وكذلك تنظر في الحسابات التي تقدم لها وفي الاحتياطات اللازمة التي يقتضى سرعة اتخاذها لصيانة الحقوق

هذا هو اختصاص المجالس الحسبية من حيث هي أما بالنسبة لتوزيع الاختصاص بين المجلسين فالمجلس المركزي ينظر فيما يتعلق بتركات الذين كانوا متوطنين بدائرة المركز ، وينظر المجلس الكلي فيما يتعلق بتركات الذين كانوا متوطنين بيندر المديرية أو المحافظة أما في مواد الحجر فيكون المجلس المختص هو الموجود بدائرته محل توطن الشخص المتضى الحجر عليه أو المحجور عليه

وكافة القرارات الحسبية التي تصدر في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في استمرار الوصاية على من يتجاوز عمره الثماني عشرة سنة يجوز الطعن فيها أمام محكمة الاستئناف الاهلية من كل ذى شأن أو من النيابة

طرق الطعن

(١) هذه هي سن الرشد بحسب اللائحة (مادة ٨ — ٨) وعندي ان لا خلاف في وجوب اعتبارها قرية عملاً بالأحكام الشرعية

ومجرد بلوغ الانسان هذا العمر (ذكر أ كان أو أنثى) يترتب عليه اعتباره رشداً بحيث لا يتوقف الامر على قرار بذلك فاذا تبين أنه غير رشيد في الواقع بأن كان سفهاً أو معتوهاً لزم ان يقرر المجلس استمرار الوصاية عليه فيكون في الحقيقة كأنه قرر الحجر عليه

العمومية في ميعاد شهر من تاريخ صدورها غير ان الاستئناف لا يمنع تنفيذها

﴿ الاجراءات الواجب اتباعها ﴾

لما كانت أموال المتوفي حقاً لورثته فحفاظة عليها ومراعاة لحقوق الجمل المستكن أو القاصر أو الغائب أو المفقود الاهلية أو الحكومة في حالة عدم وجود وارث شرعى قضى الدكرتو بوجوب تبليغ العمدة أو شيخ الحارة في مدة ثمان وأربعين ساعة عن وفاة كل شخص يتوفي عن ورتة قاصرين أو غائبين أو في حالة تستدعي الحجر عليهم أو فيما اذا كانت الحكومة مستحقة لتركته كلها أو بعضها وهذا التبليغ يكون من المأمورين الذين يثبتون الوفاة أو يحضرون محضرها أو يباشرون الدفن ومن مشايخ القرى والاوقاف كل من يتأخر منهم عن ذلك بغرامة من عشرين قرشاً الى مائة

كما انه حتم على العمدة أو شيخ الحارة أن يعلن المركز أو المديرية أو المحافظة بذلك على حسب الاحوال وعضو النيابة أيضاً في الجهات التي يكون لها مندوب فيها وذلك في ثمان وأربعين ساعة أخرى والا ألزم بالغرامة السابق مقدارها

والسبب في تبليغ عضو النيابة هو أن للنيابة العمومية في الجهات التي يوجد لها فيها مركز أن تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق ذوى الشأن وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي

في حالة وجود حمل مستكن أو عديمي أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث فاذا لم يوجد في الجهة التي بها محل توطن المورث مندوب للنيابة العمومية وجب على العمدة أن يتخذ جميع ما يكون لازماً من الاحتياطات التحفظية التي يقتضي سرعة اتخاذها بما في ذلك من وضع الختم اذا اقتضى الحال ومع ذلك فللنيابة كما تقدم حق التدخل في هذا الامر ولو لم يكن لها مركز كما رأيت حاجة للتدخل

﴿ ما يجب على الاوصياء والقوام والوكلاء ﴾

جدد التركة قد أوجب عليهم الذكرى أن يجردوا أعيان التركة من منقول وعقار وأوراق في مدة ثلاثة أيام من تعيينهم بحضور أحد مندوبي جهة الادارة وكل ذى شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل تسلم الاعيان المذكورة والا فيلزمون بغرامة من خمسين قرشاً الى خمسمائة قرشاً ويجب أن يحصل هذا الجرد في قائمة تحرر على نسختين يوقع عليهما جميع الحاضرين وتسلم أحدهما للوصي أو القيم أو الوكيل وتحفظ الاخرى بالمجلس حجة عليه وقد حرّم عليهم الذكرى التصرف في عقار أو أطياف القصر ومن في حكمهم بالبيع أو الرهن أو الشراء وان لا يسددوا ديناً الا بعد الحصول على اذن بذلك من المجالس المذكورة وهي بالطبع لا ترخص مباشرة أي عمل من هذا القبيل الا بعد التحقق من توفر المصلحة للجهة مفقود الاهلية

وعلى ذكر ذلك نرى من المناسب الإشارة الى مسألة خلافية وهي
 معرفة ما اذا كان العقار المملوك بعضه للقاصر أو لمن في حكمه يجوز للوصى
 أن يباشر قسمته بحيث تكون معتبرة بمجرد اقرار المجلس الحسبي عليها ،
 أو لابد من السير في القسمة على الطريقة المنصوص عليها في المادة (٤٥٢)
 من القانون المدني بمعنى أنه يتحتم أن تكون القسمة في هذه الحالة عن
 يد المحكمة

فالبعض يرى أن من حق المجالس الحسبية التصديق على القسمة
 بحيث انها بعد ذلك تكون معتمدة ويستدل على صحة رأيه بقوله ما دام
 يجوز للوصى أن يبيع العقار ويباشر باقي التصرفات المنصوص عليها في
 المادة (١٣) من اللائحة بمجرد الاذن له بذلك من المجلس الحسبي كان
 له أن يباشر القسمة من باب أولى ، وقد نشر في عدد يوليو سنة ١٩٠٩
 من المجموعة الرسمية حكم من محكمة الاستئناف صدر بما يطابق الرأي
 المتقدم

لكن نظارة الحفانية ترى غير ذلك وحجتها سديدة على ما علمت
 ولما كان هذا البحث من المباحث ذات الاهمية لاسيما من حيث العمل
 رأيت أن أبين هنا الالوجه التي حدثت بالنظارة الى رأيها وهو الذي
 أصدرت به المنشورات الى المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية — وتلك
 الالوجه هي الآتي بينها :-

(أولاً) ان القسمة لم تذكر ضمن أنواع التصرفات المنصوص
 عليها في المادة (١٣) من دكرتو المجالس الحسبية

ولا يمكن القول بأن هذه الأنواع جىء بها على سبيل التمثيل فقط لعدم قيام دليل صحيح على ذلك

(ثانياً) أنه يوجد فارق بين البيع والقسمة وذلك أنه إذا حصل

غبن في بيع عقار القاصر بأزيد من الخمس جاز رفع دعوى بطلب تكملة الثمن عملاً بنص المادة (٣٣٦)

من القانون المدني بخلاف القسمة فإنه ليس فيها مثل هذه الضمانة وعليه إذا ظهر غبن القاصر في القسمة بعد

حصولها لا يكون هناك سبيل لدفع الضرر

(ثالثاً) أن القسمة تحتاج دائماً لمعاينات أهل الخبرة وأجراآت

ومباحثات وأخذ ورد وغير ذلك مما لا تساعد عليه حالة

المجالس الحسينية فاعطاؤها هذه السلطة مع عدم توفر

معداتها لديها فيه ضرر كبير لأنها تكون مضطرة بحكم

الضرورة للاعتماد في القسمة على موافقة الوصي أو القيم

وغير ذلك مما لا تحمد مغيبته

(رابعاً) ان القانون المدني بالمادة (٤٦٠) أهلي و(٥٥٨) مختلط

يقضي بادخال الدائنين للعقار في القسمة ولما كانت

أغلب العقارات مرهونة لاجانب وهم قد لا يقبلون

الحضور أمام المجالس الحسينية لانهم ليسوا تابعين لها

كانت النتيجة ان أعمال هذه المجالس فيما يتعلق

بالقسمة تبقى دائماً عرضة للالغاء

واعلم ان لكل من الوصي والقيم ووكيل الغائب الحق في أجر يقدره المجلس سنوياً بعد مراعاة قيمة الاموال والعمل الذي استوجبه ادارتها ويكون التقدير بقدر الامكان على اعتبار مبلغ معين في المائة من صافي اليراد وقد أوجبت اللائحة على المجالس الحسبية التثبت من اقتدار واستقامة النائبين عن عديدي الاهلية وخولتها الحق في تكليفهم بتقديم ضمانة شخصية أو عينية كل منهما مطلقة أو مقيدة بقيمة معينة لكنها نصت على اعفاء الولي من تقديم الضمانة وكذلك الوصي المختار الا اذا كان الموصى قد اشترطها في وصيته .

هذا حكم اللائحة وعلى فرض ان المجالس الحسبية كلها ساهرة على اتخاذ هذه الاحتياطات على الوجه الذي يكفل حفظ أموال الملتأين ومن في حكمهم فان هذه الاحتياطات (ما خلا الضمانة العينية) قد تكون عديمة الجدوى اذ من السهل أن نرى الوصى أو الضامن ذات يوم مجرداً من الاملاك لسبب ما تقتضيه الحقوق هدرًا

على ان المتابع للحوادث يرى بالاسف ان كثيراً من المجالس غير قائم بوظيفته على الوجه الذي تصان به حقوق الضعفاء وهو ما أوجب تعدد الشكاوى بخدير بالحكومة أن تضع نظاماً تتحقق به الضمانات الكافية ومما يدعو الى الاسف أيضاً ملاحظة ان المجالس الحسبية قل أن تهتم بأمر محاسبة الاوصياء والقوام بحيث لا مراقبة على هؤلاء في الواقع الا من طريق ضمائمهم فيضاف الى ذلك ان المجلس الحسبي الاعلى المنصوص عليه في اللائحة (مادة ٧٠) وهو الذي كان القصد من

أجر الوصي الخ

تقديم الضمانة

اهمال حقوق
الضعفاء

وجوده إعادة النظر في الحسابات قد التى بالامر العالي الصادر في ٤
يونيه سنة ١٩٠٠

الى هنا تم الكلام على النظام المتبع الآن في المجالس الحسبية وقد
اشتمل القرار الصادر من الداخلية والحقانية في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ على
التفصيلات الوافية الواضحة وضوحاً لا يحتاج الى مزيد

١٥

المحاكم الادارية على العموم

المحاكم القضائية هي الاصل في النظر والفصل في جميع المنازعات
أيما كان الخصوم وكيفما كان نوع المنازعة، ولكن دواعي الحال قد تقتضي
انشاء محاكم أخرى تعرف بالمحاكم الادارية تقوم هي أيضاً بالفصل في بعض
منازعات تنفرد بها على سبيل الاستثناء بمقتضى أمر تشريعي بحيث لو لم
يصدر لبقيت داخلية في اختصاص المحاكم القضائية التي هي الاصل كما تقدم
أما سبب وصف هذه المحاكم بالادارية فلانها تتركب من
موظفين من رجال الادارة، وانشاء هذا القضاء الاداري لازم :

تمديد

(أولاً) لانه من القواعد الاساسية في الممالك وجوب الفصل بين
السلطة القضائية والسلطة الادارية حتى تستقل كل
منهما عن الاخرى في القيام بأعمالها ولان استقلال

لزوم القضاء
الاداري

السلطة الادارية لا يتحقق اذا كان مآل أمرها راجعاً
الى السلطة القضائية

(ثانياً) لان ماهية النزاع المتعلق بالمسائل الادارية تقتضى معرفة
واستعداداً مخصوصين قد لا يتوفران الا في رجال الادارة
بسبب مزاولتهم للشؤون الادارية

(ثالثاً) لان المنازعات الادارية تستدعي مرعة البت في أمرها
والسهولة في اجراءاتها وهو مالا ييسر الحصول عليه غالباً
أمام المحاكم الاعتيادية

أما اختصاص المحاكم الادارية فالاصل فيه انها تفصل في اختصاص
المحاكم
الادارية المنازعات التي تقوم بين الافراد والحكومة بخصوص الاجراءات الادارية
التي تكون قد اتخذتها باعتبار كونها سلطة عمومية كالمقرر عزل
موظف أو تعطيل جريدة أو سد ترعة أو تحويل طريق أو عدم الترخيص
بانشاء آلة بخارية أو منع ادارتها أو نحو ذلك مما يتعلق بالشؤون
العومية، ولكن المنازعات المتولدة عن المعاملات التي تكون الحكومة
قد باشرت من طريق كونها شخصاً معنوياً كالمو باع أو اشترت، أجرت
أو استأجرت، وما أشبه ذلك فان الفصل فيها يكون من وظيفة المحاكم
القضائية ما خلا بعض استثناءات لا أهمية لذكرها

﴿ القضاء الاداري ﴾

« بالقطر المصري »

يدلنا التمهيد المتقدم على حقيقة المحاكم الادارية في البلاد الاجنبية ونقول الآن انه لا توجد محاكم على هذا النمط في القطر المصري لان القضاء الاعتيادي هو الذي يفصل في المنازعات التي توجد بين الاهالي والحكومة سواء كانت ناشئة عن اجراءات أو معاملات فان المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قضت بأن لهذه المحاكم حق الحكم في « كافة الدعاوي المدنية والتجارية الواقعة بين الاهالي » « وبين الحكومة في شأن منقولات أو عقارات وفي كافة الدعاوي التي » « ترفع على الحكومة بطلب تضييحات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع » « مخالفة للقوانين والاورام المالية »

والخلاصة أن من يدعي حقاً قبل الحكومة له أن يخاصمها أمام القضاء الاعتيادي على وجه العموم ولكن لا يلزم على ذلك أنه يجوز للقضاء التداخل فيما تتخذه الحكومة من الاجراءات من طريق كونها هيئة حاكمة لان ذلك محظور عليه بنص القانون فقد جاء في المادة (١٥) المتقدم ذكرها انه ليس للمحاكم الاهلية (أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه) وحكمة هذا النص ظاهرة اذ لولاها ما وجد مانع يحول دون تداخل السلطة القضائية في شؤون السلطة الادارية وتكون المحاكم حكومة في قلب الحكومة مع أن حسن النظام يقتضي

وجوب استقلال كل من السلطتين عن الاخرى كما قدمنا
والحاصل أن علاقة الحكومة بالافراد في القطر المصري خاضعة
للقضاء الاعتيادي فاذا ترتبت المنازعة على معاملات تكون الحكومة قد
باشرتها من طريق كونها شخصاً معنوياً بأن كانت دائرة أو مدينة ، بالعة
أو مشتريه ، مؤجرة أو مستأجرة ، فالفضل فيها يكون من اختصاص المحاكم
العتادة أهلية أو محتلفة على حسب الاحوال أسوة بالافراد بعضهم مع
بعض بدون فرق ولا تمييز

وكذلك الحال اذا ترتبت مسؤولية الحكومة على فعل من أفعال
موظفيها مما يرجع الى القانون العام^(١)

هذا ولا بأس من أن تأتي هنا على بعض حوادث حكم فيها
بتضمنات على الحكومة عملاً بالقواعد المتقدم الكلام عليها :

(أولاً) اغلاق البوليس محل قهوة مأذون صاحبها بادارتها بمقتضى

رخصة معتبرة

(١) واليك نص المواد (١٥١) و (١٥٢) و (١٥٣) للتضمنة المسؤولية

على وجه العموم :

(١٥١) كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر
وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير الثاني عن افعال من هم تحت رعايته أو عدم
الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته اياهم

(١٥٢) يلزم السيد أيضاً بتعويض الضرر الثاني للغير عن أفعال خدمته
معي كان واقفاً منهم في حالة تأديبة وظائفهم

(١٥٣) وكذلك يلزم مالك الحيوان أو مستخدمه بالضرر الثاني عن
الحيوان المذكور سواء كان في حيازته أو تسرب منه

(ثانياً) لم يتبصر رجال الري في أعمالهم بل خالفوا اللوائح فنشأ
عن عملهم ضرر لآحد الملاك

(ثالثاً) التي القبض على شخص بدون وجه حق ، أما الحبس
فن باب أولى

(رابعاً) أخرج جميع المستأجرين في أحد المنازل بدعوى أنه آيل
للسقوط مع ان الترميمات اللازمة له كان من الممكن عملها
في وقت قصير بحيث لم تكن لتستدعي اخلاء المكان

ويستدل مما تقدم على انه لا يوجد في القطر المصري محاكم ادارية
بالمعنى الصحيح ولكن هناك مع ذلك هيئات ادارية تعرف غالباً باللجان
وتقوم بالفصل في بعض الشؤون كما سترى

اللجان
الادارية

علنا مما سبق أن المحاكم الادارية تمتاز بكونها تفصل في الشؤون
بين الحكومة والافراد فخرج بذلك المجالس التأديبية لانها انما تفصل
بين الحكومة وموظفيها مما هو من العلاقات الداخلية بين الفريقين وعلى
ذلك ليست هذه المجالس من قبيل المحاكم الادارية بالمعنى الاصطلاحي
أما اللجان التي نرى لزوم الكلام عليها فهي الآتي بيانها

﴿ لجنة الجمارك ﴾

تتركب هذه اللجنة من مدير الجمارك ومن ثلاثة أو أربعة من كبار
الموظفين ومقرها مصلحة عموم الجمارك

تنظر هذه اللجنة في مسائل تهريب البضائع فيبعد ان يكون عمال
الجمارك قد أوقعوا الحجز على المواد المهربة تأخذ اللجنة في مباشرة التحقيق
وتفصل فيما اذا كان هناك وجه لمصادرتها ولا لزام المهرب بالقرامة
النصوص عليها في اللوائح

تعتبر قرارات اللجنة رسمية فتكون حجة بما يدون فيها ما لم يدع فيها الاستدلال
بالتزوير وتتضمن واقعة الحجز وظروفه وأسماء من أوقعوا الحجز والشهود
والمهم ونوع البضاعة ومقدارها والاسباب التي بني عليها القرار ثم ترسل
صورة منه في يوم تحريره أو في اليوم التالي على الاكثر الى السلطة
التابع لها المهم بحسب جنسيته فاما القنصلاتو واما المحافظة

ويجوز الطعن في القرار في الخمسة عشر يوماً التالية لتسليم صورته
الى السلطة المذكورة فاذا مضى الميعاد ولم يتقدم الطعن أصبح القرار
قطعياً لا يقبل النقض بأي وجه من الوجوه

أما اذا تقدم الطعن فيحال النظر فيه الى المحاكم الاعتيادية فاما
أن تويده وأما تفضه ويكون للمالك البضاعة في هذه الحالة الاخيرة
الحق في تعويض مقابل الضرر الذي يكون قد لحقه من الحجز

حق الصلح

ولمصلحة الجمارك في كل آن حق الصلح مع المتهم بواسطة تخفيض
الغرامة الى مقدار تراعي في تعيينه ظروف الحادثة بشرط أن لا ينقص في
أى حال من الاحوال عن ضعف الرسوم المقررة على البضاعة حسب
التعريف ولكنها في حالة العود تبلغ أربعة أمثال الرسوم ثم ستة أمثالها

هذا وربما يعترض بعدم ظهور فائدة الصلح لجهة المتهم مادام يدفع
ضعف الرسوم على كل حال ولكن اذا لاحظنا أن الغرامة تتعدد بتعدد
المهربين وأن التهريب يؤدي الى مصادرة البضاعة وآلات النقل علنا
حينئذ مقدار الفائدة حتى مع دفع الرسوم مضاعفة

القبض على
المهرب

ويموز لرجال المصلحة القبض على المهرب في حالة التلبس ولكنه
اذا أثبت أن له محلاً مستقراً معروفاً أفرج عنه بعد تحرير المحضر الا اذا
كان عابداً أي من ذوي السوابق ، ويعتبر عابداً من سبق الحكم عليه
في مواد التهريب أثناء الخمس السنوات السابقة على الواقعة الجديدة

والمتهم الذي قبض عليه ولم يفرج عنه بمقتضى النص المتقدم يرفع
أمره الى اللجنة في الرابع والعشرين ساعة التالية للقبض عليه لتتظر
فيما اذا كان هناك مسوغ لاستمرار حبسه ، فاذا قررت ابقائه في الحبس
وجب مع ذلك أن تعين كفالة مالية حتى اذا دفعها أفرج عنه وتقدر
اللجنة قيمة الكفالة بحيث لا تتجاوز مقدار ما سيحكم به عليه حسبما تراه

ويموز للجنة أيضاً الاكتفاء بكفيل عوضاً عن دفع النقود
ولا يصح في أي حال من الاحوال أن تزيد مدة الحبس
الاحتياطي على سبعة أيام

واذا لم يظن المتهم في القرار أو ظن وحكم عليه جاز التنفيذ بطريق
الاكراه البدني فيما يتعلق بالالتزامات المالية ويصدر الامر بهذا التنفيذ
من مدير الجمارك أو نائبه

ويجوز التنفيذ بالاكراه البدني حتى مع قيام الظن اذا لم يقدم
المتهم ضمانه تعتمد اللجنة عن وفاء كل ما يحكم به عليه نهائياً
وفيما عدا ذلك يكون تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة مبنياً على
أمر يصدر من رئيس محكمة الجهة

تنبيه - الاكراه البدني هو عبارة عن حبس المحكوم عليه نظير
المطلوب منه من غرامات ومصاريف عند عدم قيامه بدفعها عينا فيحبس
ثلاثة أيام عن العشرين قرشاً الاولى أو ما كان أقل منها يوماً عن كل
عشرة قروش أو ما كان أقل منها من باقي المطلوب بحيث لا تتجاوز المدة
مع ذلك أربعة عشر يوماً في المخالفات ولا تسعين يوماً في الجنح والجنایات
(مادة ٢٦٧ - جنایات)

﴿ القضاء الاداري فيما يتعلق بالدخان والتبناك ﴾

زراعة الدخان والتبناك متنوعة في القطر المصري بتمتضي أمر عال
صدر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ وقد صدر أيضاً في التاريخ المذكور أمر
عال قضى بمنع ادخال التبناك في القطر بناء على أن الحكومة اختكرت

هذا الصنف وهناك أمر عال آخر صدر في ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ بخصوص غش الدخان واعتباره من قبيل التهريب

عقوبة الترامه
وللمصادرة

ولما كان لا بد من وضع عقوبات لمن يخالف تلك الاوامر مع بيان الجهة التي تحكم بها تقرر أن من زرع دخاناً أو تنباكاً يجازى بغرامة قدرها ٢٠٠ جنيه عن كل فدان أو كسور الفدان وفوق ذلك تصادر الزراعة والمحصول ويعدم، والمدير أو المحافظ هو الذي يقوم بتوقيع هذا الجزاء وقراره بهذا الشأن لا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه
أما الجرائم الخاصة بالدخان والتنباك فما يتعلق بأمر محاولة تهريبها من رسوم الجمارك وكذلك الجرائم الناشئة عن ادخال الدخان المغشوش أو صنعه أو تداوله أو بيعه فإنها كلها ترفع الى لجنة الجمارك المتقدم ذكرها وهي تحكم فيها بالعقوبات المنصوص عليها في الاوامر العالية المتعلقة بهذا الخصوص

﴿ القضاء الاداري فيما يتعلق بالسكك الزراعية ﴾

صدر أمر عال بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ يتضمن بيان النظام الذي يتبع في انشاء السكك الزراعية وقد نص فيه على عقاب من يقدم على أي عمل من الاعمال التي تلحق الضرر بها لكي تبقى بهذه الواسطة

مضونة وقائمة بتأدية وظيفتها من حيث تقريب الأبعاد وتسهيل المواصلات وهو ما يعود بوافر الخير على البلاد
أما الأعمال المنهى عنها فينبه في الأمر العالي ولا بأس من أن
نذكر شيئاً منها على سبيل التمثيل كما يأتي :-

- (١) أحداث قطوع
- (٢) وضع مواشير أو برايج
- (٣) أخذ أثرية
- (٤) التعدي على نهاية حد السكة بالمحراث أو القصاية
- (٥) نقل الاحجار الموضوعة بمثابة علامات للمسافة الكيلومترية أو الاشجار المغروسة أو اتلاف أي شيء مما ذكر
- (٦) تعطيل المرور في السكة بوضع سباح أو فخ أو أخشاب أو

نحو ذلك

فاذا وقعت المخالفة وجب تحرير محضر عنها بواسطة مهندس المركز
وعمدة الناحية الواقعة في دائرتها الحادثة أو أحد مشايخها أو من يقوم
مقامهما ثم يقدم المحضر للدير بتقرير من بائش مهندس المديرية
والمدير هو الذي يوقع العقوبة وهي غرامة لا تقل عن عشرين
قرشاً ولا تزيد على خمسمائة قرش ، وقراره هذا لا يقبل الطعن بأي وجه
من الوجوه

واذا امتنع العمد والمشايخ أو من يقوم مقامهم من التوقيع على المحضر
بدون عذر مقبول عوقب كل منهم بغرامة قدرها جنيه أو بالحبس أربعة

وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً من التفرامة ويصدر بهذا كله قرار اداري من المدير لا يجوز الطعن فيه بأي طريقة كانت

٤

﴿ القضاء الاداري فيما يتعلق بابادة الجراد ﴾

كل من طلب للمعاونة في ابادة الجراد وامتنع أو منع غيره من هذه المعاونة عند طلبها منه على الاوجه المينة في الامر العالي الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ عوقب بالحبس من عشرة أيام الى ثلاثين يوماً أو بفرامة من عشرين قرشاً الى مائتي قرش ، وقد أحسنت الحكومة صنعاً بذلك فان ضرر الجراد بالمزروعات لا يحتاج الى بيان

ويقوم بتوقيع هذا الجزاء لجنة تؤلف في المديرية من المدير أو وكيله وله الرئاسة ومن باشهندس المديرية أو من يقوم مقامه ومن عضوين من أعضاء مجلس المديرية ينتخبها ويعينها المدير وتتركب اللجنة في المحافظات من المحافظ أو وكيله وله الرئاسة ومن الباشهندس أو من يقوم مقامه ومن اثنين من أعيان المدينة يختارها ويعينها المحافظ

واذا تساوت الاصوات كان الرجحان للجانب الذي فيه الرئيس ولا يجوز الطعن في قرارات اللجنة بطريق المعارضة ولا الاستئناف

﴿ القضاء الادارى فيما يتعلق بالترع والجسور ﴾

ان العمل بمقتضى الاوامر العالية الصادرة بشأن الترع والجسور من أهم الامور التي تدعو لها مصلحة البلاد فعليها تتوقف حالة الزراعة التي هي ينبوع الثروة العمومية

ويقوم بالنظر والفصل في المسائل المتعلقة بهذا الصدد لجنة ادارية تتركب اللجنة تؤلف من المدير أو وكيله حال غيابه ومن بائشهندس المديرية أو من يقوم مقامه ومن ثلاثة من أعيان المديرية يعينهم ناظر الداخلية وتحكم اللجنة بالمقوبات الآتية :

المقوبات

- (١) المجلس من أربع وعشرين ساعة الى شهرين
- (٢) الغرامة من ١٠ قروش الى ٢٠٠ قرش أو غرامة لا تنقص عن قيمة اعادة الشيء الى أصله ولا تزيد على ضعفها، ويجوز الجمع بين الغرامة والحبس
- (٣) وفي حالة ما اذا كانت المخالفة متعلقة بقرار وزارى أو بأى قرار ادارى آخر مانع من رى الاطيان الشراقي فالمعوبة تكون من خمسة عشر يوماً الى شهرين حبساً أو الغرامة من جنيه الى عشرين جنياً والحكم بذلك لا يمنع جهة الادارة من إيقاف العمل فوراً ملاًفاة لضرر المخالفة

وتصدر القرارات بأغلبية الآراء ولا يجوز الطعن فيها إذا كانت صادرة بمجرد الغرامة ، أما في حالة صدورها بالجلس فيجوز رفع الاستئناف عنها من المحكوم عليه باعلان يقدم الى المديرية أو المحافظة في الثلاثة الايام التالية لصدور القرار ولا يكون الاستئناف مع ذلك مقبولا ما لم يكن المستأنف قد دفع وقت رفعه الاستئناف قيمة ما حكم عليه به من غرامة وتعويض وهو ما يرد اليه في حالة الحكم ببراءة

وينفصل في الاستئناف لجنة مخصوصة تتركب من وكيل نظارة الداخلية وتحت رياسته ومن أحد المستشارين الخديويين ومن مندوب من نظارة الاشغال العمومية

استئناف
القرارات

٦

﴿ القضاء الاداري فيما يتعلق بفيضان النيل ﴾

هذا البحث يتناول الكلام على لجنتين مقر احدهما المديرية أو المحافظة وتوجد الثانية في كل مركز من مراكز المديرية

تتركب هذه اللجنة في المديرية من المدير أو وكيل المديرية رئيساً ومن اثنين من العمدة وأمور المركز وباشمهندس المديرية أو من يقوم مقامه أعضاء

وتؤلف في المحافظات من المحافظ أو وكيل المحافظة وله الرئاسة ومن اثنين من أعيان المديرية ومن مهندس التنظيم أو من يقوم مقامه أعضاء

لجنة المديرية

لجنة المحافظة

توقع اللجنة العقوبة بالحبس من عشرين يوماً الى ثلاثة أشهر أو
بالغرامة من ١٠٠ قرش الى ١٠٠٠ قرش على كل شخص أبى المعاونة في
أعمال الوقاية من طفيان النيل متى طلب لذلك أو يكون قد منع غيره من
تأدية هذا الواجب بشرط أن يكون الشخص المطلوب قادراً على العمل
ومقيماً في الجهات المجاورة لمحل الخطر

والقصد من هذا القانون تلافى غرق البلاد ويعتبر الخطر موجوداً
متى بلغ النيل أربعاً وعشرين ذراعاً بمقياس القاهرة أو يكون قد تحقق
وجوده من طريق آخر

يجوز للمحكوم عليهم بالحبس — دون الغرامة — أن يرفضوا استئنافاً
عن القرارات الصادرة من اللجنة المذكورة أمام لجنة يرأسها ناظر الداخلية
أو وكيل هذه النظارة (١)

ويجب أن يرفع الاستئناف في ميعاد خمسة أيام من يوم صدور
القرارات فيما يتعلق بالمحافظات ومديريات الوجه البحري ومديريات
الوجه القبلي الى غاية أسبوت وفي ميعاد عشرة أيام فيما يختص بالمديريات
الواقعة جنوب أسبوت

يؤلف في كل مركز لجنة من مأمور المركز أو من يقوم مقامه في
حال غيابه وتكون له الرئاسة ومن أربعة عمد يختارهم عمد المركز للحضور

(١) لم يتضمن الامر العالي الصادر بهذا الخصوص في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧
بان اعضاء هذه اللجنة لا صفة ولا عدداً تأليفها يكون حينئذ بالطريقة التي
يرأها ناظر الداخلية

في جمعية خفر النيل

وتحكم اللجنة بالقرامة من ٢٥ قرشاً الى ١٠٠ قرش — أو بقرامة بما يزيد على ١٠٠ قرش الى ١٠٠٠ قرش أو بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثة أشهر على كل من يتأخر عن خفر النيل من الاشخاص الواردة اسماءهم في الكشف المقدم من العمدة للمديرية عند النداء عليه بواسطة شيخ بلده أو يكون قد خالف الأوامر أثناء قيامه بالحفارة

وتتركب لجنة في كل مديرية تحت رئاسة المدير أو وكيل المديرية وبعضوية أربعة من العمدة يختارهم عمد المركز ويكون من اختصاصها الحكم في الاستئناف

استئناف
الحكم

ويجوز لأموال المركز أن يطلب من لجنة الاستئناف هذه اعادة النظر في كل حكم صادر من لجنة الدرجة الاولى أما المحكوم عليه فلا يجوز له الاستئناف الا اذا كان الحكم صادراً بالحبس أو بقرامة أزيد من ١٠٠ قرش

قيام جهة الادارة بالحجز الامتيازي

الأصل أن الحجز يقع بواسطة الجهات القضائية ويقوم بعمله المحضرون ولكن صدر أمر عال في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ يجوز بمقتضاه للملاك والمستأجرين الاصليين للاطيان الزراعية توقيع الحجز تحت مسؤوليتهم على محمولات المستأجر نظير الأجرة المستحقة بغير إذن من الجهة القضائية

فيحصل هذا الحجز بأمر كتابي من مدير الجهة التي فيها الاعيان بناء على عقد الاجارة أو على مجرد قول المؤجر اذا كان مقترناً بشهادة شاهدين معتبرين

والأمر الصادر من المدير بالحجز يشتمل على تعيين أخذ مشايخ الناحية ليقوم بالتنفيذ تحت مسؤوليته ويكون هو الحارس على الاشياء المحجوزة

وعلى المدير الامتناع من الامر بالحجز في الحالتين الآتي بينهما : -

أولاً - اذا تبين أن المضبوطات سبق حجزها بحجزاً قضائياً
ثانياً - اذا وجدت منازعة بين المستأجر والمالك بخصوص الاجارة

فاذا جاء حجز قضائي بعد الحجز الذي أذن به المدير وجب على محضر المحكمة جرد الاشياء المحجوزة ^{ويزعم} بحلي شيخ البلد من المسؤولية وبعد مضي ثمانية أيام على الحجز تباع الاشياء المحجوزة ما لم يكن قد وصل الى المدير اعتراض ما بواسطة محضر بناء على طلب أحد الدائنين أو لم يكن المستأجر قد وفى المطلوب منه

ويحصل البيع بطريقة المزاد العام بمقتضى أمر جديد من المدير يصدر بناء على طلب الحاجز ويلصق على باب المديرية ومنزل شيخ البلد المنوط بالحجز ويجب أن يكون الالصاق قبل البيع بثلاثة أيام على الأقل وثمانية أيام على الأكثر

أما اذا كانت المحصولات قابلة للتلف فيصدر الامر ببيعها يومياً ويودع منها تحت يد شيخ البلد

ومتى تم البيع سلم الثمن الى الصراف لتوريده الى خزانة المديرية بعد أن يكون قد خصم منه العايب شيخ البلد باعتبار خمسة في المائة من قيمة الثمن وأجرة الحراسة باعتبار ثلاثة قروش يومياً عن كل خفير أما عدد الخفراء فيحدده المدير على قدر الحاجة

(قيام الادارة بالحجز من أجل الضرائب)

اذا تأخر أحد الممولين عن أداء الضرائب أو الاموال المفروضة عليه وأردنا السير معه على مقتضى القواعد العمومية كان من اللازم حينئذ على الحكومة أن تخصمه أمام الحاكم المتعاده وتحصل على حكم نهائي بقيمة المطلوب لكي تتمكن من مباشرة التنفيذ على أمواله عملاً بالاحكام والضوابط المقررة في قانون المرافعات ولا يخفى ما في هذه الطريقة من البطء الضار بالشؤون العمومية

فراعاة للمصلحة العامة اقتضى النظام أن تكون الحكومة متمتزة من هذه الوجهة عن الافراد فصدر أمر عال في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ خول الحكومة الحق في التنفيذ على الاموال من غير حكم قضائي وهذا الامر العالي صار أيضاً على الاجانب لأنه من القوانين العقارية التي هم خاضعون لها وهذا الامتياز مبناه أنه لا يصح اقتراض أن الحكومة تطالب بما ليس مستحقاً لها أو بأكثر مما لها كما قد يقع ذلك من الافراد اذ أن مقدار

الاموال انما يعين بمقتضى قوانين ولوائح ثابتة ، وأن الزام الحكومة بالحصول على حكم ضد كل ممول متأخر يؤدي غالباً الى تعطيل الايراد وهو ما يوقف دولا ب العمل ويؤثر على الشؤون العمومية كما تقدم ولذلك أيضاً تقرر في المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ منع هذه المحاكم من النظر في المنازعات المتعلقة «بأساس ربط الاموال الميرية» ولا بأس من أن نشير هنا أيضاً الى المادة (٣٤) من القانون النظامي القاضي بأن الضرائب إنما تقرر بواسطة الجمعية العمومية ويتضح مما تقدم أن اخراج هذه المادة — أى ربط الضرائب — من اختصاص المحاكم الاهلية سببه أن الاموال اذا تقرر فأنما تكون قد تقرر بمصادقة نواب الاهالى فلا يصح بعد ذلك تخويل المحاكم حق مناقشتها

والامر العالى المتقدم ذكره يتلخص في أنه اذا تأخر الممول عن أداء المال جاز توقيع الحبس على المحصولات ثم المنقولات ثم المواشي التي تكون في العقار المفروض عليه المال ثم على العقار نفسه ويكون البيع بطريق المزايا العام ويحصل ذلك كله باجراآت مينة ومواعيد معينة لا حاجة لذكرها ويكفي الرجوع اليها عند الاقتضاء

الأشخاص المعنوية

تمهيد

الاصل أن الحقوق والتمهيدات لا تكتسب الا للجهة الاشخاص ولا ترتب الا في ذمتهم والشخص هنا يراد به الانسان من يوم مولده الى حين وفاته لأنه هو الذي يوصف بالذمة فيكون بهذا الوصف أهلاً للوجوب له وعليه والقاعدة هي أنه أثناء هذه المدة - أي مدة حياته - يكون قابلاً لامتلاك الحقوق ولكن لا بد من الاشارة الى حالة مخصوصة وهي المتعلقة بالحمل المستكن لأنه يعتبر موجوداً حكماً قبل مولده فبرئ وتصح الوصية اليه

وقبل زوال الرق من البلاد الاوربية كانوا يعتبرون الرقيق بمثابة الدواب فلم يكن أهلاً لملك الحقوق على الإطلاق والحاصل أن الانسان الاهل لا اكتساب الحقوق يجب أن يكون موجوداً في الحقيقة والواقع وأن يكون له ارادة طبيعية ولكن القوانين اضطرت مع ذلك الى عدم قصر الشخصية على الانسان بل توسعت وخولها ذوات صورية تسبلاً للعاملات القضائية حيث افترضت لها وجوداً موهوماً وارادة خيالية وتعرف هذه الذوات باسم أشخاص معنوية أو أشخاص قضائية أو أشخاص مدنية

الا أن التسمية الاولى أكثر انتشاراً

- والشخص المعنوي هو كائن اعتباري ذو أهلية للتعاقد والتعهدات
 متى وجد صرح أن يكتسب الحقوق أيًا كان نوعها وأن يتعهد للغير ويتعهد
 الغير له وهذا كله مع مراعاة القيود المقررة في القوانين
- علة وجوده
 وعلة وجوده هي أن الانسان ضعيف بمفرده بحيث لا يقوى على
 المشروعات الكبرى لان دائرة العمل فيها تتجاوز طاقته فيساق بطبيعة
 الحال الى أن يضم مجهوداته الى مجهودات سواء فيتكون من هذا المجموع
 قوة عظمية يسهل عليها مباشرة العمل كيفما كان شاقاً ولا عجب فن
 الاقوال المأثورة « يد الله مع الجماعة »
- القصد منه
 ويختلف القصد من هذا الاجتماع فارة يكون سياسياً وادارياً
 وقارة دينياً أو خيرياً أو فنياً أو علمياً ويكون الاجتماع أحياناً لمجرد استثمار
 المال المشترك للاستفادة من الارباح
- تكوينه
 فالعناصر المكونة لهذا المجموع تندمج فيه وتستميل الى شخص
 قضائي يظهر في عالم الوجود بحياة خاصة وارادة مستقلة فلو أن فريقاً من
 الناس تبرعوا بإنشاء مستشفى فإنه يعتبر موجوداً بذاته أي بصرف النظر
 عن مجموع الافراد الذين أسسوه أما الذين يقومون بإدارة شؤونه فليس
 لوجودهم معنى في نظر القانون سوى أنهم ممثلون له
- الترخيص
 ومن المقرر الآن أن للحكومات مطلق النظر في تحويل الشخصية
 المعنوية والامتناع من تحويلها بعد البحث في حقيقة القصد الذي يرى
 اليه الاجتماع وأن الاذن منها بالاجتماع لا يلزم عليه الاذن منها بتحويل
 الشخصية المعنوية لان كلا الامرين مستقل عن الآخر ولان الاجتماع

شرط المنفعة
العامة

من حيث هو محظور فيلزم له ترخيص خاص
وشرط منح الشخصية المعنوية الهئية الطالبة لها أن تكون ذات منفعة
عمومية والحاصل أن وجودها معلق على الاذن ومن المقرر أيضاً أن من
حقوق الحكومة أن تعدل عن الترخيص فتسترد الاذن السابق صدوره
منها اذا رأت مصلحة في ذلك ، أما الشركات فلو وجودها نظام خاص سيأتي
الكلام عليه

الأنواع

والاشخاص المعنوية على قسمين :-

١ - أشخاص معنوية عمومية

٢ - أشخاص معنوية خصوصية

(١) فالاشخاص المعنوية العمومية وتعرف أيضاً بالاشخاص

الادارية هي عبارة عن الحكومة (بيت المال) والفروع
التابعة لها أما علة وصفها بالعمومية فلارتباطها بنظام البلاد
السياسي والاداري فالحكومة وكل فرع من فروع الحكومة
يعتبر شخصاً معنوياً قائماً بذاته

(٢) والاشخاص المعنوية الخصوصية على نوعين :-

الاول - الاجتماعات والمجال المنشأة بقصد المنفعة العمومية كأن
يكون الغرض منها نشر المعارف أو اسداء البر والاحسان أو تنشيط الزراعة
والصناعة ونحو ذلك

الثاني - الاجتماعات ذات المنفعة الخاصة بأفرادها كالشركات

فان الشركاء انما يسمون وراء الحصول على أرباح لانفسهم
فهذا النوع الثاني يكتسب الشخصية المعنوية بمجرد تكوين الشركة
تكويناً مطابقاً للقواعد المقررة في القانون العام

أما النوع الاول فلا ينال الشخصية المعنوية الا بمقتضى اذن خاص
من السلطة العمومية يعتبر به موجوداً، غير أن الحكومة — وهي شخص
معنوي كما تقدم — خارجة عن هذا الحكم اذ أنها موجودة بطبيعة الحال
وعلى ذكر ذلك نرى أن تلفت النظر الى حادثة وقعت في المحاكم
وهي أن رئيس الجمعية الخيرية الاسلامية خاصم بعضهم مرة قمسك المدعي
عليه بعدم قبول الدعوى لرفضها بانهم هيئة لا وجود لها في نظر القانون
اذ لم يصدر من الحكومة اذن بمنحها الشخصية المعنوية لكن المحكمة
رفضت هذا الدفع اعتماداً على أن الحكومة وان لم تعترف بوجود الجمعية
صراحة أقرت به دلالة حسبما ظهر من أوراق القضية وكان صدور هذا
الحكم من محكمة مصر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٠٣ وأيدته محكمة الاستئناف
في ٥ مايو سنة ١٩٠٤

وقد احتاطت لجنة الجامعة المصرية فاستصدرت من الحكومة
خطاباً يتضمن الاقرار بوجودها بناء على أنها ذات منفعة عمومية
ويختلف كل نوع مع الآخر في أشياء منها

(١) ان أموال المجتمع ذي المنفعة العمومية تكون ملكاً للحكومة
في حالة زواله لانه من المبادئ العمومية ان مالا مالك له
يعتبر ملكاً لبيت المال ، أما أموال الشركة فتبقى ملكاً

الفرق بين
التوعين

للشركاء يستولى كل منهم على نصيبه منها بمجرد انحلالها
 (٢) تنظر الحكومات بعين الرضا الى الاجتماعات ذات المنفعة
 الخاصة بافرادها لانها من الوسائل الكبرى في إتمام الثروة
 العمومية ولكنها ترمق المنشآت العمومية بعين الحذر لسببين
 (الاول) ان هذه المحال تدوم طويلاً وتنال كثيراً من
 الاموال من طريق التبرع ، والمالك في يدها
 محبوس غالباً عن التداول وهو ما يضر بحالة البلاد
 لانه من المقرر أن تداول الملك بين أيدي كثيرة
 أفيد للثروة العمومية

(الثاني) احتمال أن يكون لهذه المحال مآرب خفية تظهر
 آجلاً أو عاجلاً فتعود بالضرر على البلاد

يعتبر الشخص المعنوي موجوداً من وقت صدور الترخيص الصريح
 بذلك من قبل الحكومة فيصبح بذلك أهلاً لملك الحقوق وملاً للالتزامات
 أما الشركات فتعتبر موجودة بمجرد تكوينها على ما يوافق القوانين
 من حيث تسجيل عقدها ونشره للجمهور ونحو ذلك

بداية وجود
 الشخص
 المعنوي

وأغلب الأشخاص المعنوية قابلة للوجود بصفة مستديمة لانها
 عبارة عن ذوات موهومة مستقلة حياتها عن حياة الأشخاص التي هي مركبة
 منهم ولكن لا يصبح مع ذلك أن تقول انها دائمة الوجود لان في يد
 الحكومة في كل آن حق ملاشاتها فكما ان وجودها ترتب على أمر فقد
 نزول من عالم الوجود بأمر آخر

زواله

أما الاجتماعات التي لا تحتاج الى إذن مخصوص فتتعدى بغير أمر
مخصوص فالشركات المدنية والتجارية تزول بالاسباب المقررة في القانون
ومنها أعلام الغرض الذي كانت الشركة قد انشئت من أجله

واعلم ان الشخص المعنوي كالأفراد لا بد له من اسم وموطن فبالاسم اسمه
يتميز عن سواه وفي التسمية غالباً ما يدل على القصد كالجمعية الخيرية
الإسلامية ، ومدرسة محمد علي الصناعية ، والمجمع العباسي الخ

والموطن لازم لان به تعين جهة الاختصاص ولان الاعلانات على موطنه
العموم تبلغ اليه فاذا تعددت الجهات التي يوجد بها الشخص المعنوي كان
موطنه في مقره الرئيسي

والقاعدة هي أن الشخص المعنوي يتبع جنسية البلاد التي وجد فيها جنسيته
بقطع النظر عن تابعة الاعضاء الذين هو مكون منهم فلا يلزم أن تكون
جميع أعضائه من جنسية هذه البلاد

وهناك مذهب مؤداه أن الشخص المعنوي يحافظ على شخصيته في
كل بلد وجد فيه إلا أن أنصار هذا المذهب يقرون مع ذلك بأن الحكومة
هذا البلد الحق في اتخاذ ما تراه من الشروط في حق الأشخاص المعنوية
الأجنبية دفعاً لما قد يكون في وجودها من الإخطار على البلاد

ومن المقرر في كتب القوانين أن الشخص المعنوي يتمتع بنفس أهلية أهلية التصرف
الشخص الحسي فله أن يتصرف في أمواله ويملك جميع الحقوق ويباشر
التعهدات له وعليه ويملك حق الخصومة

هذا هو الاصل ولكن يجوز مع ذلك للحكومة أن تقيد هذه الاهلية بأن تمنع الشخص المعنوي من امتلاك العقار على الاطلاق ، أو بأن تجعل امتلاكه اياه مقصوراً على حد معين كأن تبيح له تملك العقار اللازم لعقد الاجتماعات أو لدار الكتب أو للتدريس

تبديل المقصد واعلم انه بعد أن تكون الشخصية المعنوية قد تقررت لهيئة ما لا يعود لها الحق في تبديل مقصدها الاصلي وهذا المنع ظاهرة علته لان اجازة الوجود انما جاءت بعد العلم بالمقصد فاذا أبدل فكان الهيئة بمقصدها الجديد قد وجدت بغير اذن في الواقع ونفس الامر وحاصل القول في هذا الخصوص :-

(١) ان الاشخاص المعنوية حاصلة على الاهلية التي تلائم كيانها من حيث كونها اعتبارية

(٢) ليس في استطاعة الشخص المعنوي أن يغير أو يبدل في المقاصد المعينة في أمر الترخيص

ادارة الشؤون وحيث انه ليس في مقدرة الشخص المعنوي بطبيعة الحال أن يتولى مباشرة الحقوق الممنوحة له اقتضت الأحوال أن يمثلها فيها واحد أو أكثر من الهيئة القائمة بادارة شؤونه ومن المبادئ المقررة في القوانين ان فروع الحكومة غير أهل للتعاقد الا باذن يصدر لها من الحكومة والاشخاص الاعتبارية ذات المنفعة العمومية وان كانت ذات أهلية كما تقدم ترى بعض الحكومات ان الهبة أو الوصية لها تتوقف على اجازة السلطة العمومية وسبب ذلك رغبة الشارع في المحافظة على مصالح

ورثة الواهب أو الموصي وتخوفه من ترك الاموال المرصودة ولذلك نرى الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بإنشاء مجلس الاسكندرية البلدى نص في المادة (٣٤) منه على أنه لا تجوز الوصية ولا الهبة له بمقابل أو بدون مقابل الا باذن من نظارة الداخلية
أما الشركات المدنية والتجارية فلا قيود لأهليتها

﴿ الاجتماعات المجردة من الشخصية المعنوية ﴾

اذا لم يكن الاجتماع حائزاً لجميع الشروط المعتبرة قانوناً من حيث تكوينه على التفصيل المتقدم لا يعتبر موجوداً في نظر القوانين ولا يكون حينئذ أهلاً للتعاقد واكتساب حق الملك وحق الخصومة ونحو ذلك ومن البديهي أنه لا يصح للأفراد القائمين بتدير شؤون هذا الاجتماع أن يقوموا مقامه في العقود والمعاملات مادام لا وجود له كما مر اذ الثبابة عن المعلوم محال فلم يبق الا انهم يباشرون العقود بانفسهم جميعاً أو بواسطة وكيل عنهم

هذا واعلم ان مجلس الاسكندرية البلدى شخصية مستقلة عن
الحكومة بمقتضى المادة (١٣) من الامر العالي الصادر بإنشائه فقد جاء فيها (يعتبر القومسيون البلدى بمدينة الاسكندرية كشخص مدني من رعايا الحكومة المحلية) وعلى ذلك يكون له الحق في أن يبيع، ويشترى، ويصالح، ويفترض، ويتعاقد، ويخاصم، ونحو ذلك ولكن تحت ملاحظة الحكومة

مجلس
الاسكندرية
البلدى

ومن مقتضى أحكام المحاكم أن ديوان عموم الاوقاف وكذلك
ادارة الاوقاف الخيرية يعتبر كل منهما شخصاً معنوياً قائماً بذاته

١٧

نظام الأوقاف

لما أنشئت النظارات في مصر عملاً بالأمر الصادر من الخديوي
إسماعيل باشا إلى نوبار باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اندرج في ضمنها
ديوان الاوقاف وجعل نظارة قائمة بذاتها وكان الذي يتولى أموره في
عداد نظار الحكومة وظل الحال كذلك الى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٤ اذ
صدر أمر عال من المرحوم توفيق باشا الى رئيس مجلس النظر مفاده
جعل ديوان الاوقاف ادارة مستقلة لا ارتباط لها بالحكومة واليك نص
ذلك الامر:

« حيث ان الاوقاف لا يخلو الحال فيها عن ثلاثة أنواع أي »
« اما أن تكون خيرية محضة أو مشتركة بين خيرية وأهلية أو أهلية »
« فقط وباتقراض مستحقها تصير خيرية وفي كل هذه الأنواع من »
« الوجوب أن تكون الاحكام المختصة بمسائلها بالتطبيق للاحكام »
« الشرعية وبذلك المناسبة لا تعلق لها ولا ارتباط بالنظارات الموكول لها »
« رؤية الامور الادارية والسياسية كما تقدم حصول المداولة مع دولكم »

« بهذا الشأن وبناء عليه اقتضت ارادتنا أن تجعل ادارتها قائمة بذاتها »
 « غير تابعة لنظارة من النظارات والاوامر التي تصدر عن شؤونها يصير »
 « تلقاها من لدنا مباشرة والذي يضمن لادارتها يسمى مدير عموم الاوقاف »
 « وقد عيننا محمد زكي باشا لهذه الوظيفة وصدر له أمرنا في تاريخه بما »
 « يلزم اجراؤه وأصدرنا هذا لدولتكم للمعلومية »

في ديوان الاوقاف سائر ا على هذا النظام يقوم مديره وحده بتدبير
 شؤونه والنظر في مصالحه على مقتضى الاوامر التي تصدر له من الحضرة
 الخديوية مباشرة الى أن صدر أمر عال في ١٣ يولية سنة ١٨٩٥
 بالتصديق على لائحة الاجراءات التي تتبع في ادارة أعمال الديوان وهي
 اللائحة الجارية العمل بها الآن وقد عدل بعض مواد منها في التواريخ
 الآتية :-

- ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ بخصوص تشكيل مجلس التأديب
- ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٦ بخصوص تشكيل مجلس التأديب
- ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بخصوص تعديل مجلس الاوقاف الاعلى
- ٢٣ يناير سنة ١٩٠٦ بخصوص اضافة عضو الى مجلس
 الاوقاف الاعلى
- ٢٢ مارس سنة ١٩٠٧ بخصوص تعيين عضو بدل آخر في مجلس
 الاوقاف الاعلى

وتمتضى هذه اللائحة وزعت أعمال الديوان من حيث نظرها

والبت فيها على ثلاث جهات مختلفة وهي مجلس الاوقاف الاعلى ، ومجلس
ادارة الاوقاف ، والمدير

ويمحسن قبل تعيين اختصاص كل جهة من الجهات المتقدمة أن
نبين ما هي الاوقاف التي يباشر الديوان ادارتها فاعلم أنه يقوم بادارة
الاوقاف الآتية بعد اقامته ناظرًا عليها من قبل القاضي الشرعي وهي:—

(أولاً) الاوقاف التي آلت أو تؤول الى الخيرات وليس النظر
مشروطاً فيها لاحد

(ثانياً) الاوقاف التي لا يعلم لها جهة استحقاق ولا من يستحق
النظر عليها

(ثالثاً) الاوقاف التي يرى القضاة الشرعيون احالتها عليه بضم
مديره مع الناظر ناظرًا على الوقف أو بتعيينه ناظرًا مؤقتًا

(رابعاً) الاوقاف التي يقام عليها الديوان حارساً قضائياً بشرط
أن يعين المدير ناظرًا مؤقتًا عليها من قبل القاضي الشرعي

(خامساً) الاوقاف التي تحال عليه باتفاق بين المستحقين والناظر بعد
توكيل الناظر للمدير

أما تركيب المجلسين وما لكل منهما والمدير من الاختصاص
فكما يأتي

﴿ مجلس الاوقاف الاعلى (١) ﴾

يتركب هذا المجلس من

- ١ - مدير الاوقاف وفي حالة غيابه رئيس ديوان عربي وافرنجي خديوي رئيساً
- ٢ - رئيس ديوان عربي وافرنجي خديوي
- ٣ - مفتي الديار المصرية
- ٤ - العضو المصرى بمصلحة الاراضي الاميرية وفي حالة غيابه مفتش العموم بها
- ٥ - أحد الاعضاء الدائمين في مجلس شورى القوانين
- ٦ - محافظ مصر
- ٧ - العضو المندوب عن مدينة المحروسة بمجلس شورى القوانين
- ٨ - أحد كبار رجال الرى (وهو الآن حسين بك واصف من مفتشى الرى)
- ٩ - مير تجار مصر
- ١٠ - رئيس حسابات الاوقاف سكرتيراً

انعقاد

ينعقد المجلس مرتين في الشهر وقد ينعقد تحت رئاسة الحاضرة
الفخيمة الخديوية عند مقتضى وتكون المداولات صحيحة اذا تكونت
الجلسة من الرئيس وأربعة من الاعضاء على الاقل وتصدر القرارات
بالاغلبية المطلقة ، فاذا تساوت يرجح الفريق الذى يكون فيه الرئيس
ويجوز للدير أن يطلب انعقاد المجلس في غير الاوقات المعينة عند
الانقضاء

أما اختصاصه فهو

اختصاصه

(أولاً) خفض الميزانية السنوية وتعديل ما يلزم تعديله منها في
أثناء السنة

(ثانياً) النظر في عزل وتنصيب النظار على الوجه المبين في
المادة الثالثة

(ثالثاً) النظر في الاستدانة على الاوقاف التي في ادارة الديوان
بعد التحقق من أن ايرادها يقوم بوفاء الدين في مدة
لا تتجاوز الخمس عشرة سنة

(رابعاً) مسائل العمارات والبيوع والمشتريات ونحو ذلك مما

على الوجه الآتي : —

الرئيس مدير عموم الاوقاف وفي حالة غيابه رئيس ديوان عربي خديوي .
مفتي الديار المصرية . محافظ العاصمة . العضو المتدوب عن مدينة العاصمة بمجلس
شورى القوانين . سر تجار مصر . موسى غالب باشا . الدكتور محمد شكري باشا .
حسين بك واصف

تزيد قيمته على ثلثمائة جنيه وكذلك اجارة الاطيان التي
تزيد أجرها السنوية على مائة جنيه والمباني التي تزيد
أجرها على ستين جنيهاً في السنة
(خامساً) تنصيب وترقية موظفي الديوان وفروعه الذين يكون
مرتبهم فوق الف قرش
(سادساً) الفصل في الشكاوى التي ترفع اليه عن اجراءات مجلس
الادارة وكذلك في المسائل التي من اختصاص مجلس
الادارة ويكون المجلس قد رأى مع ذلك لزوم عرضها على
المجلس الاعلى
(سابعاً) النظر في استبدال وتحكيم الاعيان الموقوفة التي في ادارة
الديوان
هذا هو اختصاص المجلس الاعلى في الجلسة

٢

﴿ مجلس ادارة الاوقاف ﴾

التعيين

يتركب هذا المجلس من :-

رئيساً

١ - المدير وفي حالة غيابه الوكيل (١)

(١) التفتت وظيفة الوكيل واستبدلت بوظيفتين: احدهما وظيفة مدير الادارة
والحسابات ، والثانية مدير الايرادات والزراعة

- ٢ - مفتي الديوان
٣ - بائتمهندس الديوان
٤ - مفتش عموم الزراعات
٥ - اثنين من الاعيان بانتخاب المحافظة
٦ - رئيس قلم الادارة

أعضاء

يعقد هذا المجلس جلساته مرتين في الاسبوع على الاقل ويجوز انعقاده من الرئيس وأربعة من الاعضاء وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الطرف الذي فيه الرئيس

(أولاً) مسائل العمارات والبيوع والمشتريات ونحو ذلك مما تكون مبالغه فوق خمسين جنيهاً الى غاية ثلثمائة جنية وكذلك الاجارات التي لا تتجاوز ميتين جنيهاً إن كان المؤجر من المباني أو مائة جنية ان كان أطيافاً

(ثانياً) عزل الخطباء والائمة والمدرسين ومشايخ الاضرحة بمصر وغيرها والجوامع والتكايا وفقهاء وقباء المقارى أياً كان مرتبهم وتعيين بدلهم الا اذا كانوا من المعتاد تعيينهم بالاوامر العالية

(ثالثاً) تعيين وترقية موظفي الديوان وفروعه الذين يكون مرتبهم من فوق خمسمائة قرش الى غاية الف قرش

(رابعاً) المسائل التي تحال عليه من المدير ولم تكن من اختصاص المجلس الاعلى

﴿ اختصاص المدير ﴾

كل ما كان غير داخل في اختصاص المجلسين فهو من اختصاص المدير أو الوكيل مع ملاحظة ما سبق ذكره من أن وظيفة الوكيل ألغيت وعلى ذلك فلا ينظر المدير في الجملة إلا في المسائل التي قيمتها ٥٠ جنيهاً فأقل والاجارات التي من ٦٠ جنيهاً أو ١٠٠ جنيهاً فأقل على حسب التفصيل المتقدم ومسائل تعيين المستخدمين وترقيتهم إذا كان مرتبهم لا يتجاوز خمسمائة قرش

ولكن واضح اللائحة احتاط فجعل للمدير حق التصرف تحت مسؤوليته فيما هو من اختصاص المجلسين بشرط أن تكون الاحوال مستعجلة بحيث يخشى من فوات الوقت ويجب عليه في هذه الحالة عرض التصرف على المجلس المختص في أول جلسة ويكون انعقاد المجلس في هذه الحالة بدون حضوره تحت رئاسة رئيس ديوان خديوي

ومن مقتضى المادة الثامنة أن تعينات المستخدمين والترقيات والعلاوات والجزآت التأديبية يراعي فيها كلها اللوائح المقررة في مصالح الحكومة

أما مجلس التأديب الخاص بديوان الاوقاف وفروعه فيترك مجلس التأديب

- (١) وكيل الديوان (١) . . . رئيساً
- (٢) المفتي
- (٣) الباشمهندس
- (٤) مستشار قضائي الديوان
- (٥) أحد رؤساء الاقلام بانتخاب المدير
- أعضاء (٢) {

أما المجلس المخصوص وهو الذي يجوز استئناف حكم التأديب أمامه سواء كان المستأنف هو المستخدم أو المدير فإنه يتركب من :

- ١ - مدير عموم الاوقاف وفي حالة غيابه الموظف الذي يعينه مجلس النظار رئيساً
- ٢ - النائب العمومي وفي حال غيابه الافوكاتو العمومي (٣)
- ٣ - مستشار خديوى نظارة الداخلية وفي حالة غيابه من يعينه مجلس النظار من المستشارين الخديويين
- عضوين {

- (١) راجع الهامش بصفحة (٣٢٥)
- (٢) عدل هذا التركيب بقرار من مجلس النظار في ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٩ على الوجه الآتي :

- (١) أحد مدبري الاقسام الذي ينتخبه المدير العام . . . رئيس
- (٢) مفتي الديوان
- (٣) باشمهندس الديوان
- (٤) رئيس القسم القضائي أو من ينوب عنه
- (٥) أحد رؤساء الاقسام الذي ينتجه المدير العام
- أعضاء {

(٣) وظيفة الافوكاتو العمومي ألغيت واستبدلت بوظيفة رئيس نيابة الاستئناف

أقسام الديوان

وينقسم الديوان أربعة أقسام وهي :-

١ - قسم الادارة

٢ - قسم الحسابات

٣ - قسم المحاسبة الجبرية

٤ - قسم الإيرادات

ويتبع الديوان أيضاً قسم الهندسة، وقسم الاستشارة القضائية

والديوان فروع يعبر عنها بأموريات عددها ثمانية عشر، ستة في فروع الديوان

الوجه القبلي وهي في الجهات الآتية :

١ - قنا

٢ - أسيوط

٣ - بني سويف

٤ - الفيوم

٥ - بيا

٦ - الجيزة

وثمانية في الوجه البحري وهي في الجهات الآتية :

١ - الاسكندرية

٢ - دمنهور

٣ - قلين وشباس

٤ - المحلة

٥ - المنصورة

٦ — الشرقية

٧ — المنوفة

٨ — القليوبية

وأربعة في القاهرة تعرف بالاقسام

حسابات
الدبوان

ومن مقتضى الامر الحديوي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ انه من سنة ١٨٩٧ يجب أن « تكون حسابات دبوان الاوقاف مرتبة » « وجارية بحسب ميزانية مشتملة على بيان كافة الايرادات والمصروفات » « مع ترتيبها بحسب أنواع هذه الايرادات والمصروفات وجعلها منقسمة الى » « مجلة أقسام كما هو مبين بعد » أي في الجزء الباقي من ذلك الامر السامي وفي سنة ١٩٠٩ قدرت الايرادات بمبلغ ٤٩٠,٠٠٠ جنيه عن الاوقاف الخيرية وبمبلغ ٣١٢,٠٠٠ جنيه عن الاوقاف الاهلية وقدرت المصروفات بمبلغ ٤٤٨,٢٥٥ جنيه وهي توزع اجمالاً على الجهات الآتية: المساجد ، والتكايا ، والاضرحة ، والخيرات

هذا هو الاسلوب الجارى العمل بمقتضاه في ادارة الاوقاف ونرى من المناسب أيضاً الاشارة بطريق الاجمال الى الموضوعات الاخرى التي جاءت في اللائحة وستتبع العنوانات التي ذكرت فيها على الوجه الآتي

﴿ العمارات ﴾

لا يجوز عمل عمارات أو ترميمات قبل الحصول على ترخيص من الديوان بعد اطلاعه على المقايسة وتحققه من لزوم الاعمال ويجب أن

يكون ذلك بطريق اشهار المناقصة متى رثي أوقية اجراء العمل بالمقاولة
واذا هدم محل من محال الاوقاف وجاز شرعاً بيع مختلفاته كان لابد
من الحصول على اذن بذلك من جهة الديوان المختصة حسب القواعد المدينة
قبل ، أما اذا كانت الانقاض يصح استعمالها كلها أو بعضها في العمارة
الجديدة فيجب أن تحصر وتبين لها قيمة

﴿ الاستبدال والتحكير والاستدانة ﴾

يجوز استبدال الاعيان المتخرقة ولو بالنقود أما العامر منها فلا
يجوز استبداله الا بعقاري يكون أحسن صقاً وأكثر غلة
ويجوز استبدال الارض المحكورة بقيمة تعادل قيمة الحكر مدة
عشرين سنة على الاقل ويحصل التقدير بواسطة لجنة تؤلف من
باشمهندس الديوان وثلاثة من أهل الخبرة ينتخبهم المجلس الاعلى ، ومن
وظيفة هذه الهيئة أيضاً عمل التحريات عن الاعيان المراد استبدالها
وكذلك عن الاعيان المقصود شراؤها لجهة الاوقاف بدل ما أخرج منها
ويراعي في التحكير رغبة الراغبين وأجرة المثل ويذكر في الحجة أن
الاجرة تكون أجرة المثل بحسب الزمان والمكان

﴿ تأجير محال الوقف ﴾

لا يجوز لاحد من مستخدمي الديوان أن يستأجر أطيافاً من أطيافه
ويجب أن تكون اجارة الاطيان الزراعية بالمزاد قبل نهاية الاجارة

القديمة بمدة تكفي للنشر والاستئذان وكذلك المنازل والدكاكين
والمخازن ولكن اذا تعذر المزاو وكانت الاجرة لا تزيد على ٢٠٠ قرش
شهرياً جاز التأجير بالممارسة

﴿ المساجد والتكايا والاضرحه ونحوها ﴾

الاثمة والخطباء والمدرسون والطلبة المراد توظيفهم بالمساجد يكون
تعيينهم بواسطة مجلس الادارة بعد انتخاب من يكون منهم بالقاهرة بمعرفة
مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر ومن يكون منهم في سائر الجهات
بمعرفة قاضي الجهة ومفتيها وهذا كله بعد التحقق من انهم من ذوي
الاهلية الشرعية

ويعين مشايخ التكايا بواسطة المجلس الاعلى بحيث يكون مشهوداً
لهم بالصلاح والديانة

أما الفقهاء والنقباء للمقارء والمدافن فيكون تعيينهم بواسطة مجلس
الادارة بعد انتخاب من يكون في القاهرة بمعرفة شيخ المقارء ومن يكون
في باقي الجهات بواسطة قاضي الجهة واثنين من فقهاء المقارء ينتخبهما
أما المكاتب التي هي في ادارة الديوان فيكون ترتيب مصروفاتها
وتقدير مرتبات عمالها بميزانية مخصوصة يراعى في وضعها قيمة الايرادات
والكسبانات التابعة للديوان يجب أن تكون موجوداتها في عهدة
أمين يقدم الكفالات اللازمة

﴿ الاوقاف المحالة على الديوان مؤقتاً ﴾

يجب على الديوان أن يدبر أي وقف يحال عليه بتقرير شرعي،
ويعمل لكل وقف من هذا القبيل حساب خاص ويصرف ريعه على
حسب شرط الواقف فاذا لم يوجد فعلى حسب ما يقرره المجلس الاعلى
بالوجه الشرعى

﴿ محاسبة الاوقاف الخيرية ﴾

على نظار الاوقاف الخيرية أن يقدموا للديوان حساباً عنها في كل
سنة مرة في المواعيد التي يحددها
ويجب أن يكون الحساب مصحوباً بالمستندات الدالة على صحته
من حيث الايراد والمصروف فاذا تأخر الناظر عن تقديم الحساب وجب
انذاره وتعيين ميعاد أربعين يوماً يقدم الحساب في اثنائه فاذا أصر على
الامتناع أو قدم الحساب بغير ما يدل على صحته لزم احالة الامر على
الجهة المختصة

واذا تبين من الحساب بقاء شيء في ذمة النظار من فائض الخيرات
بقي في ذمتهم أمانة ما لم يُنْشَ عليه منهم فيوضع حينئذ في خزانة الديوان
فاذا امتنع من توريد الفائض أنذر بالفاء في مدة عشرة أيام واذا أصر
على الالباء وجب احالته على المحكمة المختصة

﴿ تسجيل الوقفيات ﴾

على المحاكم الشرعية أن ترسل الى الديوان صورة من الوقفيات
وتقارير النظر التي تحررها لكي يتمكن الديوان من تسجيلها وحفظها
أما الاوقاف التي لا يوجد لها حجج وقيات أو يتعسر الاستدلال
عليها فيكون تسجيلها في الديوان اعتماداً على كشوف المقاس والتحديد

﴿ الرسوم التي تؤخذ للديوان ﴾

يؤخذ رسم قدره أربعون قرشاً على صورة كل ورقة يطلبها
ذو الشأن

واذا طلب أولو الشأن تعيين مندوب من الديوان لعمل من
الاعمال يكون الرسم الذي يدفع عن ذلك مائة قرش ان لم تكن مصاريف
الانتقال أكثر من هذا المبلغ

والاوقاف التي يديرها الديوان مؤقتاً يستحق عليها رسم قدره عشرة
في المائة من الايرادات ، وكل عمارة في أوقاف الغير تكون أعمالها الهندسية
قد عملت بواسطة عمال الديوان يستحق عليها لحزينة الاوقاف رسم قدره
اثنتان ونصف في المائة من قيمة التكاليف

واذا دعت الحال لقيام أحد مهندسي الديوان بعمل في أوقاف
الغير فالرسم يؤخذ باعتبار ٣٠ قرشاً يومياً بحيث لا يزيد على ١٥٠ قرش
أيما كان عدد الايام وهذا خلاف مصاريف السفيرة وأجرة السكة الحديد

ويعني من جميع الرسوم كل من تحقق فقره وكذلك الاوقاف
الخيرية والاوقاف التي لم يكن لها فائض

١٨

نظام السودان

«مقدمة»

السودان بلاد واسعة الارضاء مترامية الاطراف تمتد من وادي
حلفا الى جندو كورو بمقدار ١٢٠٠ ميل^(١) تقريباً ويبلغ عرضها من حدود
دارفور الى حدود الحبشة نحو ١٠٠٠ ميل ويتضح من طريق المقارنة ان
مساحة كردوفان وحدها اكبر من مساحة فرنسا كلها

كانت بلاد السودان في الزمن القديم مستقلة وليس من صلة بينها
وبين مصر سوى بعض معاملات تجارية لكن الرحوم محمد علي باشا فكر
للسودان في فتحها وأخذ في تنفيذ هذا الغرض بالفعل ويقال ان الاسباب التي
وجهت فكره الى هذا المشروع هي الآتية :

أولاً — الاستيلاء على مناجم الذهب حيث علم أنها موجودة
بكثرة في سنار

ثانياً — امداد جيشه برجال من السود بالنظر لشدة بأسهم في

(١) الميل يساوي ١٦٠٩ متر

الحروب حسب المشهور عنهم منذ أيام الفراعنة
ثالثاً — توسيع أبواب الرزق لانصاره الاتراك والارثاؤوطو والمغاربة
رابعاً — اكتشاف ينابيع النيل خدمة للعلم وللزراعة المصرية
خامساً — توسيع نطاق التجارة بين مصر والسودان
فهذه الاسباب أخذت الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٢١ في
الاستيلاء على بلاد السودان شيئاً فشيئاً الى سنة ١٨٨١ حيث تم لها
تحقيق امنيتها فأصبحت تملك تلك المستعمرة الواسعة النطاق وكانت تولى
عليها الحكام والموظفين ويقوم هو لاء. بادارة الاعمال على مقتضى الاوامر
التي تصدر لهم من القاهرة ويظهر أن أولئك الحكام لم يحسنوا سياسة
البلاد ولم يكن العدل رائد في الادارة بل ساروا في طريق الاعتساف
والاستبداد فظلموا وطفوا وبقوا فتدمر منهم الاهالي وأصبغوا نفاقين عليهم
ساخطين على حكومة مصر التي ولتهم، ثم تصادف ان ظهر في سنة ١٨٨٢
رجل يدعى المهدي اسمه محمد احمد المهدي أعلن في البلاد أنه سيحكم
في السودان بالعدل والاحسان على مقتضى الشريعة الفراء فالت النفوس
اليه وأجابوا دعوته ثم كان ما كان من ثورة السودان وشق عصا الطاعة
وحلول الفوضى محل النظام

ومن المصادفات ان ظهرت في مصر في تلك السنة نفسها الحركة
العرايية فشغلت الحكومة عن الاهتمام بأمر السودان لاسباب ان القوة
العسكرية التي كانت لمصر في السودان وقتئذ لم تكن بالمقدار الكافي
لقمع تلك الفتنة فنجزت الحكومة عن التغلب على أولئك الثائرين وبقي

التخلي عن
السودان

الحال كذلك الى سنة ١٨٨٤ حيث رأت الحكومة المصرية التخلي عن السودان بقرار من مجلس النظاري وزارة نوبار باشا بعد ان أبى سلفه شريف باشا امضاء هذا الامر مطلقاً هذا الالباء بقوله المأثور « اذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا »

على ان الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة الانجليزية سمعت
 بعد ذلك بزمان في استرجاع تلك البلاد بواسطة قوة ممتدة من رجال
 الجيشين المصري والانجليزي واتمى الحال بأن تم النصر بواسطة هذه
 الحملة المختلطة واسترجع السودان في سبتمبر سنة ١٨٩٨

وبناء على اشتراك إنجلترا مع مصر في الوسائل التي أدت الى الفتح
 تقرر بين الحكومتين وجوب أن يكون السودان مشتركاً بين
 مصر وإنجلترا فخر بذلك وفاق بينهما في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ تقرر
 بمقتضاه أن ينوب عنهما في ادارة حكومة تلك البلاد موظف يلقب
 بحاكم عموم السودان يعين بأمر الجناح الحديوي بناء على طلب
 حكومة إنجلترا ولا يجوز عزله الا بموافقتها وقد تضمن هذا الاتفاق تحويل
 الحاكم العام السلطة المطلقة في وضع القوانين على اختلاف أنواعها وادارة
 شؤون البلاد بالطرق التي يراها وفي تعيين المديرين والمفتشين والمأمورين
 ونوابهم وضباط البوليس وضباط السجون فهو بالاختصار المنفرد
 بحكم البلاد

وعملاً بما تقدم قد عين في تاريخ الوفاق نفسه سردار الجيش المصري
 حاكماً لعموم السودان فوضع لادارة البلاد النظام الذي سيأتي الكلام

الفتح الثاني
 للسودان

عليه ثم أعلن فتح السودان لتجارة في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩

﴿ نظام الحكومة في السودان ﴾

أبقوا مركز الحكومة في الخرطوم كما كان حين الادارة المصرية
ووزعت السلطة على موظفين كبار وهم :

١ - السكرتير الملكي وهو الرئيس للادارة العمومية بحيث ان

وظيفته محاكى وظيفة ناظر الداخلية بالنسبة لمصر

٢ - السكرتير المالى ويقوم بالادارة المالية من حيث الدخل

والخرج وكافة الشؤون المتعلقة بالمال مما يشبه اختصاص

ناظر المالية

٣ - السكرتير القضائي وهو رئيس الادارة القضائية من

حيث التشريع والقضاء والاشراف على الاحكام وغير ذلك

مما يجعله أرفع سلطة قضائية يرجع اليها في السودان

وقد قسمت البلاد الى عدة مديريات ومحافظات وهي :

أقسام السودان

ودقلة ، وبربر ، والخرطوم ، والجزيرة ، ومنار ، وفاشودة ، وكسله ،

وسواكن ، وكردوفان ، وبحر النزال (١)

وتقسم كل مديرية أو محافظة الى عدة مراكز

(١) اضيفت مقاطعة الادو الى الحكومة السودانية من ١٠ يولييه سنة

١٩١٠ ما عدا ناحية يبلغ عرضها ٢٥ كيلومترا تمتد من مصب المياه الواقع بين

النيل والكويت الى الشاطئ الغربي من بحيرة البرت

وفي كل مديرية مدير من رجال العسكرية الانجليز يستمد سلطته من الحاكم العام بواسطة السكرتير الملكي، ولكل مدير عدد من المفتشين الانجليز يعاونونه في العمل بعضهم ملكيون وبعضهم عسكريون ومن وظيفة المدير حفظ الامن العام ومراقبة تقدير الضرائب والعشور وجمعها وتوريدها في الخزينة وتعيين رؤساء القبائل والعمد والمشايخ وعليه التجول في انحاء مديريته للاشراف على جميع الاعمال وكافة الشؤون وفي المديرات التي لا قضاة فيها يقوم المدير بوظيفة القضاة ويقوم بالعمل في كل مركز مأمور من الضباط المصريين الاكفاء يساعده ضابطان فاذا غاب قام مقامه الاقدم رتبة منهما وهناك مفتش عام لجميع السودان يقوم بالاشراف على جميع الجهات ليتحقق من تنفيذ القوانين والاحكام واختبار أميال الاهالي ومعرفة ما يودونه من التعديلات والتبديلات

أما أعمال الأمور فتعدده فهو يراقب البوليس والحفر ونظافة الاسواق والاحياء ويقوم بالتفتيش على القوة العسكرية والفصل في المنازعات البسيطة وتبليغ أوامر الحكومة للعمد ومشايخ القبائل وتقدير الضرائب وتحصيلها ويؤدي أحياناً وظيفة القضاة

أما القضاة في السودان فيختلف القائمون به باختلاف موضوعاته لجميع المسائل الشرعية المتعلقة بالاحوال الشخصية هي من اختصاص قاضي القضاة وأعوانه القضاة بحسب اختصاص كل منهم ويقوم بالافتاء أحد العلماء

اختصاص
المدير

اختصاص
الأمور

القضاة

والقضايا الجنائية البسيطة ينظرها موظفون اداريون بعضهم من ضباط الجيش وبعضهم مقتشون ملكيون ممن درسوا علم الحقوق أو كانت لهم دراية بالمسائل القضائية، ولكن القضايا الجنائية العويصة وأغلب القضايا المدنية يفصل فيها قضاة ملكيون ذوو كفاءة محققة وهم السكرتير القضائي ورئيس القضاة وثلاثة قضاة والافوكاتو العمومي

وتصدر الاوامر الخاصة بالشؤون العسكرية من الحاكم العام بالطرق العسكرية بواسطة رئيس أركان حربه وهو أذجوتانت جنرال الجيش المصري أما ما يختص منها بالحكومة الملكية فيصدر بواسطة السكرتير الملكي

وقد اهتم الحاكم بإنشاء عدة مصالح وعين لكل منها رئيساً فمنها المعارف، والمساحة، والسكة الحديدية، والتلغراف، والبوستة، والوابورات، والمخازن، والسجون، والغابات، وصيد الحيوانات

ووجه عنايته كذلك الى التشريع فوض عدة قوانين بواسطة السكرتير القضائي، من ذلك قانون الضرائب، وقانون الاملاك، وقانون عوائد المباني، وقانون المراكب، ومن أيضاً قانون العقوبات والقانون المدني وبالجمله أخذ في وضع المنشآت التي تكفل السير بالبلاد في خطة الحضارة، وقد ترتب على بعض ذلك أن سهلت المواصلات وأصبح من اليسور للسافر من لندن أن يصل الى جندوكورو في نحو ثلاثة أسابيع

والقاعدة التي اتخذت أساساً في ادارة السودان هي جعل حكومته

مستقلة بقدر الامكان فليس عليها الا اشراف الوكالة البريطانية ومالية الحكومة المصرية^(١) وهذا المذهب متبع أيضا في فروع حكومة السودان بمعنى أن نواب الحاكم العام مطلقو اليد في العمل على قدر ما تسمح به الاحوال

هذا وقد رأى الحاكم العام في العهد الاخير (أوائل سنة ١٩١٠) مجلس الحاكم العام أن يستعين على ادارة البلاد من حيث التشريع والتنفيذ بمجلس يشترك معه في نظر الامور ويؤلف من أعضاء بحكم مناصبهم وهم المقنن العام والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي ومن أعضاء اضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على أربعة ويعينهم الحاكم العام لمدة ثلاث سنوات، ويرأس جلسات هذا المجلس الحاكم العام أو من يقوم مقامه، وللحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضر أن يخالف ما أقره المجلس بالأغلبية لاسباب تدون في المحضر وله السلطة في إيقاف تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس

فالمجلس بصورته هذه هو هيئة استشارية القصد منها معاونته الحاكم

(١) للسودان ميزانية مستقلة تندرج ضمن ميزانية الحكومة المصرية وبالاطلاع على ميزانية سنة ١٩٠٩ تبين أنها موضوعة على الوجه الآتي :-

مصرقات	ايرادات
جنيه	جنيه
١٣٤٩٠٠٠	١٠١٤٠٠٠

فالجزر يبلغ ٣٣٥٠٠٠ جنيه وهو الذي تقوم بتوفيقته الحكومة المصرية (راجع ميزانية سنة ١٩٠٩ السابق درج رقومها)

العام في تدبير شؤون البلاد بما يكون لدى أعضائها من الدراية والخبرة بالامور الفنية

هذا هو نظام حكومة السودان بالاختصار أما اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ المتقدم الكلام عليها فترى تلخيصها على الوجه الآتي : —

﴿ اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ﴾

ترتب على هذا الاتفاق ما يأتي :

(أولاً) أصبح السودان وقد ضم اليه وادي حلفا وسواكن

مشتركاً بين الحكومتين وعلى ذلك تقرر استعمال العلمين

المصري والانجليزي معاً في انجائته ما خلا سواكن حيث

يستعمل فيها العلم المصري وحده

(ثانياً) وجوب أن يعين للسودان حاكم واحد بالاتفاق بين

الحكومتين ولا يعزل الا باتفاقهما كذلك

(ثالثاً) الحاكم العام مطلق التصرف في ادارة البلاد وفي وضع

ما يراه لها من القوانين واللوائح والاوامر وليس عليه

سوى تبليغ ذلك للوكالة البريطانية وللمجلس النظار على

سبيل الاحاطة

(رابعاً) اخراج البلاد السودانية — ماعدا سواكن — من سلطة

الحاكم المختلطة

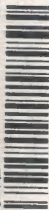
- (خامساً) الاوامر التي تصدر بالترخيص للاجانب بالاقامة والتجارة في السودان يجب ان لا تشمل على تمييز فريق على فريق من حيث المعاملة
- (سادساً) لا يجوز قبول قناصل أو نواب قناصل في السودان الا بمصادقة المجلثا
- (سابعاً) منع ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه منعاً مطلقاً
- (ثامناً) لا يجوز لحكومة السودان أن تضع رسوماً جمركية على البضائع الداخلة اليها من البلاد المصرية
- (تاسعاً) تبذل عناية مخصوصة في مراعاة اتفاقية بروكسل المحررة في ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية وذخائرها والمشروبات المقطرة والروحية وبيع شيء من ذلك أو صنعه
- (عاشرًا) تبقى البلاد السودانية تحت الاحكام العسكرية الى أن يقرر خلاف ذلك بأمر من الحاكم العام

الى هنا تم هذا الكتاب بعون الله عز وجل فأسأله تعالى
أن يكون من ورائه النفع لبني وطني ولله الحمد في المبداء والختام
والصلاة على سيد الانام خاتم الرسل والانبياء

﴿ تصحيح خطأ ﴾

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٢	٨	فافرذ	وافرذ
١٤	٢	فيه	فيها
١٤	١٠	العلم ويكون	العلم به ويكون
١٧	٦	دفعاً للاستبداد	دفعاً للاستبداد مثل روسيا
٢٠	٩	ويتضمن بيان	ويتضمن اي ذلك القانون بيان
٢٢	١١	عنهما	عنهما
٢٣	٩	الاصلي	الاعلى
٣١	١٦	الامم	الاسم
٣٣	٥	استبقاؤها	استيفائها
١٥٥	١٩	ضرب	خرب
١٨٠	١٨	المادة الخامسة	المادة (٤٩)
١٩٠	١٤	ألف قرش وكانت	ألف قرش فاقل وكانت
١٩٠	١٥	ألني قرش وكانت	ألني قرش فاقل وكانت
٢٢٥	١٣	فيها	فيها
٢٢٥	١٧	بالقول والاشارة	بالقول أو الاشارة
٢٥٥	٧	كان غيائياً	كان الحكم غيائياً
٢٨٥	١٧	غائبين	غائبون
٣٠٩	١٣	المحجوزة بخلي	المحجوزة وبذلك بخلي

Bibliotheca Alexandrina



0518864